دراسات اجتماعية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العددالرابع عشر (14) -أفريل 2014 -

العلاقات غير الرسمية في التنظيم السياسي الإسلامي، حركة "حمس" نموذجا.

أ.مختار جعيجع

دور القوى الاجتماعية في إفراز النخب السياسية.

أ.الطيب معاش

مبدأ إرادة القوة وتجلياته على الصعيد السياسي

أ.محمـــد بـــن علي

الإدارة المدرسية واستفادتها من الحركة الإدارة العلمية، "قراءات عن الواقع الجزائري"

د. رحالي حجيلة

وســائل الاتصال وعلاقتها بالعملية التعليمية، مقاربة سوسيو-اتصـالية

أ.حيدش سعد

الاتصال الداخلي و دوره في تحقيق الرضا الوظيفي في المؤسسـة الجزائريـة

أ.رضاوية جازية

دور الموارد البشرية في إقامة مجتمع المعرفة

أ.عبيدة صبطي

عرض وتقييم لأهم الدراسات الوطنية حول الفقر

أ. زبوج سامية

شمولية التربية الأسرية ودورها في تنمية روح المواطنة لدى الشباب

د. صباح عيّاشي

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

ـ العدد الرابع عشر ـ
(14)

مـــدير التحريـــر

أ.سمـــــير إدريـــس

رئيـــس التحـــرير

أ. العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648
نقال: 0553.19.20.70
البريد الإلكتروني:
Markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.baseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

ردمد: 2170-0478

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا : 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**" بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 12 صفحة ولا يزيد عن 20.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word "الخط باللغة العربية" Arabic Transparent" حجم الخط 14.

5- أن يكون البحث مرفقا بمراجع مدونة في نهاية البحث.

6- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

azdlamria@gmail.com

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين — جامعة الجزائر
أ.جابي عبد الناصر — جامعة الجزائر
أ.زبيري حســـــين — جامعة الجلفة

عنوان المراسلات :
رقم 46 تعاونية الرشد
القبة القديمة - الجزائر

هاتف: 021.28.97.78
فاكس: 021.28.36.48
النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:
http/www. baseeracenter.com

البريد الإلكتروني :
markazbassira@yahoo.fr

الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي.....جامعة الجزائر

أ. بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر

أ. جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر

أ. بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة

أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة

أ. بوشرف كمال.....جامعة الجزائر

أ. بوعجناق كمال.....المركز الجامعي خميس مليانة

أ. الزهرة شريف .....جامعة الجزائر

أ. عبورة محمد .....جامعة الجزائر

يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة

بوقرة كمال .....جامعة باتنة

د. زبيري حسين..... جامعة الجلفة

د. ضامر وليد عبد الرحمن.....جامعة الشلف

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 14 –أفريل 2014

محتويات

الافتتاحية	أ/العمرية عز الدين	7
العلاقات غير الرسمية في التنظيم السياسي الإسلامي، حركة "حمس" نموذجا.	أ/ مختار جعيجع جامعة الجزائر2	9
دور القوى الاجتماعية في إفراز النخب السياسية.	أ/الطيب معاش، علم الاجتماع، جامعة: عمار ثليجي الأغواط	27
مبدأ إرادة القوة وتجلياته على الصعيد السياسي	أ/محمد بن علي أستاذ مساعد أ المركز الجامعي غليزان	49
الإدارة المدرسية واستفادتها من الحركة الإدارة العلمية، "قراءات عن الواقع الجزائري"	د/ رحالي حجيلة أستاذة محاضرة ا معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي لتيبازة	61
وسائل الاتصال وعلاقتها بالعملية التعليمية، مقاربة سوسيوإتصالية	أ/حيدش سعد، باحث في سوسيولوجيا الاتصال، جامعة سعد دحلب البليدة	79

الاتصال الداخلي و دوره في تحقيق الرضا الوظيفي في المؤسسة الجزائرية	أ/رضاوية جازية جامعة الجزائر	97
دور الموارد البشرية في إقامة مجتمع المعرفة	أ/عبيدة صبطي/ جامعة محمد خيضر بسكرة	127
عرض وتقييم لأهم الدراسات الوطنية حول الفقر	أ/ زبوج سامية أستادة محاضرة بجامعة سعد دحلب البليدة	141
شمولية التربية الأسرية ودورها في تنمية روح المواطنة لدى الشباب	د/ صباح عيّاشي أستاذة محاضرة أ قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 2	157

افتتاحية العدد

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، أما بعد

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل تأثير الأوضاع المحيطة بالمجتمع على التفكير العلمي للباحثين في مجمل أعمالهم البحثية لذلك نجد أن للأوضاع السياسية، التي ميزت ولا تزال تميز الحياة اليومية للمجتمع الجزائري خاصة والمجتمعات العربية على العموم، تأثير كبير في اختيار المواضيع للدراسة وعلى محتواها وعلميتها.

التأثير المتبادل بين البحث العلمي والمجتمع له الأثر الواضح في تصحيح المفاهيم الاساسية المتعلقة بالمجتمع بالدرجة الاولى، والذي من شأنه أن يعطينا تشخيصا صحيحا وعقلانيا للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع المراد دراسته، ومن ثم تظهر ضرورة الاستمرار العمل واقحام النظرة العلمية المتفحصة والموضوعية لإنتاج خطاب يعكس بأمانة خصوصية المجتمع الذي ندرسه.

تأتي مقالات العدد 14 لتؤكد هذا الاتجاه، حيث نجد الاهتمام الواضح للبحث العلمي بالمواضيع والظواهر الاجتماعية المتنوعة، فنجد منها تلك التي تعلقت بالظواهر السياسية كتلك التي تناولت دور القوى الاجتماعية في افراز النخب السياسية وكذا تأثير العلاقات الرسمية في التنظيم السياسي وكذلك تأثير مبدأ ارادة القوة وتجلياتها في المجال السياسي.

كما تناول المجموعة الثانية من المقالات مواضيع التي اهتمت بالتنظيمات بمختلف أشكالها فنجد المدرسة من خلال موضوع تحت عنوان الادارة المدرسية والمؤسسات الخدماتية والانتاجية ومنها مقالات حول العلاقة بين الموارد البشرية ومجتمع المعرفة.

كما تناولت المجموعة الاخيرة من المقالات مواضيع حول الفقر والتي تم من خلالها تم عرض لأهم الدراسات الوطنية حول الفقر، وموضوع حول التربية الاسرية ودورها في تنمية الروح الوطنية.

رئيس التحرير
أ.العمرية عزالدين

العلاقات غير الرسمية في التنظيم السياسي الإسلامي
حركة "حمس" نموذجا

د/مختار جعيجع
جامعة الجزائر2

مقدمة:

عندما يشرع أي محلل سوسيولوجي في دراسة أي تنظيم اجتماعي يجد نفسه مضطرا إلى معالجة موضوع العلاقات الاجتماعية داخل ذلك التنظيم وتحليلها، لهذه الأهمية راح ألان تورين .A Touraine السوسيولوجي الفرنسي، يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية لا على مستوى المؤسسات فقط بل على مستوى المجتمع برمته، وما الجماعات والتنظيمات وحتى المجتمع بكامله سوى شبكة من العلاقات والأفعال الاجتماعية، ويضيف بأن على عالم الاجتماع ألا يكتفي بتصنيف هذه العلاقات وفرزها عن بعضها البعض بل عليه أن يربطها بالمواقف والوضعيات التي يتم فيها الفعل الاجتماعي داخل المؤسسة[1].

وإذا كان تصنيف العلاقات داخل التنظيمات متعددا ومتنوعا منها: العلاقات العمودية والعلاقات الأفقية وعلاقات القوى والنفوذ والسلطة والعلاقات الشكلية واللاشكلية، وعلاقات الإنتاج (حسب الماركسية).. الخ، فإننا سنركز هنا على جانب محدد من العلاقات وهي العلاقات غير الرسمية أي اللاشكلية، كما يصطلح على تسميتها في بعض الأحيان، والكيفية التي تعمل بها هذه العلاقات للتأثير في العلاقات الاجتماعية داخل تنظيم اجتماعي؟ فإذا ما أردنا التعرف على هذه العلاقات، لا بد من معالجة مفهوم التنظيم بشكليه الرسمي وغير الرسمي.

لقد تنبه باحثون في مجال التنظيمات إلى وجود ما يمكن تسميته بالتنظيم غير الرسمي إلى جانب التنظيم الرسمي في مختلف مؤسسات المجتمع، لا سيما في المؤسسات الإنتاجية، وهو غالبا ما يتعلق بأبنية ثقافية غير محددة وخارجة عن إطار القيم والقواعد والقوانين

(1) Alain Touraine: Pour la sociologie, Paris, Points, 1974, p.p.30-31

الرسمية الخاصة بالتنظيم، والتي تحدد أدوار ومكانات الأفراد. وقد تعني هذه الأبنية الثقافية جملة من المعتقدات والعواطف والقيم التقليدية التي اكتسبها الأفراد والتي لها صلة بإقامة علاقات صداقة أو تعاون أو تنافس وعداوة ومشاحنة داخل المؤسسات التي يعملون بها. ومن هنا جاءت أهمية دارسة العلاقات غير الرسمية في فهم السلوك التنظيمي برمته، فهناك بعض الدراسات التي أوضحت تأثير الأصول السلالية والدينية للأفراد في فرص الحراك الاجتماعي وفي توزيع القوى داخل التنظيم[2].

ولما كانت العلاقات الرسمية في داخل التنظيم ترتبط ببنائه الرسمي المتمثل في جملة الأدوار والمراكز والقوانين والقواعد والبرامج والأهداف والاستراتيجية.. المحددة رسميا في لوائح التنظيم وتعطي له صفة العقلانية البيروقراطية (بمعناها: التنظيم الرشيد في تسيير الإدارة)، فإن العلاقات غير الرسمية، بالعكس، لا ترتبط بكل ذلك لأنها تحدث داخل جماعات تكونت بصفة غير رسمية نشأت بشكل تلقائي أو عفوي أحيانا، وهي كذلك ما دامت تشبع حاجات الأفراد الفاعلين في التنظيم، وطالما ساعدتهم في حل مشكلاتهم الخاصة في الوقت الذي عجز التنظيم البيروقراطي عن ذلك. لقد استنتج بعض الباحثين بأن هذا النوع من الجماعات غير الرسمية تعكس علاقات اجتماعية هي أيضا غير رسمية وهي متعدد ومتنوعة في التنظيم الواحد بحسب انتماءات الأفراد وأصولهم الاجتماعية وثقافتهم ومستواهم التعليمي.. الخ، كما توصلت إليه دراسة ميدانية جزائرية في هذا المجال[3].

وحينما كانت اهتمامات علماء اجتماع التنظيم الأولى مركزة قبل كل شيء على مردود العمل الإنتاجي في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تنبه باحثون آخرون إلى أهمية دراسة العلاقات الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات الصناعية، فظهرت أعمالهم مبكرا في الولايات المتحدة فيما يُعرف بالتنظيم العلمي للعمل (O.S.T) أو التايلورية[4]، ثم اتسعت في نفس المجال عند ألتون مايو، وموريوا، وج.ليفي، إ. فريدبارغ، وميشال كروزيي.. الخ.

---

[2] عبد الهادي الجوهري: علم اجتماع الإدارة، مفاهيم وقضايا، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1983، ص 118- 119.

[3] انظر، محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص. 94 وص. 280

[4] التيلورية، نسبة إلى فريدريك هـ. تايلور (1856- 1915)، الذي قام بأولى المحاولات لعقلنه التنظيم العلمي للعمل اليدوي في المصنع الذي يقوم على التفتيت الدقيق للوظائف واستبعاد كل الحركات الأخرى والأنشطة غير الرسمية، كل ذلك من أجل زيادة المردود الإنتاجي واستغلال كل طاقات العامل. انظر في هذا الصدد:
Pierre Jardillier: L'organisation Humaine du travail, Paris ,P.U.F,2è. Ed, 1973.

بيد أن الأبحاث التي تناولت العلاقات الاجتماعية داخل التنظيمات ذات الطابع الثقافي أو الديني أو الخيري فإنها تبدو قليلة، إن لم نقل نادرة، وبالأخص المتعلقة بالتنظيمات السياسية. ويظهر أن "ليف دافيدوفيتش" المعروف باسم ليون. تروتسكي L.Trotski المفكر السياسي الروسي هو أول من تنبه إلى وجود هذا النوع من العلاقات الاجتماعية، أي تلك العلاقات غير الرسمية داخل الحزب البلشفي في سنواته الأولى، فقد قام بتحليل النسق غير الرسمي (أو اللاشكلي) في التنظيمات الحزبية الشيوعية، فوجد أن التصور الفكري الشيوعي الذي كان سائدا حينذاك كما لو كانت العلاقات التنظيمية عقلانية وديمقراطية، بحيث تسمح باتخاذ القرارات بصفة جماعية واقعية. فدفع هذا التصور إلى بروز جماعات غير رسمية عن الحزب، بمعنى ظهور علاقات أخرى غير رسمية بالنسبة إلى أيديولوجية الحزب، سميت فيما بعد بانكسارات حزبية، ويعود السبب في ذلك حسب تروتسكي إلى غياب الديمقراطية الفعلية ووجود بدلا من ذلك بيروقراطية في الممارسة الحزبية الشيوعية.[5]

فمن المفيد إذًا أن نعالج هذا النوع من العلاقات داخل التنظيمات، هذه التي تتميز بها المجتمعات المعاصرة بانتشارها الواسع وتعدد أشكالها وتفاوت أحجامها كما تتعدد أهدافها وغاياتها التي ترمي إلى تحقيقها، لكننا سنقتصر هنا على تحليل العلاقات غير الرسمية في نموذج تنظيم سياسي ذي مرجعية دينية إسلامية متمثل في حركة مجتمع السلم. وهي حزب سياسي جزائري معروف منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث يتداخل فيه الفعل الديني بالفعل السياسي والتنظيمي، وبين الرسمي وغير الرسمي في العلاقات بين أعضائه ومبررات اختيارنا نحددها في النقاط التالية:

أ ـ غالبا ما يركز الباحثون في التراث العلمي للتنظيمات على دراسة العلاقات في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والخدماتية دون الاهتمام بهذا النوع من العلاقات في التنظيمات السياسية أو الدينية أو الخيرية.

ب ـ تتمتع الجزائر في وقتنا الحالي بالعديد من التنظيمات السياسية والجمعيات الخيرية (أي التنظيمات اللاربحية عموما) دون أن تكون العلاقات الاجتماعية بداخلها محل اهتمام الباحثين.

ج ـ أضحت التنظيمات ذات الطابع السياسي الديني من الموضوعات المألوفة لدى رجال الإعلام والسياسة، ولكنها لم تدرس بجدية من الداخل دراسة واقعية ميدانية أي وصف العلاقات الاجتماعية داخل هذه التنظيمات وتحليلها ومحاولة تفسيرها وخاصة في الجزائر.

[5] Georges Lapassade & René Lourau: Clefs pour la sociologie ,Paris, Eds. Seghers. 1975, pp.138-139

لهذه العوامل جاء هذا العرض ليعالج العلاقات غير الرسمية وأهميتها في البناء الرسمي للعلاقات في حركة مجتمع السلم (حمس)، التي تأسست في السادس من ديسمبر 1991، وعرف مؤسسوها بمرجعيتهم الدينية، كما تعتبر في الوقت الحالي نموذجا عن الحركات السياسية الإسلامية بعد التعددية السياسية التي عرفتها الجزائر بموجب دستور 23 فيفري 1989[6]. ومنذ ذلك الحين نالت هذه الحركة السياسية انتشارا جغرافيا قطريا واسعا (بحيث صار لها تواجد في كثير من القرى والمدن، وفي البلديات والولايات الجزائرية). كما احتلت المرتبة الثالثة جزائريا كقوة سياسية بعد حزبي جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وتملك الآن كثيرا من المؤسسات والفروع التنظيمية (سياسية تنظيمية وأخرى تربوية وخيرية.. الخ) والتي تعمل بصفة رسمية ومعترف بها قانونا ذلك أن هذه المؤسسات تحدد العلاقات بين أعضائها بصفة رسمية وقانونية من توزيع للأدوار والمهام والمسؤوليات وتحدد مكاناتهم وتخطط للبرامج والأهداف والاستراتجيات كأي تنظيم معاصر رسمي آخر.

ومع ذلك يبدو أن شبكة العلاقات بين أعضائها معقدة، يضيق المجال هنا لعرضها كلها، لذلك سنكتفي بتحليل أهم جوانبها المتداخلة بين ما هو رسمي، المحدد قانونيا، والجانب غير الرسمي المتمثل في العلاقات الحميمية، والتي غالبا ما تتصف بالتجانس في الفكر والمعتقد والعلاقات القرابية بين الأفراد. كما نحاول توضيح التأثير المتبادل بين هذا النوع من العلاقات في الأدوار الرسمية والأنشطة غير الرسمية التي يؤديها المنخرطون في حركة حمس سواء داخل مؤسساتها أم خارجها. بناء على افتراض أن من نتائج تلك العلاقة ينشأ تجانس بين أفراد "جماعات" الفروع التنظيمية للحركة وهو أساس ديناميكية النشاط السياسي داخل الحركة، علما بأن هذا الدراسة مركزة على الفاعلين من المناضلين في قاعدة الحركة وتستثني الأفراد القياديين في قمتها.

اعتمدنا في عرضنا هذا على نتائج دراسة ميدانية وثائقية (2011)، قمنا بها باستجواب عينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بلغ عدد أفرادها 232 عضو، فضلا عن تحليل وثائق وبيانات مدونة خاصة بهذه الحركة السياسية منذ نشأتها، باستخدام تقنيات بحث وتحليل متنوعة ضمن مناهج متعددة: كمية وكيفية ووصفية وتاريخية.. الخ[7].

---

[6] مختار جعيجع: استراتيجية التنظيمات الإسلامية وأنشطة الشباب السياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، قسم علم الاجتماع، 2011، ص 313.

[7] المرجع السابق، ص.16، وص360- 369

الانخراط أساس العلاقات الرسمية:

يعد مفهوم المنخرط والانخراط والمفاهيم القريبة (كالمناضل والمتعاطف والمناصر.. الخ) من المفاهيم الشائعة في علم الاجتماع السياسي والتي حازت نقاشا واسعا، ونجدها في الخطب السياسية وفي تحليل الموضوعات السياسية، ودون أن نتطرق إلى كل هذه القضايا لمحدودية عرضنا هذا، سنعرف عملية الانخراط مباشرة من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي التي ترى في "الانخراط" بأنه عملية تسجيل الفرد ضمن حزب أو نقابة.. والقبول بالمشاركة في حركة قبولا فعالا[8]. أما تعريفنا العملي المتعلق بالانخراط في الحركة موضوع دراستنا فيتلخص في التالي هو "العملية التي يصبح معها الفرد عضوا رسميا في حزب، بحيث يوافق على شروط العضوية المنصوص عليها في قوانينه الداخلية، وهو في الواقع الدخول في علاقة أو علاقات رسمية مع مجموع المنخرطين، وتحددها مجموعة حقوقه وواجباته التي ينبغي أداؤها نحو هذا الحزب، أي نحو العلاقات الرسمية في هذا التنظيم السياسي"، لأن الحزب كأي تنظيم اجتماعي آخر هو في الواقع شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين المنتمين إليه، والتي لا يمكن أن تتم وتضمن وجود الحزب السياسي إلا عبر عملية الانخراط، ولهذا سنصف هذه العملية أولا في تاريخ حركة مجتمع السلم، ثم نحاول توضيح ارتباطها بالعلاقات غير الرسمية من داخل الحركة أو خارجها.

تذبذب عملية الانخراط:

كشفت نتائج الدراسة المذكورة آنفا عن أن الانخراط في صفوف الحركة خلال عقدين من الزمن قد تم بوتيرة لكنها كانت متذبذبة: ارتفعت نسبته في البداية ثم انخفضت وبعد ذلك ارتفعت مرة أخرى، ثم انخفضت ثانية وبشكل كبير في نهاية العقد الماضي. لذلك فهذه الدراسة تفسر هذا التذبذب كما يلي:

1 ـ إن حركة مجتمع السلم عاشت الأحداث المأساوية خلال التسعينيات والتي مرت بها الجزائر ذاتها وتأثرت بها، وقبل ذلك وفي ظروف صعبة انطلق مؤسسو "جمعية الإرشاد والإصلاح"[∇] ـ وعلى رأسهم الشيخ محفوظ نحناح ـ ليؤسسوا لاحقا حزبا سياسيا تحت اسم "حركة المجتمع الإسلامي" (حماس)، ذات المرجعية الدينية الإسلامية، لكنها تبنت منذ البداية نهجا سياسيا اتصف بالوسطية والاعتدال الفكري السياسي، مخالفين بذلك النهج

---

[8] Madeleine Grawitz: Lexique des sciences sociales, Paris, Dalloz, 1991, p6

[∇] تأسست في 10 سبتمبر 1989 بموجب دستور 23 فيفري 1989 ، قبل تأسيس حركة المجتمع السلم (حماس سابقا وحمس لاحقا)، وهي جمعية غير سياسية وكان الشيخان: محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني هما اللذان بادرا بتأسيسها بنهج فكري وتربوي يشبه إلى حد كبير نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في القرن الماضي.

السياسي المتشدد الذي عُرفت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ[◊] حينذاك، وكان شعارها "لا للعنف ولا للتطرف نعم للتسامح والحوار"، ولذلك جذبت كثيرا من الإسلاميين المعتدلين في تلك الفترة بحيث بلغت نسبة المنخرطين 70٪ سنة 1992 حسب عينة الدراسة. غير أن وتيرة الانخراط تراجعت بعد سنتين من التأسيس، بسبب تفاقم الأحداث الدامية والصراع العنيف في مطلع الثمانينيات بين الجيش الجزائري ورجال الأمن من جهة، والجماعات المسلحة المتشددة من جهة ثانية. فساد شعور بالرعب والقلق والخوف بين الجميع، الأمر الذي جعل الكثير من الناس يلتزمون الحيطة والحذر من الإعلان عن انتمائهم السياسي لحركة المجتمع الإسلامي حينذاك، هذه التي اعتبرت موالية للسلطة وغريمة الإسلاميين الجهاديين، بل كان من الصعب على أي أحد الإفصاح عن أفكاره السياسية.

2 ـ ارتفعت نسبة الانخراط قليلا في نهاية التسعينات حينما بدأت بوادر الحوار تظهر من أجل الصلح بين الجيش الإسلامي للإنقاذ من جهة، وقيادة الجيش الجزائري من جهة ثانية، ولا سيما بعد تشتت وضعف فعالية معظم الجماعات المسلحة، وبدا الجو السياسي مناسبا لإحياء النشاط السياسي للأحزاب، خاصة بعد ترشح الشيخ نحناح لأول مرة للانتخابات الرئاسية والتي فاز على إثرها بالمرتبة الثانية بعد الرئيس "ليامين زروال" مرشح السلطة حينذاك. غير أن تلك الظروف كانت بمثابة فرصة مهمة ولأول مرة وفرت للشيخ مجالا كي ينشر أفكار الحركة ويوضح أهدافها السياسية خلال حملته الانتخابية، وهذا ما شجع منخرطين جددا على الانضمام إلى صفوف حركة مجتمع السلم، فوصلت النسبة إلى18.1٪ بين سنتي 2000- 2001.

3 ـ أما السبب الثاني المتعلقة بتراجع نسبة الانخراط الثانية، وهي الأضعف والتي بلغت 2.7٪ في نهاية العقد الأول من القرن 21، فيعود إلى المشاكل التي حدثت في قمة هرم هذا الحزب، أهمها الانشقاق في الصف القيادي له، وهو أول محنة سياسية عرفت في تاريخ الحركة، حيث انشق عن حركة مجتمع السلم قياديون بزعامة "عبد المجيد مناصرة" الذين بادروا بتأسيس حزب جديد سمي "حركة الدعوة والتغيير". ولا شك أن هذا الحدث لم يكن مشجعا على انخراط مناضلين جدد في صفوف حركة مجتمع السلم، بل ربما العكس إذ كان سببا في خروج عدد من المناضلين القدماء من الحركة، ومع ذلك يبدو أن كثيرا من العناصر بقيت وفية للحركة ومتماسكة إلى حد كبير، كما أشارت ملاحظاتنا خلال التجمعات العديدة التي جاءت عقب تداعيات ذلك الانشقاق.

[◊] وهي حزب سياسي إسلامي جزائري، تأسس في عام 1989 بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج ، فاز بالانتخابات البلدية في أول انتخابات تعددية ديمقراطية في تاريخ البلد، لكنه حل سنة 1992 بعد أن أظهر نهجا سياسة متشددة في نظر السلطة السياسية الحاكمة آنذاك التي تخوفت منه عقب فوزه فوزا كاسحا في الانتخابات التشريعية. انظر ، احمد الموصللي : موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي ولإيران وتركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 205

وسطاء في الانخراط:

إن طموح أي حركة سياسية لا ينحصر في كيفية جذب منخرطين جدد ذوي كفاءة نوعية فحسب، بل في كثافة انخراط عدد من الأفراد في صفوفها ومدى انتشارهم جغرافيا، غير أن كل ذلك يتوقف على الدور الذي يؤديه المنتمون "السابقون" لجذب أكبر عدد من المنخرطين لاحقا أو انتقاء عناصر جديدة. فمنذ 1989 أظهرت بعض التجارب من تكوين أحزاب إسلامية في الجزائر كيفية جذب واستقطاب منخرطين ومتعاطفين جدد، وبالأخص تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المُحَلَّة) التي كانت لها قدرة بارزة على جمع أكبر عدد هائل من المنخرطين وضمهم إلى صفوفها وفي فترة وجيزة، وعلى قدرتها كذلك في الانتشار الجغرافي على كامل التراب الجزائري بسرعة فائقة غير مسبوقة. بيد أن هذا تمَّ دون تحرٍّ من النوعية الفكرية والثقافية لهؤلاء المنتسبين إليها، أي تمَّ دون احتراس من توجهاتهم الفكرية الفردية في خلق اللاتجانس بين الأعضاء، فهناك كان من بينها الإسلامي المتشدد والمتطرف والمتسامح والوسطي.. الخ، وربما كان ذلك سببا مهمّا في عملية تفكك هذا الحزب من الداخل بحيث لم يكن كتلة واحدة موحدة منسجمة، فانحلت العلاقات الداخلية لهذا الحزب سريعا بمثل السرعة التي بني بها[9].

ولا ريب أن هذه التجربة كانت درسا فعليا قد حفظته الأحزاب الأخرى ذات المرجعية الإسلامية، لهذا كانت "حركة مجتمع السلم" حذرة أشد الحذر في عملية انتقاء المنخرطين في صفوفها كما يشير إلى ذلك قانون العضوية وشروطها[10].

ولكي نتعرف على عملية الانخراط الفعلية طرحنا سؤالا مفتوحا على عينة من المناضلين عن كيفية انخراطهم في الحركة بالصيغة التالية: "كيف تم انخراطك؟" فوجدنا اهتماما كبيرا بهذا السؤال بحيث بلغت نسبة المجيبين عنه 92.2٪ (بعد حذف نسبة الذين لم يحددوا إجابتهم والمقدرة بـ 7.8٪) ومعنى ذلك أن لحظة الانخراط عند هؤلاء هي لحظة مهمة لا يمكن محوها من الذاكرة بسهولة، فاختزلنا أجوبة هؤلاء في أربع حالات:

أولا علاقة الصداقة بنسبة تقدر ب 44.4٪، وهي أهم الطرق التي أوصلت المناضلين إلى الدخول في "جماعة" بالحركة ـ ثانيا: علاقات القرابة بنسبة 26.3٪. ـ ثالثا "الاستقطاب" بنسبته 6٪، ـ وأخيرا، عن طريق أساتذتهم بنسبة 4.3٪. وتشير كلمة الاستقطاب هنا إلى عملية جذب أشخاص واستدراجهم إلى الانخراط في الحركة عن طريق الإقناع، على أن يتَّصِفوا

---

[9] مختار جعيجع، مرجع سابق، ص. 248.

[10] حركة مجتمع السلم: القانون الأساسي، الباب الثاني، الفصلين الأول والثاني، المواد: 6، 7، 8،9.

بخصائص دينية وخلقية سلوكا وفكرا والتي تقترب من خصائص النموذج الذي تتبناه الحركة بطريقة غير مباشرة، وغالبا ما تتم هذه العملية في الأوساط الجامعية عن طريق التنظيمات الطلابية، حسب تصريح بعضهم. وهناك "طرق أخرى" باقية للانخراط لكن نسبتها ضعيفة لا تتجاوز 11.2٪، وهي جد متنوعة من بينها استخدام الكشافة الإسلامية، والمساجد والمؤسسات التربوية التابعة للحركة (الروضة، المدارس القرآنية..) والتي تعتبر "محاضن" تربوية تُعِد الأطفال والفتيان مسبقا للتوجه الفكري والديني تحضيرا لدخولهم إلى الحركة عند بلوغهم السن القانونية.

وإذا كانت هذه النسب الإحصائية تبين كيفية تشكل الحركة منذ نهاية الثمانينيات، فإنها تعبر كذلك عن نوعية العلاقات الداخلية للحركة وهذا ما ينبغي علينا تحليله تحليلا سوسيولوجيا، لأن العلاقات الرسمية داخل الحركة "الممثلة في الانضمام الرسمي أي القانوني إلى هذا التنظيم "تسبقها علاقات غير رسمية بين الأفراد متمثلة في الصداقة أولا، ثم العلاقات الدموية وقرابة النسب ثانيا، وعلى ضوء ذلك تتم عملية انتقاء الأشخاص النموذجيين أو المقبولين حسب معايير محددة في قانون "النظام الداخلي" ومعايير أخرى مقبولة عرفيا ومنها:

- أن يكون الشخص متدينا متخلقا بالأخلاق الإسلامية وقبل كل شيء. وكلمة متدين تعني ممارسة شعائر الإسلام (كالصلاة والصوم والابتعاد عن المحرمات والسلوكات التي لا تقرها الشريعة الإسلامية..)، ومن هنا وصفت الحركة بأنها حزب سياسي إسلامي.

- أن يكون معتدلا ووسطيا في أفكاره بحيث لا ينزع إلى التطرف والتعصب الفكري (الذي يكفر الناس والنظم السياسية والديمقراطية، أو يعتبر الجهاد بالعنف ترياقا لكل العلل وهو الحل الأوحد.. الخ، فكل هؤلاء مرفوضون من الانخراط). وهذا معناه رفض كل من ينتمي إلى جماعة أخرى باستثناء الجمعيات غير السياسية الموالية لحركة مجتمع السلم كجمعية الإرشاد والإصلاح.

- الأفضل أن يتمتع بمستوى مقبول من الكفاءة العلمية (شهادات عليا) أو المهنية وغيرها بحيث تستفيد الحركة من خدماته مستقبلا. وهذا الشرط غير مصرح به وليس ضمن القوانين الرسمية. ولذلك وجدنا أن العينة المدروسة تضم نسبة عالية من خريجي الجامعات، والموظفين في وظائف رسمية الذين يشكلون الطبقة المتوسطة في المجتمع كالمدرسين التربويين، والإداريين والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم الذين ناهزت نسبتهم الـ50٪ في العينة المدروسة.

في هذا الجانب نلاحظ أن الحركة تستند إلى العلاقات غير الرسمية في دعم العلاقات الرسمية داخل مؤسساتها. وهي بالتالي مفيدة في عملية التجانس بين أفراد "الجماعة" من حيث

الأفكار والتوجهات وتقليص الخلافات في الرأي، فتفيد بالتالي في تقوية التماسك الداخلي للجماعات وتجعل بناءها مستقرا. ويثير هذا الاستنتاج تساؤلا آخر يتعلق ببناء شخصية المنخرط في الحركة ومرجعيته الدينية والفكرية والسياسية، بحيث تجعل جماعته منسجمة وموحدة في أفكارها تكاد تكون متطابقة، فالفكرة التي تجمع بين أعضاء الحركة هي بمثابة الإسمنت المسلح الذي جعل بناء العلاقات في قاعدة الحركة ثابتا نسبيا رغم تقلبات المشهد السياسي الجزائري منذ ظهور التعددية السياسية، ناهيك عن الخلافات التي نشبت بين المناضلين في الصف الأول من القياديين في الحركة بعد وفاة مؤسسها سنة 2003، ثم الانشقاق في قيادة الحركة كما ذكرنا ذلك أعلاه.

لكن التراجع المستمر في نسبة المنخرطين، حسب الدراسة الميدانية السابقة، الذي حصل في الأعوام الأخيرة، يؤشر بأن حركة مجتمع السلم بدأت "تشيخ" أي إن قاعدتها من المناضلين صارت تضم كهولا أكثر من الشباب، لكنهم بقوا أوفياء للحركة حتى وإن انحرف بعض من قادتها في الصف الأول عن السمت التربوي والديني الذي كانت تتحلى به (وما زال بعضهم على العهد)، ذلك السمت هو الذي كان يصون ضميرها من الانزلاق نحو المصالح وطغيان الأنانية المقيتة، وإذا استمرت القاعدة في وفائها للحركة من خلال انخراطها ومساهمتها فليس مرد ذلك إلى براعة خطب هذا القائد ولا لفصاحة لسان آخر، بل إلى الضمير الديني والشعور الجماعي القوي الذي يتمتع به هؤلاء.

الدوافع نحو الانخراط:

إذا كنا قد عالجنا ظاهرة الانخراط في شكلها الخارجي بالنسبة إلى الأفراد الفاعلين في تنظيمات الحركة، فإن هناك عوامل أخرى دفعتهم إلى أن يختاروا هذا التنظيم السياسي وينتسبوا إليه دون غيره، وهي دوافع داخلية مرتبطة بتكوينهم الثقافي والديني والتربوي وتمثل جانبا من علاقاتهم غير الرسمية، لذلك طرحنا على أفراد العينة السؤال التالي: "ما الذي يجعلك أكثر اقترابا من مناضلي الحركة؟" كان السؤال مهما عند الأغلبية الساحقة بنسبة 97.8 ٪، لكن إجابتهم أظهرت جانبين أساسيين من الدوافع هما: الجانب الديني في المقام الأول، والجانب السياسي في المقام الثاني لدون أن ننسى كذلك ذكر دوافع أخرى غير أنها كانت ضعيفة النسبة مثل: المستوى الفكري، تكوين صداقة، ومن أجل التعاون، تحقيق مصالح، والبحث عن الاستقرار..الخ[⊕].

[⊕] كان دوافعهم المصرح بها متعددة ومتنوعة لكنها مرتبة بحسب الأهمية :ديني سياسي، مادي مصلحي، معنوي... الخ.

وفي هذا الشأن باستطاعتنا القول بأن الطابع الديني للعلاقات يكاد أن يكون شاملا للجميع عندما تصل نسبته إلى 94.7٪، أي الذين صرحوا بأن الجانب الديني هو الدافع إلى الانتساب إلى الحركة، وأن 33٪ للجانب السياسي في العلاقات ثم نسبة 18.9٪ موزعة على جوانب أخرى متنوعة. وهذا ما يؤكد أن العامل الديني في العلاقات هو أساس الانخراط أكثر من أي عامل آخر، بمعنى هو أساس تجمع الأفراد في شكل جماعات موحدة متماسكة وليس من أجل تحقيق المصلحة الفردية والدوافع الإيديولوجية والسياسة بمعناها التقليدي والتي تحتل مرتبة أقل. ويمكن تفسير ذلك بأن هناك نسبة مهمة من أفراد العينة كانوا أعضاء في "جمعية الإرشاد والإصلاح" ثم انخرطوا في الحركة، ومن المعروف أن هذه الجمعية قد سبقت "حركة مجتمع السلم" إلى الوجود، هذا وإن عددا منهم مازال مزدوج الانتماء بين الحركة والجمعية في آن واحد كما بينت نتائج الدراسة.

وخلال حضورنا بعض التجمعات "الجماهيرية" الرسمية لحركة مجتمع السلم وتواجدنا في بعض مقراتها واحتكاكنا الشخصي المباشر مع مناضليها في القاعدة، جمعنا عدة ملاحظات ميدانية واقعية، والتي ساعدتنا على تفسير دوافع عملية الانخراط بالدوافع الدينية أكثر من الدوافع الأخرى نلخصها فيما يلي:

أولا: أن ثقافة مناضلي الحركة متشبعة بالثقافة الإسلامية، ويتجلى هذا في الخطاب المتبادل بينهم الذي تملؤه عبارات دينية محضة، مستخدمة بإسهاب خاصة أثناء الحوار والمناقشة: كالاستدلال بالآيات القرآنية والحديث النبوي وأقوال الصحابة وعلماء الإسلام.. الخ، فضلا عن استخدام عبارات التعامل البيني مثل "الأخ الفلاني والأخت الفلانية، الإخوان، الجماعة، الشيخ الفلاني.. الخ، كل ذلك يجعل الزائر لمقرات الحركة يخال نفسه أمام طلاب معهد علوم الدين وليس أمام مناضلين سياسيين.[♠]

ثانيا: أن منشورات الحركة ومجلاتها (الإلكترونية) وملصقاتها الموجهة إلى قاعدتها ومؤلفات نخبتها.. وغيرها، غالبا ما يكون مضمونها دينيا وأخلاقيا، وتقل فيها الموضوعات ذات الطابع السياسي المحض.

ثالثا: تتعلق هذه الملاحظة بالأنشطة الدينية التي تقوم بها الحركة في المناسبات الدينية (كالأعياد، وشهر رمضان، المولد النبوي.. الخ) وصلاة الجماعة التي يقوم بها الجميع في أماكن

[♠] لو سمحت لنا الفرصة، في تقديري، لتحليل مضمون حديث عفوي مسجل تسجيلا صوتيا في مقرات الحركة، ثم فرز عباراته الدينية وغير الدينية لوجدنا أن نسبة هذه الأخيرة مرتفعة أضعافا مضعفة مما نجده في مثل ذلك التسجيل ولكن في مقرات أحزاب أخرى ليست لها مرجعية أسلامية .كحزب جبهة التحرير أو التجمع الوطني الديمقراطي.

التجمعات الشعبية وفي مقرات الحركة دون استثناء، ومن المحتمل أن توجد مصليات في كل مقر من مقرات الحركة المنتشرة في ربوع الوطن، بحيث أضحى البعض منها يمثل مساجد صغيرة، تقام فيها صلاة الجماعة وتدار حلقات للموعظة الدينية ويرتل فيها القرآن الكريم..[◊].

أما سبب انخفاض نسبة المصرحين بأسبقية العامل السياسي في الانخراط (الـ33٪) والتي احتلت المرتبة الثانية، رغم أن تنظيمهم تنظيما سياسيا قانونيا وممارسة، فيُعزى إلى أن "الفكرة السياسية" التي يحملها هؤلاء لا تتوافق تماما مع ما يصرح به قادة الحركة في خطبهم.. هذه الخطب التي طغت عليها لغة سياسية ولا سيما في السنين الأخيرة. وهذه الفكرة التي ترى بضرورة العودة إلى المرجعية الإسلامية كتابا وسنة في بناء قوانين الدولة وأسسها السياسية قبل أي مرجعية أخرى لأن الشعب الجزائري مسلم متدين يدين بالإسلام.

وبالفعل فإنهم ينظرون إلى كثير من القوانين الرسمية السارية على أنها لا تتناسب والشريعة الإسلامية، إن لم تناقضها كلية، (كالقوانين البنكية الربوية وقوانين التجارة، و"حرية" السياحة مع مسألة بيع الخمور والمراقص والملاهي.. وظاهرة التبذير المالي من قبل مؤسسات رسمية في مجال الفن الماجن، قوانين العقوبات، ومسألة الثقافة.. الخ). فالصمت الظاهر على المستويين قمة وقاعدة حركة حمس ليس دليلا على رضاهم عن الوضع والمشهد السياسي الجزائري، حتى وإن كانوا شركاء سياسيين فيه، بل هو سكوت على مضض إلى حين أسلمة المجتمع بكامله عن طريق نضال قاعدة الحركة، هذه القاعدة المتشكلة في الغالب من تربويين وجامعيين وإطارات.. الخ، هي أقرب من الجماهير الشعبية تتعامل معه بأسلوب التربية والدعوة المباشرة أو غير المباشرة، ويبقى العمل السياسي للذين هم في قمة الحزب. وحسب هذه العينة فإن الأغلبية في القاعدة تراهن على أن العمل التربوي والدعوي لكل المجتمع هو الطريق الأمثل والأنجع الذي يمهد الطريق لتطبيق المشروع السياسي الإسلامي.

وخلاصة لذلك نرى بأن دوافع المنخرطين الدينية والتربوية، والتي هي نابعة من مرجعياتهم الإسلامية، لا تنطبق مع المعنى السياسي لحركة حمس من جهة ولا مع خطبها الرسمية في السنين الأخيرة لأن فكر قادة الحركة قد نما في جانبه السياسي أكثر وصارت لهم ثقافة سياسية بمعنى الكلمة، بينما قاعدة المناضلين مازالت تركز في اهتمامها ونشاطها على الجانبين الديني والتربوي أكثر من السياسي وتعطي الأولوية للديني قبل السياسي، ويبدو أنها لا تستطيع الفصل بينهما قولا وعملا.

[◊] يقال في هذا الشأن بأن الشيخ محفوظ نحناح هو أول من بادر بصلاة الجمعة في مقرات الحركة إبان المحنة الجزائرية لأسباب أمنية في التسعينيات، فاستمرت هذه العادة تقريبا، تؤدى الصلوات الجماعية والأنشطة الدينية في هذه المقرات، مما يوحي للزائر الغريب أن المكان له قدسية وهيبته خاصة وكأنة لا يمت للسياسة بصلة.

أنشطة المنخرطين الرسمية:

وهي تلك الأنشطة التي كلف بها المناضلون رسميا وحسب مكاناتهم الرسمية المحددة في "النظام الداخلي للحركة"، ذلك أن معظم المستجوبين الذين شملتهم هذه الدراسة يشغلون بالفعل وظائف رسمية في مؤسسات الحركة وفروعها (مسؤولين في المجلس البلدي، أو في الأمانة العامة، وفي مجلس الشورى، أو مرب في مؤسسات الحركة.. الخ) وفي هذا الإطار بيّن الاتجاه العام من تصريحات المستجوبين أنهم:

- يساهمون بانتظام وباستمرار في كل الأنشطة الرسمية التي تخص الحركة مهما كان نوعها ويحترمون تطبيقها والالتزام بها.

- نسبة كبيرة منهم تلتزم بالحضور الدائم في اجتماعات الحركة ولقاءاتها ومواعيدها الرسمية، واعتراف العديد منهم بأن المناقشات في الاجتماعات الرسمية تتم بطريقة ديمقراطية وفي جو أخوي واحترام متبادل.

- المساهمة والاشتراك عند الطلب في الدعم المعنوي والمادي والعمل الجماعي الذي يخص الحركة منها:

أ - المساهمة في الحملات الانتخابية لصالح مرشح الحركة في مختلف المستويات البلدية والولائية والوطنية.

ب- تقديم الخدمات اللازمة التي تحتاج الحركة إليها من خلال الخبرة الشخصية أو السعي للحصول عليها واستثمارها لصالح الحركة.

ج- من واجب كل واحد منهم العمل على استقطاب منخرطين جدد وفق المقاييس الشخصية المتفق عليها ضمنيا في الحركة والتي ينبغي توفرها في الشخص المرشح للانتساب إلى الحركة بصفة رسمية.

د- الترويج لأفكار الحركة والدعاية لها أو الدفاع عنها ومحاولة إبعاد كل التهم الموجهة نحوها، والمحافظة على سرية بعض القضايا المهمة التي تخص الحركة.

ومن هنا نلاحظ بأن ديناميكية النشاط الرسمي والعلاقات الرسمية داخل التنظيم، "أي الجماعات في فروع الحركة"، مرتبط أشد الارتباط بعملية الانخراط بالكيفية التي وصفناها آنفا، فعندما تتم عملية الانخراط وفق شروط انتقائية وعقلانية، تنتج عملية التجانس الفكري والتوافق في العلاقات والمعاملات والتفاعل بين أعضاء الجماعة مما يؤدي إلى تفعيل نشاط الحركة الرسمي وأداء أدوارهم المحددة بحيوية عن طواعية واختيار وليس بضغوط قانونية كما هو معروف في أي تنظيمات اقتصادية، وقبل توضيح هذه الفكرة أكثر

ينبغي أن نضيف بأن هناك عاملا آخر أكثر أهمية كشفته هذه الدراسة يتعلق بالروابط الدموية والقربى التي تتسم بها العلاقات بين أفراد الجماعات التنظيمية في حركة مجتمع السلم بناء على دراستنا هذه العينة.

الروابط الدموية والعلاقات الرسمية:

تعد الروابط الدموية والنسب من أقوى العلاقات التي تبنى بها الجماعات، فهي أساس بناء الأسرة والعائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة، كما سبق وأن أكدها ابن خلدون في مقاربته عن العصبية "فإذا كان النسب المتواصل بين المتناصرين قريبا جدا بحيث حصل به الاتحاد والالتحام كانت الوصلة ظاهرة.."[11]، لأنها تبنى غالبا على أسس عاطفية ومشاعر قوية فضلا عن جملة من القيم والتقاليد القوية الراسخة في المجتمع التي تصنع ضميرا جمعيا قويا بين أفراد الجماعة وهو أساس تضامنهم الآلي، كما عرضه إميل دوركهايم[12]، بعكس العلاقات الرسمية التي تبنى على أساس الالتزام بالقوانين والمواثيق والعقود التي تربط بين الفاعلين في التنظيم الرسمي.

وعليه فقد توصلت الدراسة المذكورة آنفا إلى كشف مؤشرات عن روابط دموية وعلاقات نسب قائمة بين المنخرطين في قاعدة الحركة، من خلال إجابة أفراد العينة عن سؤال صيغ كما يلي: هل لك أقارب منخرطون في حركة مجتمع السلم؟ فكان السؤال مثيرا للاهتمام إذ بلغت نسبة المجيبين بـ"نعم" 81٪، وهي نسبة مرتفعة بدون شك، مقابل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 19٪ أجابت بالنفي. والمقصود بالأقارب هنا هو وجود أشخاص منتمين رسميا إلى حركة مجتمع السلم تربطهم علاقة دموية قريبة أو بعيدة مهما كانت درجاتها: كالزوج أو الزوجة (أو الخطيبة باعتبارها زوجة في المستقبل) والآباء والأمهات فالأبناء والإخوة ثم قرابة العمومة والخؤولة وأبنائهم وبناتهم ثم الأصهار[13].

---

[11] عبد الرحمن ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، حققها.علي عبد الواحد وافي، القاهرة ، لجنة البيان العربي، الجزء الثاني، ط2، ص 594

[12] نيكولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ت. محمود عودة وآخرون ، القاهرة، دار المعارف، ط8، 1983، ص.171

[13] اعتمدت هذه الدراسة هذا التمييز في درجة القربى على ما عرضه بعض السوسيولوجيين المهتمين بالقرابة، فالأقارب من الدرجة الأولى هم الأبوان وأبناؤهما وأبناء الأبناء (كالأب والأم والأخ والأخت والابن والابنة، في حين يعتبر الأقارب الأولون لهؤلاء الأقارب مثل (الجد أو أب الأب والخال والعم وابن العم وابن الأخ.. الخ، أقارب من الدرجة الثانية، أما الأقارب من الدرجة الثالثة فهم الأولون لأقارب الدرجة الثانية... وهكذا. انظر محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 261

تدفعنا هذه النتيجة الإحصائية إلى الاعتراف منذ البداية بقوة الروابط بين أفراد الجماعات في الفروع التنظيمية، إذ يلاحظ من النتائج المتحصل عليها بأن الرابطة الزوجية مثيرة للاهتمام بالحيز الذي تشغله في العلاقات بحيث وصلت نسبتها 59.6٪ من فئة الذين صرحوا بوجود أقارب لهم داخل الحركة. ولا شك أن هذه النسبة عالية جدا مقابل نسبة 40٪ ممن لهم أقارب كالأخوة والأخوات، وبلغت نسبة الذين أقروا بوجود أقارب (من الدرجة الثالثة) 45.7 ٪.[⊗] كما أن الأغلبية في فئة المتزوجين بنسبة 90.5 ٪ [مضافا إليهم الخاطبون] في العينة قد صرحت بوجود أقارب ضمن الحركة، مقابل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 9.5٪ من نفس الفئة التي أجابت بالنفي. وهذا ما يجعل "بناء الجماعات" هنا يشبه بناء الجماعات الأولية، أي الأسرة والعائلة تحديدا، ما دامت العلاقات القرابية هي الطاغية على كل العلاقات، وخصوصا علاقة الزوجية التي لها دور مهم في هذا البناء. ومما سبق نخلص إلى عدة قضايا:

1. تسود الروابط القرابية (الدموية) بنسبة عالية في العلاقات بين مناضلي الحركة في هذه العينة.

2 ـ تتجلى الروابط من الدرجة الأولى في العلاقات الزواجية بالمرتبة الأولى.

3. تحتل العلاقات القرابية من الدرجة الثالثة (أبناء العم والخال والأصهار...) المرتبة الثانية في العلاقات القرابية داخل هذه العينة.

4. تحتل رابطة الأخوة المرتبة الثالثة في تلك العلاقات.

أما تفسير عوامل كل ذلك فنحيله إلى احتمالين أساسيين:

الأول: أن المنخرطين في هذا التنظيم السياسي شجع بعضهم بعضا على الزواج من داخل الحركة (أي قرين أو قرينة)، وبالتالي ضاعف هنا من علاقات النسب، لا سيما إذا كان

[⊗] [ملاحظة: بعمليات حسابية في الجدول ذاته يمكن التوصل إلى أن نسبة 48.3 ٪ من أفراد العينة كلها صرحت بوجود زوج/زوجة في تنظيم الحركة، و37 نسبة ٪ لها قريب واحد على الأقل في الحركة ونسبة 32٪ ممن اعترفوا بوجود إخوة/أخوات في نفس التنظيم، بيد أن تلك النسب يمكن قسمتها على اثنين على الأقل إذا ما أردنا حصر علاقة القرابة بين اثنين فأكثر: فعندما يصرح المستجوب هنا بوجود زوجته أو أخته أو أخوانه أو أصهاره وأبناء عمومته... الخ داخل العينة المدروسة، فقد يكون هناك بالمقابل قريب له أيضا في نفس العينة قد صرح هو كذلك في الاستبيان بوجود نفس العلاقات في العينة فتقسم النسبة، وفي هذه الحالة تقسم على اثنين، أماّ إذا كان لكل المستجوبين أحد من الأقارب ولكنه خارج العينة المذكورة وهو عضو في حمس عندئذ تبدو النسب قريبة من الواقع، إلاّ إذا كان السؤال متبوعا بسؤال آخر "هل هو ضمن العينة؟" وهذا غير ممكن عمليا لأنه لا يدري المستجوب ذاته ولا الباحث بوجود سابق لأحد من أقاربه في العينة.

هذه الملاحظة المنهجية والتقنية تبين لنا مدى صعوبة حصر تلك العلاقات على مستوى كل أفراد العينة. ومع ذلك حاولنا تحليل تلك العلاقات القرابية السائدة وفق تصريحات المستجوبين سواء كان لهم أقارب داخل العينة أو خارجها.]

هناك انتماء سابق لإخوة وأخوات إلى هذا التنظيم (مثلا إذا كان زواج أختين/أخوين معناه أربعة أصهار داخل العينة، حتى وإن كان الزوج/الزوجة من خارج حركة حمس، كأن يصاهر شخص شخصا آخر بأخت له لا تنتمي إلى الحركة). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن العلاقات ليست مجرد علاقة انتماء حزبي، أو أن الأعضاء هم مجرد رفقاء نضال سياسي فحسب، بل أكثر من ذلك هي علاقات أخوية وزواجية ونسب دموي.

الثاني: أن المنخرطين الأوائل قد أدوا دورا مهما في استدراج أقاربهم إلى الانخراط في الحركة: أزواجا وإخوانا وأصهارا وأبناء عمومة.. فضلا عن أبنائهم وبناتهم بعدما كبروا، ثم أدى هؤلاء بدورهم نفس الأدوار مع أقارب لهم كذلك.. وهكذا دواليك، أي أن جزءا من بناء الجماعات في فروع الحركة قد تم في إطار هذه العلاقات والروابط القرابية. وفي هذا الصدد نذكر بأن الشيوخ المؤسسين الأوائل، وبالأخص الشهيد محمد بوسليماني، كانوا يشجعون الشباب والشابات على الزواج وبالطرق المباشرة والشخصية حينما كانوا أعضاء في جمعية الإرشاد والإصلاح وفي حركة المجتمع الإسلامي سابقا[14].

أما على المستوى التنظيري فنستخلص بأن الحركة ومن خلال فروعها صارت تؤدي وظيفة اجتماعية خفية غير معلنة ولا مقصودة أو مخطط لها، مثلما عبر عن ذلك السوسيولوجي الأميركي ر. ميرتون[15] وهي أنها أضحت حقلا لاكتشاف زوجة/زوج المستقبل بالنسبة إلى العزاب من كلا الجنسين، لأنها تتيح لهم فرصا لحل مشكلة العزوبة قد لا تتوفر خارج مقرات الحركة. بمعنى أنها وفرت لهم إمكانية التعارف السابق عن قرب ولاختيار شريك/شريكة الحياة في المستقبل دون انتهاك القيم الدينية، بل العكس يتم ذلك في إطار احترام الشريعة الإسلامية، ذلك أن المنخرط من كلا الجنسين يعرف أو سيعرف عن قرب وبسهولة مجموع الخصائص المحددة التي يريدها في قرينته (قرنها) المنخرطة في الحركة، حتى ولو كانت بصورة تقريبية: كالتدين، والمستوى التعليمي، والتوجه السياسي الديني وحتى الانتماء العائلي لكل منهما والعمر فضلا عن الصفات الجسدية.. الخ. ففي مقرات الحركة ومؤسساتها يلتقي الجميع ذكورا وإناثا في المناسبات الرسمية أو غير الرسمية وأثناء التجمعات والملتقيات والندوات.. الخ، لكنها توفر لهم مناسبة للتعارف وبناء علاقات كالصداقة الحميمة (ضمن الذكور فقط أو ضمن الإناث فقط) وهذا ما يساعد بعدئذ على بناء علاقات مصاهرة ورابطة زوجية، حتى وإن كان أحد الأزواج ليس ضمن الحركة، يكفي أن علاقة صداقة داخل الجماعة يمكن أن تتطور إلى مصاهرة في بعض الأحيان.

---

[14] مختار جعيجع ،مرجع سابق ، ص 495

[15] نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، (ت. محمد عودة وآخرون)، القاهرة ،دار المعارف ط.8، 1983، ص .333

ويلاحظ في هذا الشأن بأن النتائج المتحصل عليه في هذه الدراسة متوافقة إلى حد ما مع ما توصل إليها م. بوزون M.Bozon وف. هيران F. Héran[16] في استقصائهما (1984) حول معلومات تتعلق بأزواج تزوجوا سنة 1960 فأثبتا أن مكان لقاء هؤلاء قبل الزواج مرتبط بالفئة الاجتماعية أو الطبقة التي ينتمون إليها ارتباطا قويا. فجمع المؤلفان تلك اللقاءات حول ثلاثة نماذج من الأماكن:

- الأماكن المنفتحة على كل الناس، مثل قاعات الرقص والمقاهي والحفلات العمومية، حيث يلتقي كلا الجنسين من الطبقات الشعبية (كالعمال غير المؤهلين).

- الأماكن المحجوزة أي شبه وقف على نوعية من الأشخاص، بمعنى أن المجالات شبه منفتحة مثل أماكن العمل، الجمعيات، قاعات الموسيقى التي يحضر فيها غالبا "الزوجان" هم من الطبقة المتوسطة (أساتذة، تربويون، موظفون..).

- أماكن تعتبر وقفا على فئة أو طبقة اجتماعية دون غيرها أي متعلقة بنوعية محددة من الأفراد، تتعلق بالدوائر العائلية وأصدقائهم، حيث يتعارف أبناء الطبقات العليا (ذوو المهن الحرة، ورؤساء المؤسسات والمهندسون...).

ومما سبق يمكن القول سوسيولوجيا بأن لهذا النوع من التنظيمات وظيفة غير مباشرة تتجلي في بناء علاقات اجتماعية قوية متمثلة في بناء رابطة قرابة، وهذا بدوره يعود على الحركة ذاتها بوظيفة مهمة وهي تقوية التماسك الاجتماعي والتضامن داخل الحركة بحيث تعزز روابطها القوية وتجعلها صامدة ضد أي انحلال أو تفكك، وبهذا المعنى فإن العلاقة الرسمية المحددة حسب القانون الداخلي لحركة حمس تتداخل مع العلاقات غير الرسمية الممثلة في رابطة المصاهرة بين الأعضاء وبناء علاقات دموية، وهي بدورها توجه عملية الانخراط التي كانت محصلتها التجانس السوسيوثقافي للأعضاء المنخرطين والانسجام القوي في التوجه الفكري والتضامن في النشاط الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة التي يتوخاها الجميع.

بناء على هذه النوع من العلاقات غير الرسمية تكون استجابة قوية من قبل الأفراد نحو التعاون لإنجاز ما هو مطلوب قانونا بمحض إرادة الأفراد (وليس مجرد الخضوع لقوانين ملزمة التطبيق أو خوفا من عواقبها في حالة انتهاكها كما هو الحال في المؤسسات الاقتصادية والصناعية). ولكن في نفس الوقت الجانب الرسمي في هذا التنظيم يدعم بدوره تلك العلاقة غير الرسمية ذاتها وفي المحصلة يظهر ارتباط متبادل بين العلاقة الرسمية من جهة والعلاقة غير الرسمية من جهة ثانية كما هو موضح في الشكل التالي:

---

[16] Michel Giacobbi & Jean-Pierre Roux, Initiation à la sociologie, Paris ,Hatier, 1990, p.20

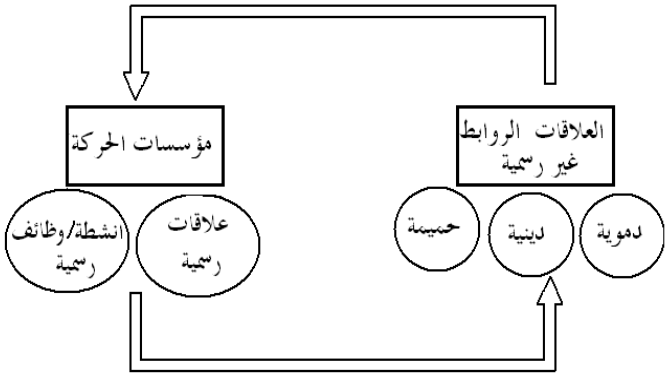

يوضح هذا الشكل علاقة متبادلة بين الروابط الدموية والدوافع الدينية والعلاقات الحميمة من ناحية والحركة كتنظيم سياسي رسمي من ناحية ثانية، بحيث تستفيد مؤسسة الحركة من تلك العلاقات في عملية الانخراط الانتقائية التي هي أساس التجانس بين الأعضاء، وبالمقابل توفر مؤسسات الحركة فضاء وفرصا تشجع المنخرطين على إقامة علاقات غير رسمية (قرابية وصداقات). والواقع أن هذه الأدوار التبادلية بين الطرفين غالبا ما تكون غير مقصودة وغير مباشرة أو خفية أي دون الإفصاح عنها. لأن الحركة باعتبارها تنظيما سياسيا ليس من وظائفها تزويج الشباب ولا ربطهم بعلاقات نسب، كما أن استقطاب أعضاء جدد عن طريق بناء علاقة صداقة قبلية لا يمكن أن تكون عن قصد وبتخطيط مدروس سابقا، فليس هناك أي إشارة إلى ذلك في النظام الداخلي والقانون الأساسي لهذا الحزب.

أهم ما يمكن استخلاصه هنا بأن مثل هذه العلاقات غير الرسمية التي تتسم بها شبكة العلاقات الداخلية بين مناضلي الحركة تتميز بها الجمعيات التي تهدف إلى ربح مادي ومنفعة اقتصادية لأعضائها كالجمعيات الخيرية والرابطات الثقافية والدينية.. الخ، والتي تقوم على أسس دينية أو ثقافية أو أيديولوجية ودموية.. وهذا عكس ما تتميز به التنظيمات ذات الأهداف الاقتصادية والمنافع المادية.

وفي هذا الصدد نعرض قضيتين فكريتين تدخل ضمن علم اجتماع التنظيمات:

الأولى: أن علماء اجتماع التنظيم لاحظوا بأن العلاقات غير الرسمية بين أفراد الجماعة تزداد قوة (وبما يتسع نطاقها) كلما كانت بيروقراطية التنظيم أكثر صرامة بتعقد قوانينه الداخلية، وبالتالي تضحى الأدوار التي تلعبها الجماعات "غير الرسمية" مهددة لبناء التنظيم ومسببة لاختلاله، فقد تؤدي بالأفراد إلى التمرد والإضراب عن العمل وربما النزاع والصراع العنيف الذي غالبا ما يقع بين فئتين اجتماعيتين في أي تنظيم رسمي: بين مالكي السلطة والقرار من ناحية "الإداريين" من جهة، وبقية المشتغلين والعاملين من جهة ثانية. أما في

الحركة، بالعكس، فإن الشعور الديني والقرابي والعلاقات الحميمية بين أفراد الجماعة والهدف المشترك.. الخ كلها انعكست بالإيجاب على العلاقات الرسمية في التنظيمات الفرعية لحركة مجتمع السلم، بل هي التي تؤدي إلى تقوية الروابط في العلاقات الرسمية كالانضباط في العمل والتطوع الجماعي والتضامن والتعاون والعمل المشترك لصالح الحركة.

الثانية: ويلاحظ علماء الاجتماع أيضا أن في التنظيم الرسمي خصوصا في المؤسسات الإنتاجية ينزع الأفراد الذين لهم مهارات مهنية أو دراية بالقوانين، إلى التحرر من تطبيق قوانين التنظيم ذاته يتجاوزونها أو ربما ينتهكونها ما داموا مالكين لتلك المؤهلات القوية فهم في مواقع قوية، ومن هنا ينشأ النزاع حول السلطة (كما استنتج ميشال كروزيي) وتتحول المؤسسة إلى حقل للمنافسة والنزاع والسعي دائما نحو المزيد من النفوذ والسيطرة[17]. غير أن في مؤسسات حركة مجتمع السلم وفروعها، التي تضم مناضلي قاعدتها، لا تحدث مثل هذه النزاعات حسب الاستنتاجات السابقة، باستثناء مؤسسات قيادتها (كالمجلسين التنفيذي والشورى الوطنيين) التي حدثت فيها نزاعات وصراعات بين قادة من الصف الأول في الحركة بشكل مستور وخفي أحيانا وصريح في أحيان أخرى.. وكلها تحتاج إلى بحث آخر خاص ومعمق.

خاتمة:

إن علاقة الترابط الوظيفي في العلاقات بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي داخل هذا النوع من الجماعات لمن القضايا الأساسية والاستراتيجية التي ينبغي الاهتمام بها في مثل هذه التنظيمات لأنها تؤدي إلى تفعيل أدوار الفاعلين الرسمية وانسجام علاقاتهم الداخلية. كما تبينت لنا أهمية العلاقات غير المحددة بقوانين رسمية في التنظيم، والتي تبنى على أسس روحية وعقائدية وقرابية، ينبغي على قادة التنظيمات والفاعلين فيها إيلاؤها قيمة عملية في الممارسات داخل التنظيم، لأنها تعزز شبكة العلاقات الرسمية في التنظيم وتقوي بناءه الداخلي وتحميه من التصدع والنزاع، بل وُتفعِّل الأنشطة الرسمية وتجعلها دينامية وحيوية ضمن علاقات تعاون وتضامن وبضمائر مشبعة بروح الجماعة تقل فيها النزعة الفردية والأنانية المقيتة، بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف التي نشأ من أجلها التنظيم، ومع ذلك يبدو لنا الأمر غير كاف إذا بقيت هذه العلاقات على مستوى القاعدة فقط دون القمة بل لا بد أن تشمل كذلك القاعدة والقمة معا في أي تنظيم، وهذا ما يحتاج إلى مزيد من البحوث المعمقة والمستمرة والمترابطة، ونأمل أن يكون هذا العرض حافزا ومثيرا لاهتمامات باحثين آخرين في المستقبل.

---

[17] مختار جعيجع: مرجع سابق ص 85.

دور القوى الاجتماعية
في إفراز النخب السياسية

أ/ الطيب معاش
قسم علم الاجتماع
جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص البحث:

يتناول موضوع البحث مفهوم النخبة السياسية في علاقتها بالقوى الاجتماعية وكيف كانت هذه القوى عاملا في نجاحها وفوزها، حيث يعتبر مفهوم النخبة السياسية من المفاهيم الحديثة في النظريات المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، وهذا المفهوم أدق تعبيرا للنخبة الحاكمة بصفة عامة في مجال ممارسة السياسة، حيث نال اهتماما كبيرا في الدراسات السياسية والاجتماعية من طرف الباحثين بعد ما أصبح يشكل حلقة هامة في هذين العلمين في الدول المتطورة كالمجتمع الغربي المتميز بديمقراطية الحكم ومشاركة الشعب بكل قواه الاجتماعية مهما كان شكلها ومستواها وحجمها وقوتها، حداثتها وتقليدها، إذ لكل منها دور حقيقي في إفراز هذه النخبة.

لذلك تناولت الدراسة مفهوم القوى الاجتماعية ودورها في إفراز النخبة السياسية في انتخابات برلمانية ومحلية داخل وسط محلي كانت ولاية الأغواط مسرحا أو حقلا لدراسته.

فقد أظهرت النتائج الدور القوي لهذه القوى والدال في الوقت ذاته، علي إظهار وإفراز مكانة النخبة السياسية وسط هذا الحيز "القوى الاجتماعية" في ظاهرة يقال لها الانتخابات.

مقدمة:

لاشك أن الإنتخابات كظاهرة اجتماعية والتي تمس المجتمعات تعد حدثا بارزا وهاما داخل المجتمع الذي تحدث فيه، نظرا لما لها من أهمية كبيرة في الحياة السياسية لدى كل نظام ديمقراطي، فهي فعل يقوم به الشعب بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية إلى شريحة معنية " نخبة " تمثله وتتولى تسير شؤونه السياسية والاجتماعية، "إذ أن عملية الإسناد هذه هي أعقد مما تبدو عليه فالعديد من الأدوار السياسية التي غالبا ما

تكون بالغة الأهمية لا تسند عن طريق الانتخاب، لأنه إجراء يكون بموجبه أعضاء مجموعة معنية قادرين علي تعيين قادتهم وعلي تحقيق اختيارات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة.[1] حيث يظهر من هنا أن الإنتخابات كظاهرة سوسيوسياسية وآلية، تساهم في إرساء قواعد الديمقراطية الحقة التي من خلالها تبرز النخبة السياسية الحاكمة وتتولى زمام الحكم داخل المجتمع لتساهم في تسيير شؤونه من تشريع وتنفيذ ورقابة لما لا.

فالإنتخابات كفعل إجتماعي تعتبر عامل تغيير في المجتمع على مستوى النسق السياسي، خاصة على المستوى الأعلى لهرم السلطة أو المستويات الأخرى، لذا فهي تشكل مرحلة انتقالية للمجتمع حيث تحسم وتفصل في أمر ما أو حتى مسار تاريخي لتصححه أو تعدله إذ تُفضي على هذا المسار شرعية أو نوعا من الشرعية أو ترفض المسار كليّة.

لذا يمكن اعتبارها عملية تصفية داخل المجتمع في تأهيلها شخصا أو أشخاصا إلى مراتب سياسية معنية، كما أنها تقصي آخرين، وهذا مختلف أنواعها رئاسية برلمانية أو محلية.

وبشكل عام فإن الإنتخابات قد صنعت استقرارا في الدول والمجتمعات التي تؤمن بها كطريقة للصراع السياسي المعتمد على الإقناع والشفافية، وكذا الحوار البنّاء وتقبّل النتائج الانتخابية مهما كانت، والتداول علي السلطة تداولا حقيقيا لا إعادة إنتاج منتج سابق أو تفريخ نظام شاخ وهرم؟

إضافة الى هذا فهي تعتبر نوعا من المشاركة السياسية التي يلعب الفرد فيها دورا اجتماعيا، كما أنها فرصة له في المشاركة لرسم ووضع الأهداف في المجتمع، إلى هذا فهي تمثل أولى الطرق إلى ديمقراطية تعددية تسمح بتطور المجتمع وكذا إحياء روح المواطنة.

ومن هذا تكمن أهمية الدراسة في الموضوع المتناول حول هذه الولاية، وذلك لكونه ينطلق أساسا من مميزات وخصائص تتميز بها هذه الولاية والتي قد تكون شبيهة ببعض الولايات المجاورة من حيث التركيبة البشرية أو الديموغرافية الحساسة في المجال السياسي المتعلق بالانتخابات، فهي تكاد تكون شبيهة بالمجتمع الشرقي من حيث العشائرية، "العروش" حيث نكاد نحصر لكل بلدية في هذه الولاية عرشا يسكنها مع استثناء النزر اليسير المتميز بتركيبة متنوعة.

هذه المميزات التي لها دور كبير في مجال الانتخابات من حيث الاعتماد على العرش كقوة إجتماعية يعتمد عليها المرشح من حيث المراهنة على الفوز، إذ أنها تشكل قوة ضاربة في عمق

[1] ريودون وف بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

هذا المجتمع المحلي، فلا يكفي للنخبة في الانتخابات داخل هذا المجتمع مؤشراتها من مستوى دراسي ومهنة ومكانة اجتماعية بمفردها لخوض غمار انتخابات في هكذا مجتمع وخاصة عندما يتعلق الأمر بانتخابات المجالس البلدية حيث تطفو على السطح هذه العصبية غداة اقتراب هذا الموعد.

لقد أنتج هذا المجتمع المحلي بالرغم مما له من مميزات إيجابية أو سلبية نخبا سياسية مثلته على المستوى البرلماني وطنيا وكذا محليا على المستوى المحلي في المجلس الولائي والمجالس البلدية، ومربط الفرس في هذا البحث يكمن في النظر في مميزات وخصائص هذه النخب وكذا طرق وسبل نجاحها لتبوُء هذه المناصب، وهذا بطبيعة الحال بالنظر في الأصول التقليدية لهذه النخبة والمتمثلة في القبيلة أو العرش، المولد والنشأة، الزاوية، هذا فيما يخص النخبة البرلمانية، زيادة عليها الأصول الحديثة كالوظيفة والمستوى وشهادة التخرج وكذا المهن الأصلية لدى الأصناف النخبوية الثلاثة، كما أنها تنظر في المعطيات الجهوية المتشكلة داخل المجلس الولائي التي تساهم في تحقيق التوازن داخل المجلس بين جهات الولاية وكذا الدفاع عن حصص البلديات من البرامج التنفيذية. ومن هذا فإن بحثنا يبحث في حيثيات موضوع حيوي وهام ينقب عن القوى الظاهرة والخفية التي تحرك عملية تأهيل النخب ودعمها في مسارها السياسي.

ولهذا فإن هذه القوى تتميز بخصائص منها:

- تعد عاملا رئيسيا في سير العملية الإنتخابية في المنطقة وهذا بدعم مرشح دور آخر.
- المقايضة بين المترشح والقوى الاجتماعية له من حيث المصالح والأهداف "زبونيه".
- اختلاف وتعدد مشارب هذه النخب من عدة جوانب داخل حيّز هذه القوى.
- الاستثمار في الإطارات قصد الرؤى المستقبلية.

كما أن هذه الدراسة تهدف إلي معرفة مكانة المترشح الفائز عبر كامل تراب الولاية وهذا في ما يخص البرلمان، إضافة إلى النظر في المعطى الجهوي داخل الولاية.

- تأثير المشاركة في تأهيل مرشح وإقصاء آخر مقارنة بالمراهنة على المناطق.
- إعطاء صورة واضحة عن سوسيو لوجية الإنتخابات في هذه الولاية.

علي ضوء هذه المعطيات نحاول طرح **إشكال** يتعلق بهذه الولاية إذ نرى أن ولاية الأغواط كغيرها من الولايات شهدت إنتخابات تشريعية ومحلية شاركت فيها مجموع من القوى

الإجتماعية المحلية المختلفة في أشكالها وميزاتها وحتى في درجة القوة والتأثير، حيث عملت هذه الأخيرة في الانتخابات علي إبراز أصناف ثلاثة من النخب السياسية مثلت هذه الولاية على مستوى المجلس الشعبي الوطني وطنيا وكذا محليا علي مستوى المجلس الشعبي الولائي وكذا المجالس البلدية، وهذا بانتماءات النخبة الحزبية أو حتى الترشيحات الحرة مدعومة بقوى اجتماعية محلية التي أوصلتها أو بوأتها هذا المنصب.

ومن هنا نقول:

ما هي القوى الاجتماعية المساهمة في إفراز النخبة السياسية التي مثلت ولاية الأغواط علي المستوى البرلماني والمحلي؟ بعبارة أخرى:

- كيف كانت مؤشرات هذه النخبة وكيف كانت سبل نجاحها؟

-ماهي تمثلات النخبة السياسية المكونة للمجلس الشعبي الولائي من حيث مؤشراتها عبر العهدات منذ التعددية؟

-ما هي القطاعات المهنية المسيطرة داخل المجلس وكذا الانتماءات النقابية؟

-كيف نرى تجليات المعطى الجهوي والحضري والريفي داخل المجلس؟

-ماهي درجة التمثيل النيابي للأحزاب داخل المجلس والتشكيلات السياسية؟

-فيما تتمثل درجة القوة لدى النخبة السياسية المتمثلة في رؤساء المجالس البلدية من حيث المؤشرات؟

كل هذا نحاول الإجابة عنه قدر المستطاع وفهمه باستعمالنا للمنهج الوصفي التحليلي قصد وضع القارئ أمام حقيقة مفادها أن النخبة السياسية ليس وليدة مرحلة أو مؤسسة بعينها منفردة، بل هي وليدة عدة توليفات إجتماعية مختلفة حيث استعملنا فيه تقنيات متعددة منها المقابلة وهذه الأخيرة تم استعمالها مع نواب البرلمان الذين استطعنا الاتصال بهم، زيادة على تقنية تحليل المعطيات للمعطيات المأخوذة من الأرشيف، وذلك باستعمال تقنية المسح الشامل لمجموع النواب البرلمانيين ونواب المجلس الولائي وكذا رؤساء المجالس البلدية، وهذا بدراسة تتبعيه التي " تتناول دراسة وضع معين وهنا يقوم الباحث بوصف المتغيرات وما يطرأ

عليها من تطور على امتداد شهور أو سنوات معنية، والواقع أن الدراسات التبعية قد استخدمت في البداية في مجال بحوث الاستهلاك ومسوح الرأي السياسي. [2]

وقبل التطرق لتحليل هذه النخب الثلاث نحاول سرد المفاهيم الأساسية لهذا البحث وهي كالتالي:

-مفهوم القوى الاجتماعية:

كان هذا الاصطلاح يستخدم قديما للدلالة علي أي شئ يؤثر علي السلوك الإجتماعي أو ينتج التفاعل الاجتماعي، ولكن ندر اليوم استخدم هذا المصطلح.[3] لكون حلت محله مفاهيم أدق وأحصر، في حين كان يرى الدكتور مصطفى بوتفنوشت " أن القوى الاجتماعية الناشئة في الجزائر هم الفلاحون البسطاء والعمال الكادحون والشباب المناضل والنساء التي تعتمد عليها أي جهة اجتماعية، ومن جهة أخرى تستجيب للدراسة العمودية.[4] وهذا تعريف يحمل بعدا اقتصاديا.

كما أن هناك صفة أخرى للقوى الاجتماعية وهي أنها متجددة حيث أنها تحمل خصوصية جغرافية تتمثل حسب الأستاذ بوتفنوشت في الفئات الاجتماعية الريفية، أما الأستاذ البروفسور الهواري عدي بأنها عبارة عن هيكلة المصالح الاجتماعية المهيمنة في شكل سلطات كالسلطة الاقتصادية والسلطة الثقافية السلطة الدينية وهذه سلطات إجتماعية وليست سياسية لأنها لا تشارك في الانتخابات مثل الأحزاب، ولكن وجودها وحريتها وسيرها مرهون بالحرية السياسية التي يضمنها الدستور ويحملها الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية، فمثلا العروش في منطقة القبائل تمثل قوة اجتماعية حلت محل الأحزاب السياسية FFS وRCD.

أما مفهومها من منظور القوة في علم الاجتماع، فهي تشكل دعائم أساسية لفئة أو طبقة معنية تساعدها في تحقيق أهدافها والوصول إلى مقتضاها كوصول طبقة أو حزب أو جماعة أو شخص لسيادة السلطة في الدولة، أو حزب لتولي حكومة أو نقابة لتولي سلطة إدارية في مؤسسة مقابل تحقيق أهداف أخرى للأتباع، ومن وجهة نظر أدق فهي تمثل في هذا البحث

---

[2] مصطفى عمر التير. مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي. منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط3، 1995، ص 95.

[3] أحمد زكي بدوي. معجم العلوم الإجتماعية. مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، دط، دت، ص387.

[4] Mostpha Boutefnouchet: La cultur en Algerie Mythe et Ryalite. ED SNPD. 1982. p121.

تلك الشرائح الداعمة والمساعدة التي تحظى برعاية المترشحين كنخبة ممثلة عن الولاية في تكوينها ومن أجل الوصول إلي قبة البرلمان للحصول علي منصب نائب، أو شريحة مهنية أو شبانية أو حتى نسوية من أجل العضوية في المجلس الولائي أو لرئاسة المجلس البلدي، ومن هذا نرى بأن هذا المفهوم يحمل تعريفا فضفاضا يصلح لأشكال عدة.

-النخبة السياسية:

لها عدة تعاريف سياسية متقاربة منها أنها "جماعات مهنية أساسية لها مكانة عالية في المجتمع[5]. ومن الأوائل الذين ناقشوا النخبة السياسية هم باريتو وميشلز وكان تعريفهم يتمحور علي أنها جماعة قليلة حاكمة، ومن هنا أمكننا القول أنها الفئة والشريحة التي أتاح لهم تكونهم وتعليمهم القيام والممارسة في الجهاز الوظيفي للدولة بمختلف هياكلها حيث يتولون الوظائف العامة لها من إدارة وتعليم وسلطة وغيرها، كما يمكن اعتبارها هنا داخل المجتمع أن لها مكانتها الاجتماعية العالية ولها بعض النفوذ داخل المجتمع كما أنها تؤثر علي شريحة معنية من الناس وتتأثر بها.

-الدور:

قد يعنى به الواجب الملقى علي عاتق الفرد، كما نعني بالدور أو المركز الإستعمال بدلا من الوضع الاجتماعي، فبناء الأدوار لأي جماعة هو ذاته بناء المراكز داخل هذه الجماعة لأن ما يعد دورا من وجهة نظر شخص ما، يعد واجبا من وجهة أحد أفراد الجماعة.[6] كما يمكن أن نطلق عليه تلك الوظيفة التي يقوم فرد أو جماعة داخل نسق ما بحيث يساهم في تكامل عملية التفاعل أو يعطي دفعا لأحد الأنساق من أجل سد فراغ أو تدارك نقص داخل النسق، فالدور الذي لابد منه هو مجموعة القدرات والمؤهلات التي تمتلكها هذه القوى بشتى أشكالها من أجل تأهيل الرجل النخبوي إلى الفوز في الانتخابات

-العصبية:

" يعتبر هذا المفهوم الذي هو مفهوم مفصلي في الفكر السياسي الخلدوني من المفاهيم التي يصعب تحديدها بوجه خاص، ومن الذين ترجموا المقدمة من يقول أنها

---

[5] الهواري عدي. الجزائر ستصبح صومالا آخر إذا. . . . جريدة الخبر27 أوت 2008، العدد5410.

[6] عبد الهادي الجوهري. قاموس علم الاجتماع. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، دط، 1988، ص130.

تعني التعاون الاجتماعي، وهناك من دقق فيها مثل Potol من خلال التعاون الاجتماعي عبر معني تضامن المحارب.[7]

-النائب البرلماني:

كفاعل اجتماعي تمت دراسته من حيث "الاستراتجيات الاجتماعية ومنطقيات الانتماء، ونوع التمثيل وحتى إن وجد النائب نفسه مزكى من طرف نظام الحكم إلا أن ذالك لا يكون ممثلا لجماعة أو جهات أو زبائنيات أو عصبة أو قبيلة أو زاوية أو جماعة وما إلى ذالك.[8]

- **نائب المجلس الشعبي الولائي:** يمكن اعتباره عضوا ممثلا لجهة داخلية في الولاية أو البلدية أو حتى عشيرة (عرش)

رئيس المجلس الشعبي البلدي: فهو يمثل أعلي سلطة هرمية داخل بلدية زكاه الشعب باعتبارات حزبية أو عشائرية أو شخصية أو حتى براغماتية.

سوسيولوجية النائب البرلماني في مجتمع محلي -رهانات وتمثيل -:

يشكل النائب البرلماني على حد قول حشماوي" وسيطا للعلاقة الزبونية بين الدولة والجهة التي يمثلها هذا الأخير.[9] وبدورنا نحن نحاول دراسة هذه النخبة الممثلة لهذه الولاية على المستوى البرلماني، والتي تمثل أكبر شريك سياسي للولاية في تشريع النصوص المتعلقة بالوطن كنسق كلي، إذ هل هناك حقيقة مميزات يمتلكها هذا الرجل النخبوي والتي بالفعل تؤهله لدخول البرلمان حتى يصبح ضمن هذه المؤسسة وهل هذا الرجل في المستوى المطلوب ليحمل مشروعا وطنيا.

نحاول في هذا المضمار رصد مميزات وخصائص نخبة مثلت ولايتنا على المستوى الوطني برلمانيا، كما نحاول التعريف بهذا النائب الذي احتل هذا المنصب الهام على المستوى الولائي حيث يمثل أعلى سلطة تمثيلية زكاها الشعب وهذا من خلال الكثير من المؤشرات التي قمنا

---

[7] نبيل توفيق السمالوطي. البناء النظري لعلم الاجتماع. القاهرة، 1974، ص96.

[8] عبد القادر جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند إبن خلدون. دار الحداثة، ط3، 1982، ص63.

[9] محمد حشماوي. النائب البرلماني الجزائري كعنصر للوساطة الزبونية. مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، العدد20/19، ص12.

بتلخيصها في الجدول المرفق لهذه الدراسة، وهذا لمعرفة ما هي الفئات الإجتماعية التي إستطاعت تبوء مكانة والحصول على المنصب ذي الموقع السياسي الهام وطنيا ومحليا، وماهي علاقة هذه النخبة بالفئات الإجتماعية قبل دخول البرلمان؟ وهل هذه النخبة وليدة الولاية التي مثلتها أم أن لها ارتباط آخر إضافة إلى الارتباط الحضري والمدني لها، وكذا ارتباط ما يسمى بالشرعية الثورية أو الدينية كأصول لهذه النخبة، كما لا ننسى مراعاة الجيلية لهذه النخبة وما بعد البرلمان، أي المناصب تأهل لها هذا النخبوي بعدما ولج قبة البرلمان كممثل للمواطن ووسيط زبوني، وكذلك كشريك سياسي ناب عن هاته الولاية دون إهمال المعطيات الرئيسية المكونة لهذه الشخصية وهي المستوى والتخصص العلمي ولغة التعليم وكذا اللغة المتقنة من طرف هذه الشخصية التي ينبغي أن تكون مقنعة للناخب المحلي.

1-جيل واحد عن عشريتين:

عند تعريجنا لدراسة هذه النخبة حول مؤشر العمر نلاحظ أننا أمام جيل واحد كله من جيل الإستقلال، فهو جيل بالرغم من أنه عاصر في مولده الثورة التحريرية لكنه لم يشارك فيها وهذا راجع لسنة وظروف طفولته التي عاشها أثناء الثورة، حيث أنه في أحسن الأحوال نعم بالاستقلال وعمره لا يتجاوز 18 سنة، فمثلا في هذا الجيل نلاحظ أن الصنف الأول منه والذي ولد قبل 1950 قد ولد في النصف الثاني من هذه العشرية فبلخادم وهو أكبرهم سنا مولود سنة 1945 وبالضبط في آخر السنة 8 نوفمبر، نفس الشيء عند النواب بوعزارة المولود سنة 1948 وكذلك السيد بولفعة بن مواز 1948 والسيد عبد الحفيظ عماري المولود سنة 1949، وهؤلاء الثلاثة متقاربون في السن، إضافة إلى السيد بلخادم فهم لا يأخذون من إسم الثورة التحريرية إلا طفولتهم أثناءها، أو مولدهم قبلها، هذه الطفولة التي عاشها هؤلاء النواب في التمدرس الابتدائي فبلخادم زاول تعليمه الابتدائي في آفلو، وكذا السيد بولفعة بن مواز الذي زاول دراسته الإبتدائية في هذه المدينة إلا أن هذا الرجل"بن مواز" واصل دراسته إلى غاية الجامعة والتي تخرج منها من كلية الحقوق بالعاصمة وهذا راجع ربما إلى العائلة المنحدر منها (الغنى)، أما الشخصية الثالثة والمتمثلة في السيد بوعزارة محمد فإن هذا الأخير لم يبدأ مزاولة دراسته إلا في سن متأخرة 12 سنة حيث دخل التعليم الابتدائي وفي مدارس حرة وهذا في سبتمبر 1961، نجح سنة 1964 في شهادة الدخول إلى السنة السادسة بالمدارس الحرة لدراسة التعليم المتوسط، هذا التعليم الذي كان مندمجا مع الثانوي وذلك في ثانويتي عبان رمضان بالحراش وإبن خلدون في حي القصبة بتخصص الآداب ليتحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1972، حيث دخل إلى المدرسة العليا للصحافة والإعلام لنيل شهادة الليسانس.

أما الشخصية الرابعة والمثيرة للاهتمام في هذه الولاية والتي تبدو غريبة من حيث الأصل الجغرافي عن هذه الولاية فهو المحامي عبد الحفيظ عماري،[10] والذي يمثل أصغر هذه الفئة سنا فهو وليد مدينة آريس بولاية باتنة إذ كل ما يربطه بهذه الولاية (الأغواط) هو مجيئ عائلته الثورية أثناء الثورة لهذه المنطقة.

زاول هذا الأخير دراسته الابتدائية بمسقط رأسه من سنة 1956 إلى 1962 ثم انتقل إلى قسنطينة لمزاولة الدراسة في المتوسط، لينتقل بعدها إلى تونس سنة 1966 لمواصلة الدراسة الثانوية وتحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1969 ليعود إلى الجزائر حيث درس بكلية الحقوق لنيل شهادة الليسانس في الحقوق.

نضيف إلى هذه الشخصيات الرقم الثاني في قائمة ترشحه للـ RND سنة 1997 وهو السيد الحاج المدني بن عجيلة المولود سنة 1949 والذي زاول دراسته الإبتدائية في مسقط رأسه(الأغواط) من سنة 1958 إلى 1963، ثم المتوسط إلى 1967 فالثانوي إلى 1970 ليلتحق في عام 1971 بمعهد الري بمستغانم حيث تكون كمهندس ونال هذه الشهادة سنة 1976.

أما الصنف الثاني من هذا الجيل والذي يمثل عشرية الخمسينيات فالغالب عليه هو انتماءه ومنشأه بذات المنطقة التي مثلها وهو جيل ولد على مشارف الثورة التحريرية أو أثنائها إذ نجد من النصف الأول لهذه العشرية 3 شخصيات هم النائب الطبيب السيد فرحات البشير والسيد السهلي عبد الرحمن وكذا السيد الحاج الطيب عزيز.

فالنائب فرحات البشير المولود سنة 1953 نلاحظ أنه كان ذا حظ وفير في الدراسة، حيث زاول دراسته الابتدائية والمتوسط والثانوي بمسقط رأسه وهذا بداية من 1959 إلى 1972، حيث نال شهادة البكالوريا هذه السنة لينتقل إلى العاصمة لدراسة الطب لمدة 6 سنوات حيث نال في جويليه 1978 ديبلوم جراحة عامة.

الشخصية الثانية من هذا الصنف هو السيد عبد الرحمن السهلي وهو المولود بقرية الغيشة بآفلو سنة 1964 والذي زاول دراسته الإبتدائية والمتوسط من سنة 1963 بآفلو وهذا إلى غاية 1967، لينتقل إلى تيارت في هذه السنة لمزاولة دراسته في التعليم الثانوي بثانوية عبد الرحمن بن رستم حيث صادف أول دفعة تجريبية في تعريب التعليم لينال شهادة البكالوريا سنة 1974 حيث انتقل في هذه السنة إلى العاصمة للدراسة الجامعية بكلية الحقوق والعلوم الإدارية والسياسية والإعلام بتعليم معرب حيث نال شهادة الليسانس سنة 1978.

[10] توفي هذا النائب المحامي في شهر أوت سنة 2009 بجمهورية مصر العربية.

أما السيد عزيز الحاج الطيب ممثل حمس في العهدات الثلاث من 1997 إلى 2007 والمولود بنفس السنة 1954 فقد زاول دراسته الإبتدائية والمتوسط بالأغواط، حيث أنه لم يتجاوز هذا المستوى التعليمي.

أما فيما يخص النائبين الباقيين من هذه العشرية والذين ولدا في النصف الثاني من الخمسينيات فهما متقاربان في السن وهما السيد خويلدي محمد والسيد حمدي عيسى.

أما السيد خويلدي محمد الذي ولد سنة 1958 فالملاحظ أنه تنقل من تعليمه بين ثلاث مناطق، فقد زاول تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه إبتداءا من سنة 1965 حتى 1972 لينتقل إلى المتوسط نهاية سنة 1976، حيث انتقل في هذه السنة إلى مدينة البيض لمزاولة التعليم الثانوي إلى غاية 1978 ثم انتقل إلى مدينة السوقر في هذه السنة في نفس الشعبة بتكوين علمي ومزدوج اللغة، وبعدها إلتحق بالتعليم الجامعي عبر مسابقة بالمدرسة الوطنية للأشغال العمومية بالقبة حيث تحصل على شهادة تقني سامي في البناء بعد تكوين دام سنتين ونصف بتكوين مفرنس.

أما الشخصية الثانية من هذا الصنف في النصف الثاني لهذه العشرية فهو السيد حمدي عيسى والذي يعتبر حديث التجربة والفوز في الإنتخابات التشريعية، وما يميز هذا الأخير أن له مسارا مهنيا حافلا سنتعرض له مستقبلا.

أما مساره التعليمي فقد بدأه سنة 1965 بمسقط رأسه (الأغواط) وكذلك التعليم المتوسط سنة1971 لينتقل إلى التعليم الثانوي سنة 1974 بثانوية الإمام الغزالي بمدينة الأغواط حيث زاول هذا التعليم بالتخصص العلمي والتكوين المزدوج في لغة الدراسة.

تضعنا معطيات التكوين والمستوى الدراسي أمام وضعية مشرفة وحرجة لدى الرجل النخبوي الممثل برلمانيا في نفس الوقت لكنها وحدها لا تكفي في إبراز مكانته الإجتماعية، لذا ينبغي البحث عن الوسط العائلي والمنحدرات الإجتماعية.

2- الإنحدار الإجتماعي: العائلة -العرش -الغنى والفقر.

يشكل المنحدر الإجتماعي بكل أشكاله محورا أساسيا في الترشح لمنصب مثل النائب البرلماني حيث تساهم هذه الأشكال من القوى الإجتماعية في دعم المرشح، فقد تنوع الوصول إلى هذا المنصب بين العائلات الغنية والمتوسطة والفقيرة في ظل هذه الإنتخابات التعددية بالرغم من إختلاف عروشهم وكذا الممارسات المهنية للعائلة.

فمن العائلات التي كانت تمتهن تربية المواشي نجد المرشح بن موا بولفعة هذا الأخير الذي ينحدر من عائلة غنية كما أن العرش الذي ينتمي إليه هذا الرجل هو العجالات وهو أكبر العروش في الولاية وأكثرها على الإطلاق في المقاطعة الشمالية للولاية آفلو وما جاورها حيث يتواجد في كل من آفلو بنسبة جد معتبرة وبلديتي كل من البيضاء وقلتة سيدي ساعد بنسبة تكاد تكون كلية.

نفس النشاط كانت تمارسه عائلة السيد بلخادم، لكن بشكل جد محدود إضافة الى زراعة معاشية التي كان يمارسها أبوه وجده حيث أن العائلة والعرش المنتمي إليه وهم أولاد عيسى بن عمر ذوو النشاط المحدود في الفلاحة وتربية الغنم إذ تعتبر هاتين المهنتين النشاط الشائع بمنطقة آفلو وما جاورها.

من العائلات التي كانت تمارس الفلاحة لوحدها يمكن أن نظيف كل من النائب عبد الحفيظ عماري الذي يعتبر شخصية شاذة عن الولاية فأبوه كان يمارس الفلاحة بمنطقة آريس بولاية باتنة بالأوراس، وهي فلاحة لا تكاد تتعدى محدوديتها في كونها معاشية، وهذا ما وجدناه عند النائب بن عجيلة المدني المنحدر من عرش **"رحمان*"** ذي الشهرة الكبيرة داخل ولاية الأغواط والمتواجد بكثرة ساحقة في مدينة قصر الحيران.

نفس الإنتماء للطبقة المهنية هو حاصل مع الطبيب" فرحات البشير" حيث أن عائلته هو الأخير من أبيه وجده كانا يمارسان الفلاحة وهم من عرش أولاد سيدي عيسى الذي ينتمي إلى المعامرة قدماء الأرباع في منطقة الأغواط.

ما يميز هذه الفئة أو المجموعة ذات الإنتماء إلى النشاط الفلاحي وهو أنه هذه المهنة لم تكن شبيهة بالبورجوازية الفلاحية التي تمتلك أراضي فلاحية كبيرة "كولونات" كما هو موجود في الشمال، فانحصار هذه الممارسة الفلاحية في كونها معاشية إنما هو ناجم عن الظروف الطبيعية والبيئة الجغرافية المكلفة في مجال الزراعة، فالمنطقة صحراوية بالكامل باستثناء آريس الشبه شمالية، زيادة على هذا هناك الظروف الاستعمارية التي تحد من ملكية الجزائري أثناء الإستعمار خصوصا العائلات البسيطة أو حتى المتوسطة والتي تنطوي تحتها عائلات هؤلاء الأفراد.

* عرش الرحمان من العروش الكبيرة داخل الولاية، كما أن له امتدادا خارج الولاية فهو يتواجد بمدينة عين وساره بولاية الجلفه والذي ينتمي إليه السيد شريف رحماني وزير البيئه، ففي الأغواط يسمون رحمان المعامره وفي عين وساره يسمون رحمان وساره.

- المنحدر الآخر للعائلات من هؤلاء النواب ينتمي إلى نشاط التجارة ومنهم النائب خويلدي محمد المنتمي إلى عرش بني هلال بمنطقة عين سيدي علي المحسوبة على المقاطعة الشمالية لهذه الولاية(آفلو)، هذا الأخير ينحدر من عائلة كانت تمارس التجارة حيث أن أباه وجده كانا من مشاهير تجار المنطقة الأمر الذي أهل هذا الرجل (النائب) إلى الاستثمار في مجالات أخرى كالبناء والمقاولات وكذا الخدمات الفندقية حيث أنه يمتلك من أحسن وأفخم الفنادق في آفلوا.

نفس المهنة كانت تمارسها عائلة النائب السهلي عبد الرحمن المنحدرة من عرش أولاد محمد بن يوسف المتواجد بكثرة في بلدية تاجرونة، هذه المهنة التي مارسها الأب قبل التحاقه بالثورة وهي ذات المهنة التي مارسها الجد إضافة إلى تربية المواشي.

تبقى المهنة البسيطة جدا وهي المهنة الشائعة أثناء الاستعمار والتي مارسها أباء النواب الباقين منهم السيد بوعزارة، فقد كان أبوه يشتغل في مهنة البناء بكل ما لها من ظروف قاسية وهذا في العاصمة التي انتقل إليها في بداية الأربعينيات، حيث مارس قبلها الأب مهنة موال وهي نفس المهنة التي مارسها الجد، وهذه المهنة " تربية المواشي " هي منتشرة وشائعة عند عرش الحرازلية الذي ينتمي إليه ذات الرجل وهو أكبر العروش في المقاطعة الجنوبية في الأغواط كما أن لهذا العرش نائب آخر وهو ممثل التيار الديني الحمسي السيد عزيز الحاج الطيب وبهذا يكون لهذا العرش أكبر تمثيل نيابي في البرلمان لهذه الولاية أو أكثرهم عمرا حيث أن بوعزارة مثل عهدتين في حين مثل الحاج الطيب ثلاث عهدات في التعددية.

الشخصية الأخيرة من هؤلاء النواب فيما يتعلق بالمنحدر الإجتماعي والحديثة التواجد بالبرلمان هو السيد عيسى حمدي المنحدر من عائلة فقيرة، فأبوه كان عاملا بسيطا وحتى جده حيث أن هذه العائلة المنتمية إلى عرش أولاد سيدي عطاء الله ذي التواجد الكبير في مدينة تاجموت لم تكن بالمستوى الذي يرقى إليه ابنها حاليا والذي يعتبر من أثرياء هذه الولاية.

3 -المعطى الجغرافي-ريفي حضري:

الميزة الأخرى والتي ابتعدنا فيها عن الإنتماء العائلي أو العروشي هي المتمثلة في المعطى الحضري فنرى أن الأصول الحقيقية لأقلية هؤلاء النواب هم من الوسط الريفي منهم بلخادم وعماري وكذا السهلي أما أغلبهم فهم من المدن وهم بقية النواب فمن الأغواط نجد السيد الحاج قدور يعقوبي النائب عن الفيس سابقا وحمدي النائب الحر في 2007 والطبيب فرحات

وبن عجيلة وكذا الحاج الطيب عزيز واثنان من آفلوا هما بن مواز وخويلدي أما بوعزارة فهو من العاصمة.

4 -النائب البرلماني -المهنة والسياسة:

للمسار المهني لدى الشخصية السياسية أهمية كبيرة في معرفة درجة وقوة الشخص السياسي خاصة تلك المهام القريبة من صنع القرار على المستوى الوطني أو المحلي، لهذا فإن المهن كانت ولا زالت معيارا في قياس النخبة السياسية إذ يستوقفنا ما رصدناه من مهن للنخبة المدروسة أمام مهن متنوعة، حيث نلاحظ أن أرقاها تتمثل في مهنة الدبلوماسية، والتي حازها السيد بلخادم بعد تكوين طويل في أروقة مؤسسات الدولة العليا فقد انطلق هذا الأخير من مهنة معلم - نفس الشيء لمهنة التعليم مع مرشح الفيس السيد يعقوبي (أستاذ ثانوي)- ليتدرج (هذا الأخير بلخادم) في مناصب عديدة حيث تم تعيينه في 1972 مديرا فرعيا للعلاقات الدولية برئاسة الجمهورية إلى غاية 1977، ليتم تعيينه كممثل وعضو في البرلمان عن دائرة السوقر بتيارت وهذا إلى غاية 1982 حيث شغل في هذه الفترة وبالضبط في سنة 1978 رئيسا للجنة التخطيط والمالية بالمجلس ذاته، كما أعيد انتخابه لعهدة ثانية وتولى رئاسة لجنة التربية والتكوين والبحث العلمي ليتولى سنة 1988 رئاسة المجلس الشعبي الوطني إثر استقالة رابح بيطاط كما شغل عدة مناصب حكومية كوزير للخارجية، وفي 24 ماي 2006 تولى رئاسة الحكومة كما يشغل حاليا ممثلا لدى رئيس الجمهورية.

المهنة القريبة من هذه هي مهنة الإدارة وما لها من ميزات، فهذه الأخيرة مثلها في هذه النخبة السيد السهلي عبد الرحمن الذي إلتحق بالإدارة سنة 1981 كمتصرف إداري في محافظة جبهة التحرير الوطني، كما تربص في القضاء الذي انسحب منه بعد 8 أشهر من التربص، وإلى اليوم مازال يزاول مهنة متصرف رئيسي. إضافة إلى هذا نجد السيد بن مواز بولفعة هذا الأخير المحسوب على مهنة الإدارة، هو الآخر زاولها مدة طويلة وتدرج في مناصبها العديدة، منها مديُر لمستشفى بالعاصمة ثم مديرا لمديرية الشباب والرياضة بتيارت، فمفتشا عاما ملحقا بالديوان لولاية تيارت فرئيسا لدائرة **مدروسه(medroussa)** بنفس الولاية، إلى أن عين واليا على ولاية البيض سنة 1994، ولهذا فهو يعتبر تيكنوقراطيا من الدرجة الأولى.

بوعزارة هو الآخر يمكن ضمه إلى فئة الإدارة، هذا الأخير الذي مارسها مع الإعلام بترقيات متتالية، فقد عمل كمنشط إذاعي والذي بدأه سنة 1965 وهذا بتدرجه من محرر بسيط ثم معلق مختص فكاتب افتتاحية إلى أن عين سكرتيرا عاما للتحرير سنة 1982 فنائبا لمدير القناة الأولى سنة 1984 ثم مديرا جهويا لإذاعة ورقلة سنة 1986 ليعود إلى العاصمة في

1994 ويشرف على إنشاء مجلة تلفزيونية هي مجلة الشاشة الصغيرة وهذا حتى سنة 1997 وبهذا فهو يعتبر إعلاميا بامتياز.

كما شغل مسيرا لدى مكتب رئيس الحكومة في حكومة عبد العزيز بلخادم وهذا يعتبر أعلى منصب شغلته هذه الشخصية البرلمانية.

المهنتين المتشابهتين عند هؤلاء النواب هي المقاولات فقد لا حظنا شخصيتين تمتهن هذه المهنة والتي لها مكانة كبيرة داخل المجتمع، فالمقاول خويلدي بالرغم من أنه ينحدر من عائلة غنية مارست التجارة إلا أنه حوّل هذا النشاط من جانبه إلى مقاولات البناء وهذا راجع إلى شهادة تخرجه من الهندسة والأشغال العمومية، فقد زاول هذه المهنة بعدما عمل مديرا تقنيا سنة 1981 في مؤسسة الأشغال المختلفة لدائرة آفلوا ليتم تعيينه سنة 1984 مديرا لمؤسسة SITRAF وبعدها بثلاث سنوات انتقل إلى الأعمال الحرة التي جعلت منه مقاولا كبيرا.

إضافة إلى هذا يبرز لنا رب عمل من نوع خاص في هذه النخبة وهو السيد عيسى حمدي هذا الأخير كذلك شغل مناصب عديدة قبل أن يصل الى مصاف رب عمل، حيث بدأ مهنته كمنسق مشروع ومترجم بالإنجليزية في شركة BECHTEL لمدة 5 سنوات لينتقل إلى الإدارة التقنية حيث مكث 10 سنوات في هذا المنصب لينتقل ويترقى إلى منصب نائب مدير مشروع كما عمل مستشارا اقتصاديا في ذات الشركة.

أما المهن الباقية الثلاث فهي المحاماة والهندسة والطب، فقد شغل المهنة الأولى النائب عبد الحفيظ عماري بمدينة الأغواط من سنة 1977 إلى غاية 1997 سنة الالتحاق بالبرلمان أين عين عضوا بالمجلس الدستوري فهو أحد مؤسسي التجمع الوطني الديمقراطي، أما مهنة الهندسة فقد شغلها السيد المدني بن عجيلة صاحب المحامي والرقم الثاني في قائمة الترشح وهذا من سنة 1977 إلى غاية 1997.

أما المهنة الأخيرة وهي مهنة الطب وما لها من مكانة إجتماعية فقد شغلها السيد فرحات البشير وهو من مشاهير الأطباء في مدينة الأغواط، والتي بدأها منذ تخرجه سنة 1978 كطبيب عام سنة 1982 متخصص في الجراحة العامة بمستشفى مصطفى باشا إضافة إلى التعليم الجامعي المقرون بمهنة الطب كطبيب مدرب للأطباء، وهذا إلى غاية 1994 حيث استقل كطبيب خاص وفتح عيادة خاصة.

5 - النائب البرلماني والانتخابات:

تبقى الإنتخابات عبر مراحلها الأربعة والتي مر بها هؤلاء النواب ذات نتائج متباينة، تشابهت أحيانا في نتائجها من حيث الأشخاص الناجحين في بعض القوى السياسية والتي تعبر

عن مؤشر المكانة الإجتماعية لدى الشخص داخل الحزب حيث تعكس وزنه الثقيل من خلال تكرار ترشحه الذي يفضي في الأخير إلى الفوز المتوقع بنسبة كبيرة.

الشيء الآخر الذي يصعب علينا تفسيره هو الى أي مدى ستبقى هذه المكانة التي يتمتع بها هذا النائب والذي ألفه الناخب منذ أول انتخاب له في التسعينيات - ويتعلق الأمر بالسيدين بوعزارة والسهلي - على النواب البرلمانيين مع تغير وتداول رؤساء على الدولة والحكومة وكذا الوزراء، بينما بقي هذا الأخير (النائب) متواجداً ويطل على الناخب غداة كل إنتخابات تشريعية.

وإلى إذا ما ترشح مستقبلاً؟ أي قناعات وتبريرات سيقدمها هذا الأخير لإقناع الناخب. " هذا فيما يتعلق بجبهة التحرير".

الأمر الثاني: هو ترشح التيار الإسلامي بنفس الشخص وتحقيق الفوز في كل مرة، ألا يدل هذا على تواجد مقبول للحزب لكن بنسبة متأخرة حيث أنه لم يحرز تقدماً بل تراجعا في كل مرة بتناقص في الوعاء والقاعدة مع المراهنة على الفوز وذاك بالرغم من وجود قوى إسلامية موازية تشارك بقوائمها في كل انتخاب الشيء الذي يمتص من قاعدتها الشعبية. وهنا نتساءل عن هذه التيارات المحسوبة على الدين هل هي متفقة في أفكارها بحيث تبقي على تواجدها مستقبلا وهل هناك إمكانية ذوبان هذه الحركة (حمس) بحيث تختفي نظراً للتراجع المستمر لها بنسبة كبيرة إذ حصدت 30001 صوت في 1997 لتتراجع إلى 6862 صوت في 2007، ألا يُنذرُ هذا بالزوال لهكذا حزب.

أما الأمر الثالث: والمتمثل في تواجد الفائز الحر بهذه الولاية هو؛ لماذا أنه بالرغم من تواجد أبواب الأحزاب مفتوحة مع إمكانية وسهولة نسج علاقات بين مترشح ذي الوزن الثقيل داخل المجتمع المحلي بصفة الحر مع الحزب في حين يعزف هذا الأخير عن هكذا تصرف ويترشح بقائمة حرة، أم أن المترشح الحر ينظر إلى الأحزاب بنظرة دونية تعكس اليأس من أحزاب نافقت الشعب كثيرا؟.

أما الأمر الرابع والمتعلق بتراجع نسبة الإقتراع وهذا يمكن تفسيره ببساطة إلى المسافة بين المواطن والشخص البرلماني، فالمواطن البسيط يعيش في حيز ضيق تكاد آماله لا تتعدى حدود البلدية التي يعيش فيها، لذا فإن اهتمامه بالانتخابات التشريعية يقل أهمية.

الأمر الخامس: والمتعلق بالترشح وبناء القوائم بصفة عامة، يتحدد في نمو وتطور مؤشرات القوائم من حيث المستوى الذي نراه يتطور ويترقى حتى وصل إلى ترشح الدكتور ضمن

القائمة البرلمانية وفي مراتب ثانوية (FLN –HMS)، بالرغم من تنوع المستويات وكذا تنوع المهن العليا إلى مهن عادية شملت المهن الحرة[11] وغيرها.

عند الحديث عن هذه النخبة السياسية "نواب المجلس الشعبي الوطني" الممثلة لهذه الولاية، نرى أنها أعلى نخبة ممثلة للولاية إذ نحن أمام جيل واحد وهو جيل لم يشارك في الثورة التحريرية وهذا راجع لسنهم، فكل ما يربطهم بالثورة في أحسن الأحوال يمتد إلى أنهم أبناء شهداء أو أنهم من عائلة ثورية، فمثلا النائب عماري عبد الحفيظ هو إبن شهيد، إضافة إلى أن عمه كذلك شهيد، أما بلخادم فإن عمه كذلك شهيد، وباستثناء هذين النائبين فالبقية كلهم من عائلات عادية.

الشيء الآخر هو أن أغلبهم مولودون** بذات المنطقة التي يمثلونها بإستثناء المحامي عماري المولود ببباتنه (آريس) وبوعزاره المولود بالعاصمة (بلكور)، فالأول علاقته بالأغواط تعود لكون عائلته كانت تقطن سابقا في هذه المنطقة والشيء الآخر يعود لأقدمية عمله كمحامي بعاصمة الولاية لمدة عشريتين وكذا لمجيئ عائلته لاعتبارات متعلقة بثورة التحرير، حيث أن أباه استشهد بمنطقة بوكحيل بالجلفة وكذا عمه استشهد بتاجموت بالأغواط إضافة الى عمه وخاله الذين كانا من ضباط جيش التحرير حيث صادفهم الاستقلال بهذه المنطقة، أما بوعزارة المولود بالعاصمة فإنه ينتمي إلى عرش الحرازلية وهم شريحة كبيرة في منطقة الأغواط.

أما مؤشر **المستوى التعليمي** فقد كان أغلبهم تمثيلا هم الجامعيين فأعلاهم طبيب وهو النائب فرحات وأدناهم هو مستوى المتوسط وهو الحاج عزيز ممثل حركة حمس، أما فيما يخص أعلى المناصب الممثلة في هذه النخبة هو النائب عبد العزيز بلخادم الذي شغل مهنة الدبلوماسية وتقلد رئاسة البرلمان في عهد الرئيس الشاذلي، أما اللغة المتقنة فكلهم مزدوجوا اللغة بإستثناء ممثل حمس النخبوي المعرب، أما منحدراتهم العائلية فأغلبهم ينحدرون من عائلات فقيرة بإستثناء ثلاثة وهم النواب فرحات البشير وبن مواز بولفعه وخويلدي محمد الذين ينتمون إلى عائلات غنية إلى حد ما.

---

[11] المهن لحرة التي ترشحت هناك محامية، طبيب، صيدلي، 3 رجال أعمال، أما الوظيف فإننا نلاحظ 3 رؤساء بلديات، مفتش للتربية، 6 أساتذة جامعيين، 5 موظفين، إضافة الى 5 إطارات دولة منهم 3 من سوناطراك.

** فيما يخص مكان الميلاد فقد اعتمدنا على المعلومات المصرح بها من طرف الشخص البرلماني المستجوب.

سوسيولوجية المجالس الولائية:

من خلال تعريجنا على حيثيات هذه المجالس وتركيبتها من مختلف الجوانب تبين لنا عدة أمور ومعطيات أفرزتها عبر مسيرتها في عشريتين احتوت أربعة مجالس لهذه الولاية

1- **أولها** المتعلق **بالتركيبة السياسية** وهو زيادة التنوع في كل مرحلة حيث انطلق هذا المجلس في ظل التعددية بحزبين سياسيين متعادلين في النواب(14 للفيس و14للأفالان) ومترشح حر رجح الكفة لصالح فئة فالتيار الديني (FIS وهذا في 1990) والذي لم يفلح هو الآخر- التيار الديني- في رئاسة المجلس المرة المقبلة. ثم تنوعت الأحزاب إلى ثلاثة بالمجلس في 1997، هي FLN و HMS و RND لتضم تشكيلة رابعة بمجلس 2002 جديدة هي الإصلاح التي احتلت المرتبة الثانية آنذاك من حيث النواب ليتوسع هذا المجلس في 2007 بـ 7 تشكيلات التي بعثرت أو شتت المقاعد بدخول كل من FNA و PT والنهضة.

2- **الأمر الثاني** والذي يتعلق بمؤشر **السن** فقد لوحظ فيه الاتجاه نحو الشيخوخة حيث انطلق هذا المجلس في 1990 بتشكيلة شبانية بلغت 94.28 % ليتناقص إلى 51.42% شباب وهي تشابه النصف في 1997 لتتناقص قليلا إلى أقل من النصف بنسبة 48.71 % في 2002. وفي الأخير تقلصت إلى نسبة الثلث 33.33% في المجلس 2007 الأمر الذي يجعلنا أما فرضية وهي إمكانية وصول المجلس إلى شيخوخة بالمعنى الديمغرافي الذي قد يصاحب مفهوم مجلس الشيوخ سياسيا.

3- أما فيما يخص مؤشر **المستوى التعليمي** فنلاحظ بأن المجلس انطلق بتركيبة شبه متعادلة للمستوى التعليمي بين الجامعيين وما دونهم، حيث مثل الجامعيون 51.42 % في مجلس1990 بينما تناقصوا في مجلس 1997 إلى نسبة 42.84% ليزداد تناقصهم إلى نسبة الثلث 33.33% في مجلس 2002 في حين استرجعوا عافيتهم حيث تواجد الجامعيون بمجلس 2007 بنسبة الثلثين 66.66 % الذي كان لمستوى ما بعد التدرج نسبة 17.94% والتي قاربت الخمس الأمر الذي يبرز إقبال إطارات وأساتذة الجامعة نحو المشاركة السياسية ترشحا ونيابة بالمجلس.

4 - آخر مؤشر ضمن هذه المؤشرات هو **المهن** لدى هؤلاء النواب وهذه الأخيرة التي تنوعت بكل مجلس والتي كان لمهنة الإدارة والتسيير أعلى تمثيل بالمجلس بمعدل 25.78% في الأربع مجالس بينما سجلت مهنة التعليم معدل 22.88 % في التمثيل، في حين سجل الموظف تواجده عبر المجلس بـ 19.39% لتسجل المهن الحرة نسبة 11.33 % الأمر الذي يبرز لنا ترتيبا تدريجيا للتمثيل في المهن.

المعطيات الداعمة:

1- التواجد النقابي:

لقد كان للانتماءات النقابية تواجد في المجلس الولائي منذ 1997 والمتمثل في رئاسة المجلس من طرف شخصية نقابية تابعة للتجمع الوطني الديمقراطي، هذه النقابة التي كانت أسا من أسس القوى الاجتماعية في هذا الظرف، كما أنها شكلت رافدا من روافد الوطنية فقد جاءت في اتجاهات سياسية واحدة هي الاتجاه الوطني ضمن أحزاب FNA و FLN و RND وPT، حيث مثلهم في المجلس الولائي حزب العمال بشكل ملفت في عهدة 2007 وذلك بترؤسه لجنة التشغيل والصحة والذي حصد 5 خمسة مقاعد و3 ثلاثة مقاعد باقية مثّل كل حزب فيها بمقعد واحد.

2- المعطى الجهوي:

أما فيما يخص المعطى الجهوي المتعلق بالمقاطعتين، الشمالية والتي تمثل 35% من سكان الولاية مقابل المقاطعة الجنوبية والتي تمثل 65 بالمائة، فقد كان التمثيل في المجلس الأول للتعددية 1990 للمقاطعة الشمالية ب17 مقعدا مقابل 18 مقعدا للمقاطعة الجنوبية، وهذا يمثل حظا وفيرا لهذه المقاطعة.

أما في انتخابات 1997 فقد حصدت المقاطعة الشمالية 15 مقعدا مقابل 20 وهذا يكاد يمثل عدالة في إذا ما قورن بعدد السكان لكل مقاطعة[12]، في حين تم تسجيل التمثيل الجهوي للمقاطعتين الجنوبية ب23 نائبا في انتخابات 2002 بينما أخذت الشمالية 16 مقعدا الأمر الذي يعكس التمثيل المتوازن بين المقاطعتين، في حين كان التمثيل الأخير في 2007 لصالح المقاطعة الجنوبية بشكل واضح والتي بلغ تمثيلها 28 نائبا مقابل 11نائبا من المقاطعة الشمالية، ليكون معدل التمثيل ب22 نائبا للمقاطعة الجنوبية عبر العهدات الأربع مقابل 15 نائبا للمقاطعة الشمالية وهذا كمعدل فيه نوع من العدالة في التمثيل داخل المجلس، حيث أن تعداد سكان المقاطعة الجنوبية يكاد يمثل الثلثين من سكان الولاية بينما تمثل المقاطعة الشمالية نسبة الثلث.

---

[12] البرلمان عند روسو كأحد أصحاب العقد الاجتماعي لا يراه سوى أخدوعة، فروسو لا يؤمن بهذا النوع من الانتخابات، كما يرى بأن الإنجليز هم الذين اخترعوا هذا النظام فهم يتمتعون بالديمقراطية يوما واحدا ويحرمون 7 سنوات وهي مدة عهدة النائب البرلماني عندهم.

3-المعطيات الحضرية والريفية:

أما فيما يخص المعطى الحضري فقد كان تمثيله عبر العهدات الأربع بمعدل 82,05 بالمائة مقابل التمثيل الريفي المقدر بـ 17, 90 بالمائة الأمر الذي يعكس تمثيلا واضحا لصالح المعطى الحضري خصوصا إذا علمنا أن 73,10 بالمائة من سكان الولاية هم من الوسط الحضري مقابل 16, 90 بالمائة الذين هم مشتتون عبر الوسط الريفي المقدر بـ 22 بلدية الباقية.

سوسيولوجية رؤساء البلديات "المجالس البلدية":

عند تعريجنا على دراسة نخبة رؤساء المجالس البلدية انطلقنا في دراستها كمحاولة لفهم تطوراتها وذالك في توليها وتقلدها لهكذا منصب الذي ينم عن مسؤولية كبيرة داخل المجتمع المحلي، فالبلدية تعتبر أقرب سلطة إلى المواطن وفي نفس الوقت تمثل سلطة الدولة بالنسبة له إذ أن هذا الحيز يعتبر أصغر حلقة في المجتمع وذلك في تولي المسؤوليات السياسية، وبالرغم من هذا فإن التنافس عليه يبقى كبيرا، ولهذا فهو يتطلب مؤهلات متنوعة ينبغي أن تتوفر في المترشح لرئاسيات المجلس الشعبي البلدي داخل هذا الحيز الضيق بما فيها التقليدية كقوة وكثرة القبيلة أو العرض والجاه الأمر الذي يسهل عليه التأهيل، وحقيقة فقد كان معظم رؤساء بلديات هذه الولاية يؤهلون من خلال هذا المعطى "القبلي" الذي يكون حتميا في بعض البلديات وبالأخص البلديات ذات العرش الواحد الفريد.

ما يهمنا في هذه الدراسة حول هذه النخبة هو المؤشرات الثلاثة والتي من خلالها يمكن إبراز درجة وقوة هذا الرجل النخبوي.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الثلاث فإننا نلاحظ ما يلي:

الجدول 1: يبين نسب الفئات العمرية لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع.

السن	1991	1997	2002	2007	المعدل
اقل من 35 سنة	%37.90	%20.83	%04.16	%4.16	%15.72
36- 44 سنة	%33.33	%45.83	%34.78	%37.5	%37.86
45- 54 سنة	%08.40	%20.83	%3.78	%25	%14.50
55- 60 سنة	%16.66	%04.16	%17.93	%16.66	%13.35
60 ما فوق	%04.16	%08.32	%08.69	%16.66	%9.45

فيما يخص السن فقد تراجع حضور الشباب الذي انطلق بنسبة 37.9٪ في 1990 وفي الفئة الأولى حيث تراجع الى 20.83 ٪ في 1997 ثم إلى 4.16 ٪ في كل من انتخابات2002 و2007 الأمر الذي ينذر بغياب هذه الفئة مستقبلا في المجالس وهذه كفرضية يمكن طرحها، في حين تأرجحت الفئة الثانية 44.35 ٪ والفئة الثالثة (54.45٪) بين الصعود والنزول متواجدتين بقوة عبر العهدات الأربع في حين لم تغب الفئتين الرابعة والخامسة من تواجدها داخل المجالس البلدية والذي كان تواجدها ضئيلا كما هو مبين في الجدول أعلاه.

الجدول 2: يبين نسب المستوى الدراسي لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع.

المستوى الدراسي	1990	1997	2002	2007	المعدل
من دون مستوى	%25.00	%4.16	%4.34	%8.33	%10.45
ابتدائي ومتوسط	%12.50	%33.33	%21.73	%25.00	%23.14
ثانوي	%33.33	%54.16	%69.56	%37.05	%48.63
جامعي	%20.83	%8.33	%4.34	%29.16	%15.66

أما فيما يخص المستوى الدراسي فإننا نلاحظ وبوضوح أن المستوى الغالب على المجالس هو مستوى صاحب الفئتين الوسطى الابتدائي والمتوسط، بينما تواجد الثانويون بنسبة 48.63 وهي تقارب النصف علي مدى الأربع عهدات، ثم نلاحظ المستوى المتوسط والابتدائي بمعدل 23.14٪ والجامعي بمعدل 15.66٪ وأخيرا الأميون بـ 10.45%، ولعل هذا يعكس تنوع نخبة الأميار الذين يحكمون منطقة متنوعة التركيب حضرا وريفا.

الجدول 3: يبين نسب المهن الأصلية لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع:

المهن	1990	1997	2002	2007	المعدل
إداري	%16.66	/	%26.08	%16.66	%19.08
تعليم	%33.33	%16.66	%30.43	%18.75	%24.79
موظف	/	%54.83	%26.08	%37.05	%36.47
مهن حرة	%08.33	%12.25	%13.04	%16.66	%12.57
متقاعد	/	%8.33	/	%16.66	%12.50

أما من حيث المهن فقد تباينت هي الأخرى حيث لم تسجل مهنة بعينها كأغلبية ساحقة بل توزعت في معدلها بين مهنة الموظف بنسبة 27.35% ثم المعلم بـ 24.35 % ثم الإداري 14.85% في حين سجلت المهن نسبة12.57% ليتأخر المتقاعد بنسبة 6.24%

انطلقنا في دراستنا لنخبة رؤساء المجالس البلدية في هذه الجداول كمحاولة لفهم تطورات هاته النخبة، وما يهمنا هو تطور هذه النخبة من حيث المؤشرات ذات الدلالة الثلاثة الآتية وهي السن والمستوى والمهن، هذه الأخيرة التي راعيناها بأسلوب المقارنة بين المجالس، فقد لاحظناها ذات سمات تطورية، تطورا يعكس أحيانا سلبيتها وأحيانا أخرى إيجابيتها التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

المؤشر الأول - **السن:** فهذا الأخير يلاحظ عليه تراجع الفئة الشبانية في تولي رئاسة هذا المجلس الأمر الذي ينذر بغيابها مستقبلا، أما الفئة الثانية والثالثة فقد حققت التوازن في حضورها، وما قبل الأخيرة لكن بحضور اقل أما الأخيرة بالرغم من تطورها في الحضور.

أما المستوى الثاني وهو- **المستوى التعليمي**: فقد كان ذا حضور متنوع حيث يتناقض فيه المستوى العالي والأمي، أما العالي فربما يمكن أن يعود إلى تفكير في المترشح لمنصب آخر أو عدم الاقتناع بمنصب رئيس المجلس البلدي الذي يجعله، أمام احتكاك كبير مع المواطن، وأما الأمي فتناقصه راجع وهذا حقيقة ما لاحظناه في الميدان إلى الأشخاص ذوي المكانة

والوزن الثقيل داخل بلديتهم، وهذا يقل في مجتمعنا المحلي بالرغم من كونه مقبولا في الأوساط الشعبية عندنا.

المؤشر الثالث والأخير وهو- **المهن:** وهذه الأخيرة التي تنوعت لكن تبقى في مهن بسيطة مرتبطة بقطاعات عمومية قريبة جدا من المواطن كالتعليم والوظيفة العمومية.

يبقى أن نشير أن نخبة رؤساء المجالس البلدية تبقى بسيطة في جميع مؤشراتها بالرغم من أهمية المنصب حيث لم نر مستوى دراسي عالي أوما بعد التدرج يحكم منصبا كهذا، أو مهنة راقية كالطب أو التعليم الجامعي وهذا ربما يعود الى أن أصحاب المستوى العالي والمهن الراقية يفكرون في عضوية برلمانية أو بالمجلس الولائي كونها قليلة الاحتكاك بالمواطن وكذا من حيث الالتزامات، وكل هذا يبقى من تنوع لفئات بمختلفها وإن كثرت في جوانب فإنها تقل في أخرى.

مبدأ إرادة القوة وتجلياته على الصعيد السياسي
قراءة في المشروع الفلسفي لفريدريك نتشه*

أ/ محمـد بـن علي
أستاذ مساعد(أ)
المركز الجامعي غليزان

ملخص:

الواقع أن عبادة القوة على نحو ما دعا إليه نتشه وبعض دعاة النزعة الحربية ليست سوى تعبير عن عجزها عن استبقاء مثلنا العليا صامدة وجها لوجه، أمام هذا العالم المعادي لها، وكأننا هنا بإزاء صورة جديدة من صور الإذعان للشر والتضحية بالخير، لأن القوة بلا فكرة قوة عمياء تجري سريعا إلى حتفها، لأنها تبدد طاقاتها وإمكاناتها بعدم استخدامهما، وتوزيعها بحكمة وتدبير.

يبدو مفهوم إرادة القوة عند نتشه مفهوما مليء بالإيحاءات، يصل إلى حد الغموض عندما لا يعترف إلا بالقوة كغائية نهائية للإنسان، وهذا الأمر بالخطورة بما كان، فمشكلة الأخلاق بالنسبة له، إنما هي في الأساس مشكلة الحقيقة والتطابق مع إرادة القوة بوصفها جوهر الحياة.

الكلمات المفتاحية: القوة، إرادة القوة، إرادة الحياة، السياسة، الأخلاق، الإنسان الأعلى

* فريدريك نيتشه فيلسوف ألماني (1844- 1900) ولد لقس بروتستانتي وكان العديد من أجداده من جهتي الأب والأم ينتمون للكنيسة تأثر في شبابه بوحدة ألمانيا وزعيمها بسمارك ورأى فيه كمالاً للشخصية الألمانية. نيتشه من أعمدة النزعة الفردية الأوروبية حيث أعطى أهميه كبيرة للفرد واعتبر أن المجتمع موجود ليخدم وينتج أفراداً مميزين وأبطالاً وعباقرة، ولكنه ميز بين الشعوب ولم يعطها الأحقية أو المقدرة نفسها حيث فضل الشعب الألماني على كل شعوب العالم بما فيها الشعوب أوروبية. دخل نيتشه عالم الفلسفة عبر الفيلولوجيا كعالم لغوي وشاعر، مكنته دراسته الجامعية من تحصيل ثقافة شاملة. كان اهتماماته الأولي هي الكتب الفلسفية اليونانية القديمة. وكان الرافد الأساسي لكل ما سيقدمه في التفكير الفلسفي هو الفكر الإغريقي القديم الذي كان بالنسبة إليه مقياس الأشياء والذي رأى من خلاله انحطاط عصره، يعد كتاب "هكذا تكلم زرادشت" أهم كتبه.

مدخل:

لم يسبق للسياسة - عبر التأريخ - أن ابتعدت عن الأخلاق بالدرجة التي عليها الآن، فإنساننا –المعاصر- يعيش في غابة شرسة، يتصارع فيها الجميع مع الجميع، ومن يحاول أن ينأى بنفسه عن الصراع، عليه الرضا بأن يكون هو الضحية، لا وسطية، فإما أن تكون مفترِسا، أومفترَسا.

إن "نيتشه" لم يبعث من جديد، فيصور لنا العالم غابة شرسة أو ظلمة مكفهرة، لكن عالمنا هو الذي يصرخ بنا، بل يصفعنا بوقائعه المريرة التي نشاهدها كل يوم، لقد كانت "الفلسفة السياسية" فلسفة أخلاق بالدرجة الأساس، كما أن السياسة كانت فن قاعدته الأخلاق. فقد جاءت "السياسة" في رسالة "أرسطو" (حول الحكومة) كقسم تال - مباشرة - للـ "الأخلاق" (وكأنه - بهذا - يشير إلى شدة التلازم بينهما) فلم يفصل "أرسطو" - كما نفعل نحن الآن - بين السياسي والأخلاقي تتضح قوة الترابط بين السياسة والأخلاق عند أرسطو، هكذا وبعد أن بدأت السياسة ملازمة للأخلاق، وصلنا الآن إلى مرحلة يعتبر فيها - عمليا - المعيار الأخلاقي عيب من عيوب السياسي المعاصر، من يلتزم به يعتبر سياسي فاشل، أصبح منطق الربح والخسارة - فقط - هو الذي يحكم عمل معظم محترفي السياسة المعاصرين، دون أي دور حقيقي للمبادئ والأخلاق والشعور الإنساني، فالتضاد والتضارب في مواقفهم، والتغير في تحالفاتهم، والتشتت في ولاءاتهم، أصبح نهجا متأصلا، فلئن كانوا على استعداد للتهالك، وإراقة ماء الوجه، والتذلل، والاستجداء؛ فهم على استعداد - أيضا - لأن يجسدوا الظلم والقسوة والقمع بأبشع الصور، هكذا ومن اجل تسليط الضوء أكثر حول هذه الإشكالية سوف نعمد إلي مناقشة المشروع الفلسفي للفيلسوف الألماني فريدريك نتشه، الذي أقام فلسفة تجافي منذ البداية كل الاعتبارات الأخلاقية، ولا ترى النفع في شيء أكثر مما تراه في القوة. محاولين الإجابة عن التساؤلات التالية: **ماهي الأسباب الرئيسية لهذه الرؤية الموغلة في الحقد تجاه كل ماله صلة بالأخلاق؟ ولماذا نجد في عالمنا المعاصر الغلبة لهذه القيم في مقابل أفول قيم المحبة والتسامح؟ ماهي العلاقة القائمة بين مفهوم إرادة القوة والطريقة التي يعبر بها عن نفسه على الصعيد السياسي؟**

ان الفكر السياسي- الألماني منه على وجه الخصوص- وبعد أن تدثرت عناصره، برداء من الميتافيزيقا المتأثرة بالحركة الرومنتيكية، بدأ شيئا فشيئا ينزع عنه أطوار الغموض والمثالية، ويستبدلها بأسلوب واضح وصريح أقرب إلى الأرض منه إلى السماء، هكذا وبعد أن استأنس الناس بأفكار كانط التي حلقت بهم في سماء القانون الأخلاقي الموجه لكل ممارسة سياسية، استيقظوا على رد عنيف يقوض دعائم المشروع الكانطي الذي تولفت من خلاله

السياسة بالأخلاق، حيث كانت البداية مع ترتشكي TREITSCHKE (1834- 1896) الذي رد بطريقة أو بأخرى على مشروع السلام الدائم، الذي أرسى دعائمه كانط، إذ أنه يذهب من أول وهلة إلى اعتبار الدولة " قوة" وظيفتها الأولى تقوم على الحرب " فالقوة هي المبدأ الذي تقوم عليه الدولة كما أن الإيمان هو المبدأ الذي تقوم عليه الكنيسة.

يحاول ترشيكي في موقفه من الحرب والسلم أن يقيم ميزانا يزن به أعمال الدولة في ضوء القانون الأخلاقي، دون أن ينسى الأسس التي تقوم عليها الدول، ويكاد يوجه قيم أخلاقية للتلاؤم مع تلك الأسس، إننا هنا ولاشك أمام أحد أفراد سلالة ميكيافلي فهو الذي أقرّ بوضوح ولأول مرة أن " الدولة قوة"، وأعلن " أن الدولة يجب أن تتابع قوتها كهدفها الوحيد، فما هو صالح لذلك الغرض يعد ملائما " عندما يحدد ترتشكي موقفه من هذه الفلسفة يرى بأنها "هي الحقيقة، ومن لم تبلغ به الرجولة مبلغا يواجه هذه الحقيقة ينبغي عليه أن يرفع يديه من السياسة[1] هي إذا فلسفة القوة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فلسفة أقيضت البشرية من حلم جميل عاشته ولو في مخيلتها – إنها الفلسفة التي وجدت في نتشه بعد ذلك ممثلها البارز فهو ومن دون التفات ينادي " الضعفاء العجزة يجب أن يفنوا، هذا أول مبدأ من مبادئ حبنا للإنسانية!!! ويجب أن يساعدوا على هذا الفناء!!! أي الرذائل أشد ضررا؟ الشفقة على الضعفاء العاجزين"، هذه إذا مقدمات فلسفية تجافي منذ البداية كل الاعتبارات الأخلاقية، ولا ترى النفع في شيء أكثر مما تراه في القوة- على اعتبار أن هذا المفهوم سيفهم فهما سياسيا حتى ولو. لأنه لا يوجد نظام مستقل للظواهر السياسية- وعليه فإن لديه توريطات على صعيد التحليل السياسي، وفي علاقته بالتقديرات الأخلاقية.

نتشه: القوة بمعزل عن الأخلاق:

في كتابات نتشه الأخلاقية نلمس حملة شعواء، مركزة على الأخلاق مصحوبة بنقد عنيف لثقافة القرن 19 م، حيث يلخص ذلك في كلمة " العدمية الأوربية"، وهذا راجع كما يقول نتشه إلى أن الأوربي العامي في أيامنا هذه يمجد ويعظم صفاته الضعيفة كالرقة والمساواة والاعتدال والشفقة، وأنه لطيف وصبور، ونافع للمجتمع "، ومن هنا يحمل نتشه على كل الأحكام الأخلاقية التي أصدرتها الإنسانية مبينا الينابيع التي استقيت منها هذه الأحكام، فاضحا الأوهام التي وقعت فيها الإنسانية ليصل من هذه الحملة إلى تفحص أخلاق عصره، فيجدها مطبوعة بطابع الزهد الديني الذي كرسته- حسب رأيه المسيحية-

---

[1] د. عبد المعز نصر محمد- في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية (لم يذكر البلد)، (ب، ط) 1981، ص 115.

بدعوتها إلى تمجيد الحياة الآجلة، في مقابل التنكر للحياة العاجلة، التي هي الحياة الحقة، إن المسيحية تؤكد على عقيدة الخطيئة، وتأمر بالتفكير عنها بالصبر والتسليم والطاعة والانصياع، لهذا كله رفض نتشه، المسيحية سبب طابعها الرعاعي، ومن جراء القيم الشعبية التي تسودها[2] والتي يستغلها القساوسة والرهبان ليحتفظوا بسيادتهم على جمهور المساكين، إنّ هذه الأخلاق كما يقول نتشه " تطلب من الإنسان أن يميت نزعاته الحيوية، وذلك شيء مستحيل ومخالف للطبيعة الإنسانية، كما تطلب منه أن يسلك مسلكا عقليا خالصا، مع أن هذا مطلب صعب، فوق طاقة الإنسان، وضد طبعه الحيوي.

أ)نظرية الأخلاق: أما عندما يقوم باستعراض تاريخ الأخلاق فيقول " في أثناء رحلاتي التي قمت بها خلال أنواع الأخلاق الرفيعة أو الوضيعة التي سادت العالم، والتي لازالت تسوده حتى اليوم، لاحظت وجود عدة صفات معينة مقرونة بعضها ببعض، وظهرت دائما في وقت واحد، حتى أنني استطعت أن اكتشف وجود نوعين من الأخلاق: أخلاق للسادة، وأخرى للعبيد. . . وذلك لأنّ تحديد القيم الأخلاقية قام به إمّا جنس السادة المسيطرين. . أو قام بهذا التمديد جماعة الأتباع والرعية، والعبيد المنحطين. . .[3]

إن أخلاقية الأسياد نابعة من تجاوز كل اعتبار للتضاد القائم بين الصالح والطالح، إنها وقبل كل شيء أخلاق الفضائل الحربية، التي يجد فيها الإنسان المستعلي نفسه بين أقرانه ولكنها تحتقر في نفس الوقت جماعة الطبقة الدنيا، وجميع الذين يفكرون تفكيرا منحطا، والأمر مختلف فيما يتصل بأخلاقية العبيد، التي تمجد كل ما يجعل الحياة محتملة بالنسبة للجميع كالتآخي ومحبة السلام. .

تاريخيا تبدأ أخلاق السادة مع العصر اليوناني الروماني- هنا يظهر نتشه كغيره محكوم بالمركزية الأوربية- حيث كان الإنسان القديم يشعر بنشوة كبرى، وفرحة عظيم، بارتكاب أشد أعمال البطش والقسوة، ويشعر بنشوة كبرى وفرحة عظمى، بارتكاب أشد أعمال البطش والقسوة، ويشعر بسعادة كبرى لا يضاهيها شيء عندما يشاهد مناظر صراع الثيران، وغيرها من المآسي، هكذا تعدو الفضائل الشريرة التي يتميز بها الأقوياء ضرورة للمجتمع، فالقسوة والعنف والخطر والحرب لها قيمتها العظيمة، فأعظم الرجال لا يظهرون إلا في أوقات الخطر- وربما هذا ما يفسر إعجابه بنابليون- لينتهي كل

---

[2] فنك أويغن، فلسفة نتشه، ترجمة إلياس بدوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق [ب ط]، 1974، ص 150.

[3] بدوي عبد الرحمان، الموسوعة الفلسفية ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ط، 1984. ص 510

هذا المجد بانتصار أخلاق العبيد وهنا يؤكد نتشه أن تمرد العبيد بدأ لأول مرة مع الشعب اليهودي، ثم فرضت هذه الأخلاق نفسها في المسيحية- وهكذا اجتاحت أخلاق الضعف والسلام والأمن، وهي أخلاق الطبقات المحكومة والمغلوبة على أمرها- أخلاق الأسياد حيث المخاطرة والقوة، فحل المكر مكان القوة، والشفقة مكان العنف والتقليد محل الابتكار وصوت الضمير محل الشرف والكبرياء، ومن هنا يحمل نتشه على الأديان معتبرا إياها منبع أخلاق الطبقات الضعيفة ومقياسا للأخلاق العامة، حيث أصبح العزوف عن الدنيا مقياس الفضيلة، وبهذا المنظور سوف يفسر تاريخ أوربا منذ 18 قرنا، تاريخ سمته الأساسية " إفساد العرق الأوربي" بـ: لجم الأقوياء، وإضعاف الآمال العالية، بالافتراء على السعادة التي تأتي من الجمال، إفساد كل ما هو متكبر رجولي، غازي ومسيطر. . . تلك هي المهمة التي أمرت بها الكنيسة البوليسية والتي كان يجب أن تأمر بها، إلى أن يفرض نفسه بالنهاية- حسب نتشه- نظام قيم تتدرج فيه أفكار التخلي عن العالم وإماتة الحواس والإنسان السامي"[4] ولهذا سوف يغدو الدين- سماويا كان أو وضعيا – ضرب من الوهم الزائف، أو الخيال السقيم، لأن الشعور بالخطيئة هو الأساس الذي نشأ عليه، بل وحتى فكرة الألوهية تصبح غير ذات معنى بالنسبة لنتشه، لأن " فكرة الإلوهية تمثل عقبة كؤود، توشك أن تلغي شخصية الإنسان، وتحول دون تأكيده لذاته" ويعود التاريخ كرته، فتظهر أخلاق السادة من جديد مع عصر النهضة الأوربية الذي تميز بالعودة إلى المثل العليا اليونانية، غير أن ذلك لم يعمر طويلا، إذا ستنتصر أخلاق العبيد من جديد مع حركة الإصلاح الديني، وهي حركة شعبية آثارها الضعفاء والعوام، وتعود أخلاق السادة عند نبلاء القرن 17 عشر و18 عشر ليقهرهم العبيد مرة أخرى مع الثورة الفرنسية، التي كانت ثورة للعامة والدهماء، وتلوح أخلاق السادة من جديد على يد نابليون، ولكن دون أن يدوم ذلك طويلا إذ سرعان ما تعود أخلاق العبيد من بعده لتحتل الساحة، على أن كل الفترات التي تلت المسيحية، تتميز- في نظر نتشه – بأنها في أساسها فترات تسودها أخلاق العبيد، وما ظهرت أخلاق السادة فيها إلا عرضا لتختفي سريعا تاركة ورائها التيار الأصلي يسير في ضعف وانحلال، هكذا يظهر أن الفارق بين أخلاقية الأسياد وأخلاقية العبيد قائم منذ أزمنة سحيقة[5]، وهذا راجع في الأساس إلى أن هناك تصورات للقيمة نابعة من حياة فياضة، وأخرى تنبثق من الفاقة والبؤس، أي من المرضى والمهزومين والمعذبين، إنه في الوقت الذي تتجه فيه أخلاق السادة إلى السمو والطموح إلى ما هو أفضل، إلى إرادة الحياة وإرادة القوة، يرى العبيد في السيد الشّر بعينه،

---

[4] شاتليه فرانسوا وآخرون، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1997، ص1124

[5] أويغن، فلسفة نتشه، ص 154

وبما أنهم يلمسون العجز في أنفسهم فإنهم يلجؤون إلى قلب الأسماء، وذلك بتسمية الأشياء عكس مسمياتها، فالشعور بالعجز يسميه العبد " صبرا"، وعجزه عن إدراك الطموحات يسميه تواضعا. . . والعجز عن الانتقام يسميه عفوا، يقول الضعيف فاتر الهمة " إن الحياة لا تساوي شيئا " وخير له أن يقول " آني لا أساوي شيئا "، ومن هنا كانت أخلاق العبيد(أخلاق المسيحية)، تتنافى مع قوانين الطبيعة وقوانين التطور، فالتطور والتقدم لا يتحققان إلا بإرادة الحياة، والقدرة على ممارستها والطموح نحو تحقيق الأفضل، من هنا يصبح البديل للأخلاق السائدة- أخلاق العبيد- هو إرادة الحياة وتحقيق " الإنسان الأعلى " الذي يثور على الأخلاق السائدة ويجسد في نظر نتشه المثل الأخلاقي في الأعلى.

ب) الإنسان الأعلى: بما أن الإرادة العامة ليست هي إرادة الحياة، وإنما هي إرادة القوة، فإنه تصبح الغاية من القيم التي تضعها الإنسانية ليست أن توفر لها السعادة أو اللذة أو المنفعة، أو ما شابه هذه الغايات الهيّنة التافه. . . فإنه ينبغي على القيم التي تضعها أن تعمل على السمو بمستوى الإنسانية، حتى نصل إلى خلق نوع جديد، لا أقول من الإنسانية، وإنما ممن هم فوق الإنسانية، فالإنسان الحالي – في نظر نتشه- لا قيمة له في ذاته، وإنما قيمة فإنه وسيلة إلى خلق هذا النوع الممتاز، إن نتشه هنا لا يبحث عما يحفظ الإنسان إنما يكشف على لسان زارادشت أن همه " أن يعرف كيف يتفوق الإنسان على إنسانيته"، دونما اعتبار للخير أو الشر " لأن الشر قد أصبح خير ما في الإنسان من قوة، ولذلك فعلى المرء أن يزداد ارتقاء في خيره وفي شره، فإن أعظم شر، إنما هو أعظم خير للإنسان المتفوق"، إذا الغاية من الإنسانية هي خلق هذا الإنسان الأعلى، ومن أجل هذا كله لابد للقيم الجديدة التي نضعها أن تساعد على هكذا خلق، وأول خطوة تمهد لوضع هذه القيم هي أن يبدد الإنسان هذه الأوهام الثقيلة الخطيرة التي أتت بها المذاهب الأخلاقية والدينية والفلسفية " فإذا تحرر من هذه القيود كلها فليعتمد على نفسه"، والحرية معناها أن لا يأبه الإنسان للعناء، والقسوة والحرمان، بل والحياة نفسها، وأن تكون لغرائز الرجولة، والنضال وحب الظفر، السيادة على الغرائز الأخرى مثل غريزة السعادة"، لكن كيف السبيل إلى هكذا إنسان؟

يرى نتشه أنه إذا أردنا أن نخلق الإنسان الأعلى فعلينا أن نشرف على التربية، ولا ندع الأمر فوضى للطبيعة، لأن طبيعة الحياة تعارض أفذاذ الرجال، وتميل إلى الفرد العادي. . . وتنتصر دائما للكثرة على الصفوة، من هنا فلا مجال في أن تختار لنا هذه الطبيعة الإنسان الأعلى وهنا يصبح الأمر حسب موكول إلى تحسين وسائل النسل والتعليم الذي يرفع من قيم الرجال، وعليه فأول خطوة في هذا الطريق هي مراقبة الزواج فيتزوج خير الرجال من خير النساء، أما الحب فهو حسب نتشه متروك لحثالة الرجال، إذ ليس الغرض من الزواج مجرد النسل، بل أيضا وسيلة للتطور والرقي، وبعد توفير حسن المولد، تكون الخطوة الثانية

لصيانة الإنسان الأعلى هي التربية القاسية التي تأخذ على عاتقها تدريب التلاميذ على تحمل المسؤولية، دون أن ينعموا بالراحة، ودونما تساهل من شأنه أن يضعف القوة الجسدية والخلقية، كما يجب أن يخلو التعليم من كل مظاهر الزهد والتقشف واحتقار الجسد، هكذا فبمثل هذا المولد وهذه التربية يرتفع – حسب نتشه- الإنسان فوق الخير والشر، ولا يتردد في اللجوء إلى العنف والقسوة في سبيل الوصول إلى غايته، بحيث يكون حسب نتشه شجاعا، وليس صالحا أو خيرا، فما الخير سوى الشجاعة، أو هو كل ما يزيد الشعور بالقوة، بل هو القوة نفسها، أما الشر فهو كل ما ينشأ عن ضعف " هكذا يصبح ما يميز الإنسان الأعلى هو المخاطرة وحب الكفاح، " ولا يجوز له الركون والسعي إلى السلام، ولهذا تغدو كل الحروب خير من المنظار النتشوي، رغم تفاهة أسبابها في الأزمنة الحديثة، وحتى الثورة تصبح خير- ليس في حدّ ذاتها كونها تؤدي إلى حكم العامة- ولكن الثورة كفاح، والكفاح يبرز حسب نتشه عظمة الرجال، الذين لم تكن لهم من قبل الفرصة الكافية، فمن فوضى كهذه يبرز أعظم الرجال كما برز نابليون من بين ركام وفوضى الثورة الفرنسية، إن الحيوية وعزة النفس هي التي تصنع الإنسان الأعلى، شريطة إيجاد الانسجام بينهما، فالإنسان الذي لا يريد أن يكون فردا من الجماهير يحتاج فقط أن يكف عن كونه متهاونا، ولينا مع نفسه، وأن يتخذ لنفسه هدفا كبيرا شاقا على الآخرين، "هكذا فلن نحب الحياة ونسمو بها إلا إذا جعلنا هذا الإنسان هدفا لنا ومكافئة لأتعابنا"[6]

إن الطريق الأسهل للوصول إلى الإنسان الأعلى حسب نتشه هي الأرستقراطية، وليست الديمقراطية التي ما هي حسبه إلا استمرار للمسيحية، فلقد كان المسيحي الأول، في أعماق نفسه ثائرا على كل ضروب الامتياز، فقد عاش، وكافح من اجل المساواة بين الناس في الحقوق"، إن المسيحية بهذا المنظور حربا مستقيمة على نموذج الإنسان المتفوق، وإفساد الغرائز الإنسانية، إنها أقوى ظاهرة في تضليل غرائز الإنسان الأوربي في تاريخ الفكر بخلقها- حسب نتشه- لعالم مثالي يعد انتقاصا من قيم العالم الأرضي الحقيقي، هكذا فمناهضة المسيحية تعتبر تبدلا في جميع القيم، هذا ما عبر عنه نتشه بقوله " إني أدعو المسيحية الكارثة الكبرى، والإفساد الداخلي الكبير، والغريزة الكبرى الحاقدة "[7] كما أدى غزو المسيحية لأوربا إلى القضاء على الأرستقراطية، كان اجتياح المحاربين " التيتون"، فرصة لأحياء الفضائل الرجولية القديمة، لا لشيء إلا لأنهم لم يكونوا مثقلين بالأخلاق بل كانوا

---

[6] ديورانت ويل، قصة الفلسفة، ديورانت ول، قصة الفلسفة، ترجمة، فتح الله محمد المشعشع مكتبة المعارف، بيروت، ط6، (ب ت) ص 534

[7] فنك أويغن، فلسفة نتشه، ص 164

متحررين، من جميع القيود الاجتماعية، هؤلاء الرجال الجبابرة هم الذين ينشئون الدول، وهنا يرفض نتشه نظرية التعاقد، إذ ما فائدة التعاقد مع من خلق بطبعه ليكون سيدا وعنيفا قويا، لكن من سوء لكن لسئو الحظ أن هذه الفئة أفسدتها الفضائل الكاثوليكية، والمبادئ الشعبية العامة، الناجمة عن الإصلاح الديني، والتزاوج مع الطبقات السفلى، من هنا تصبح الحرب أفضل علاج للشعوب التي دب فيها الضعف والترف والراحة والهوان، لا لشيء إلا أنها تثير الغرائز التي أفسدها السلام، وهذا ما عبر عنه زارادشت بقوله " يجب أن تحب السلم كوسيلة لحرب جديدة. . وتحب السلم القصير أكثر ممن الطويل. . . لقد صنعت الحرب والشجاعة من عظائم الأمور أكثر مما صنعته محبة القريب[8] من هنا فالبطل الذي يقهر نفسه، ويقهر الغير لا يطلب سعادته الشخصية، وإنما هو يخدم غاية تعلو عليه وهي إيجاد الإنسان الأعلى، إن الحرب ترياق لسموم تخنث النظم الديمقراطية التي ساهمت، حسب نتشه، في تتويج الفوضى والانحلال، وعبادة أواسط الناس ومقت التفوق، من خلال المساواة في الحقوق، رغم أن طبيعة الإنسان فيما يرى نتشه، تأتي عليه المساواة " أما أولئك الذين يدعون إلى المساواة، فإنهم يدعون إليها من منطلق عجزهم عن أن يكونوا جبابرة طغاة"[9]، إن الحياة من هذا المنظور غلبة وحلبة صراع بحيث سيطر فيها القوي على الضعيف، القوي له الحق المقدس في الحكم، والعامي (الضعيف) له مكانه، لكن ليس العرش طبعا، والناس أينما وجدوا بعضهم خلقوا قادة! ! وبعضهم أتباع! وهكذا سترضخ الأكثر وتشعر بالسعادة تحت إشراف هؤلاء الزعماء الأقوياء هكذا يريد نتشه خلق الإنسان المتفوق على إنسانيته، بالمجاهدة والتغلب على العناصر والعادات والتقاليد، وما توارثته الأجيال من العقائد الموهنة للعزم، لكنه ما يلبث أن يقف موقف الحائر المتردد عندما يحاول إقامة مجتمع لأفراده المتفوقين فيلجأ في كثير من الأحيان إلى التخلي عن احتقاره للرحمة والرحماء، حتى ينتهي إلى القول: " إن العالم الذي يتفوق على الإنسانية، إنما يعود بعد هذا الجنوح إلى بذل حبه للصاغر والمستضعفين"[10] إن نتشه وبعد تفحصه لسرائر الإنسان، وأهوائه، يضيق أفقه عندما يجد نفسه أمام المعضلات الاجتماعية، لأنه إذا أمكن للفرد أن يخط لنفسه منهجا يوافق هواه، فإنه لا يستطيع إلا أن يكون عضوا حيا في المجموع بعلاقاته مع الآخرين.

---

[8] كرم يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار القلم، بيروت، لبنان، (ب ت وط)، ص 410.

[9] ديورانت ويل، قصة الفلسفة، ص 543

[10] نتشه، هكذا تكلم زارادشت، ترجمة، فيلكس فارس، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان (ت، ط) ص 05.

إن مأزق الرؤية النتشوية يكمن في أنه كلف الطبيعة مالا تطيق، وجعل الحياة مستحيلة لأن الحياة لا تستطيع أن تحيى إلا على حساب حياة أخرى، لأن الحياة نمو، وهكذا فكأن الحياة إذا إرادة إستلاء وسيطرة على الأخريين، بل وحتى على نفسها، إذ لابد للإنسان أن يريد الزوال كي يستطيع أن ينشا من جديد، ومعنى هذا كله أن الحياة إرادة، بل قوة أكثر فأكثر إنها حربا لا فضيلة، تلك هي شرعية القيم الجديدة التي ستحل مع نتشه محل كل ما كان سائدا من قبل، وكلها صادرة عن فكرة تقديس القوة، لأنه رأي بأن إرادة القوة هي جوهر الوجود.

ج) إرادة القوة: إن مبدأ الإرادة والقوة أو إرادة القوة، واعتباره سر الحياة والكون يمثل حجر الزاوية في فلسفة نتشه، ولما كانت إرادة القوة لا يمكن أن تظهر إلا بواسطة الكفاح فإنها تبحث دائما عن ما يقاومها، وربما هذا ما يفسر إعجابه بتجربة الحرب الألمانية الفرنسية(1870- 1871)، إذ اكتشف وسط ما يصيب المحاربين من ويلات، وما يتعرضون له من أخطار أن الدافع لهم في صراعهم والغاية التي يستهدفونها من ورائه، تقوم أول ما تقوم على إرادة القوة " إن إرادة الحياة القوية السامية، لا تجد تعبيرا في صراع تعس من أجل الوجود، ولكنها تجده في إرادة الحرب، إرادة القوة، إرادة القوة العليا. . . وإلا فكيف يستطيعون- يقصد المحاربين- أن يحتملوا المسؤولية الرهيبة. . لكي يرفعوا شعوبهم، وأنفسهم إلى مرتبة التسلط والسيطرة"[11] غير أن هذا لا يعني اكتشاف نتشه لمبدأ إرادة القوة من تجربته هذه، بل الأمر مرتبط أكثر بتأثره بنظرية " شوبنهور" (1788- 1860)، عن الإرادة، إرادة الحياة، إرادة بلوغ حد أعلى من الحياة، إذ رأى شوبنهور أن " الإرادة هي جوهر الإنسان، بل وجوهر الحياة في جميع صورها، " وهي التي تعطي عن طريقا غرضها الثابت، وحدة لمشاعر الإنسان ووعيه وترتبط جميع أفكاره بعضها ببعض في انسجام دائم مستمر"[12] (12) وما رغبة الإنسان من هذا المنظور إلا تعبير عن الإرادة لا الذهن (العقل)، فهي السيدة وهو الخادم، ومن هنا كان من السير على نتشه في ضوء هذه الرؤية الفلسفية عن الإرادة أن يضع الأسس الخاصة لفلسفة الخاصة حول إرادة القوة، فكل شيء حي حسب نتشه يحاول أن يزيد من قوته، " إذ حيثما وجدت شيئا حيا، وجدت إرادة قوة، حتى في إرادة الخادم، هناك إرادة لكي يصبح سيدا، وليست الضرورة أو الرغبة، ولكن حب القوة هو شيطان البشرية"[13]، إن هذا المبدأ سوف يصبح مع نتشه، مقياس القيم الجديدة، بل حتى تحديد الطبقات والمستويات سوف يخضع لهذا المبدأ، "وليس شيء في الحياة ذو قيمة غير درجة القوة، إن القيمة هي أكبر مقدار من القوة، يستطيع الإنسان أن يحصل عليه[14] وفي غمرة النشوة يحاول نتشه تعقب هذا المبدأ في كل ما عالجه من مواضيع وهو يقول في هذا " إن

---

[11] عبد المعز نصر محمد، في النظريات والنظم السياسية، ص 124

[12] ديورانت ويل، قصة الفلسفة، ص 402

[13] نتشه، هكذا تكلم زارادشت، ص 125

[14] بدوي عبد الرحمان، الموسوعة الفلسفية ج 2، ص 514

كل حيوان – بما في ذلك الإنسان- يسعى بغريزته إلى أقصى ما يستطيع تحقيقه من ظروف ملائمة، يتاح له في ظلها، أن يسمح لكل قوته أن تعبر عن نفسها، وتبلغ منتهى الوعي بقوتها " ولا يتحدث نتشه هنا عن السعادة كغاية وإنما همه الوصول إلى القوة، إلى العمل، بل أقوى عمل، وهكذا فبمقدار شعورنا بالحياة والقوة يكون إدراكنا للوجود، ولعل هذا ما جعله يصدح عن فكرته المتطرفة " الضعفاء العجزة يجب أن يفنوا"، إنّ الضعيف بالنسبة لنتشه، هو المضطرب العديد الوحدة، أما القوى فهو الذي " تتجه فيه كل القوى، متوترة نحو غاية موحدة، الضعيف هو رجل التساهل والمساومة، الذي ليس له قدرة على مقاومته الإغراء بل يصبح سلبي إزائه"، ولكن القوى هو الذي يقاوم الإغراء " لا ليبعده، بل لسيطر عليه ويخضعه لذاته[15] وهو بهذا يزداد قوة، لأن إرادة القوة اصطدمت بأكبر مقاومة وبالتالي شعرت بأعظم انتصار إن الضعيف من المنظور النتشوي يريد السلام والوفاق والحرية، ويريد أن يحيا حياة المحافظة عل البقاء، بينما القوي يفضل المخاطر، وعلى ذلك يكون شعاره " الحياة خطرة "، ولما كانت غايته الفوز فإنه يأبى كل شفة على المساكين، ويجد في الفوز غبطته الخاصة، هكذا اتخذ نتشه من هذا المبدأ مقياسا يحكم به على جوانب النشاط الإنساني ويطبقه عمليا في ميادين السياسة والأخلاق والدين. . . ومن هنا جاءت صورة "السوبرمان" ممثلة لمبدأ إرادة القوة في السلم والحرب، في ضوء هذه الرؤية سوف يصبح السلم مقدمة للحرب- الحرب الباردة –مثلا، بل حتى الحرب تصبح جيدة عندما تجد لها المصوّغات الجيدة، من هذه الرؤية الاستعلائية المجدة للحرب والرافعة للواء القوة سوف يحاول نتشه إجراء نقد جذري للسياسة والأخلاق والدين، فالأخلاق السائدة آنذاك في أوروبا عموما وألمانيا خصوصا كانت حسب نتشه أخلاق اليهود " فاليهود وهم شعب " ولد للرق"- حسب تعبير نتشه- وهم الشعب المختار بين الأمم، كما يذكرون ذلك هم عن أنفسهم، قد حققوا معجزة قلبا القيم، التي بواسطتها اكتسبت الحياة على الأرض سحرا جديدا، وخطرا مدة ألفي عام. . . وفي هذا القلب للقيم، بدأت ثورة العبيد في الأخلاق، والتي استطاعت حسب نتشه أن تنتشر لأنها تخاطب في الإنسان غريزة القطيع، الأمر الذي وظفه أصحاب السلطة الدينية والسياسية في تثبيت حكمهم، ومن هنا جاء تثبيط العزائم، وضبط النزوع الاستقلالي، خشية زعزعت النظام القائم، هكذا فإذا كان نتشه يهاجم أخلاقيات العبيد، المثقلة حسبه بالخطيئة، والضعف، ووخز الضمير، فإنه يشيد بكل ما هو ارستقراطي، يدعو إلى القوة، ويعلي من شأن الامتياز والتفوق، وإزاء انتشار الدعوات الداعية إلى الديمقراطية والاشتراكية راح نتشه، يتمثل الخطر المحدق بالإنسان عموما، وأوربا خصوصا، فهو يرى في الديمقراطية شكلا منحطا من أشكال التنظيم السياسي، يحط من مواهب الإنسان وقيمته، كما يرى في الاشتراكية محاولة لخلق إنسان القطيع، الذي لا يحس مطلقا باستقلاله عن الجماعة، ووسط هذه المحنة التي عاشها نتشه من أعماق نفسه، من خلال إشفاقه على الإنسانية

[15] المرجع نفسه، ص، 515

من السقوط، يعلن أن الخلاص لا يكون إلا عن طريق فلاسفة جدد، يقودون، ويضعون القوانين" إن الفيلسوف بوصفه كذلك، يكف عن الطاعة، ويستبدل الحكمة القيمة، بالقيادة، ويحط القيم القديمة ويخلق قيما جديدة. يرى نيتشه في الفلسفة الحديثة ازدواجية لأنها تخفي النزعة الحقيقية للخطاب الفلسفي بادعائها أن هدفها الأول البحث عن الحقيقة. فالهدف الحقيقي للفلسفة والفلاسفة، كما يؤكد نيتشه، بناء رؤية محددة للعالم تتوافق مع النزعات الذاتية لأصحابها، ثم العمل لإعادة تشكيل العالم وفق هذه الرؤية. وبالتالي فإن الهيمنة وإرادة الهيمنة هما الباعث الأساسي للتفكير الفلسفي، كما يرى نيتشه.

ينتهي نيتشه في تحليله للفكر الغربي والمجتمع الغربي الحديث إلى اعتماد مبدأ" إرادة القوة " مبدأ تأسيسيًا، يفسر من خلاله الحضارة الغربية- بل التاريخ الإنساني برمته. ويعتمد نفس المبدأ لتفسير حركات التحرر الأوروبية والنظام الديمقراطي الناشط في العالم الغربي، ويستنتج نيتشه أن الممارسة الديمقراطية والحريات العامة التي ينادي بها الغرب لم تكن في يوم من الأيام هدفًا بحد ذاتها، بل عرضًا لتنامي إرادة القوة في أوربا[16]، فالهدف الأول لجهود الأفراد والجماعات فالمجتمعات الأوربية هو الهيمنة والسيطرة وفرض الذات على الآخر، وبالتالي فالقبول بالحوار وبالحلول والمواقف الوسطية وفق آليات القرار الديمقراطي يعكس في جوهره عجز أي من القوة السياسية المتنافسة عن السيطرة وإخضاع الآخر من خلال الفرض الكامل للذات. وبالتالي فانّ التنازلات التي يقدمها الخصوم السياسيون والتي تنعكس في الممارسة الديمقراطية ناجمة عن تكافؤ القوة، وانتشارها في مختلف أجزاء المجتمعات الغربية الحديثة، وعدم انحصارها في فئة واحدة مهيمنة.

الخاتمة

يبدو مفهوم إرادة القوة عند نتشه مفهوما مليء بالإيحاءات، يصل إلى حد الغموض عندما لا يعترف إلا بالقوة كغائية نهائية للإنسان، وهذا الأمر بالخطورة بما كان، فمشكلة الأخلاق بالنسبة له، إنما هي في الأساس مشكلة الحقيقة والتطابق مع إرادة القوة بوصفها جوهر الحياة.

إن الأمر واضح عهد السفسطائيين أن من يملك الوسائل يحق له أن يستخدمها لإرضاء حاجياته ويعمل على جمع وضم ماستطاع من قوى الغير لكي يزداد قوة، ففي محاورة الجمهورية يرى - " تراسيماخوس - أن العدالة ببساطة هي مصلحة الأقوى. . . وأن مصلحة الأقوى في كل مكان هي العدل"[17]، قد لا نكشف سرا إذا قلنا أن هذه النظرة لم يطرأ عليه الكثير من التغيير إلى حد اليوم، بعدما أخذت لها التزكية من الميكيافلية من خلال

---

[16] لؤي صافي، مفهوم الحرية في الغرب بين النظرية والممارسة، مجلة إسلامية المعرفة السنة، الثامنة: العددان31- 32، شتاء 2002 وربيع2003، ص 240

[17] أفلاطون، الجمهورية، ترجمة نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، دار المعارف، مصر، ط2 (ب ت)ص 30.

الفكرة القائلة " أنه إذا راعى الأمير أو الأمة العدالة فإن الأمراء الأخريين الذين لا يؤمنون إلا بالقوة والعنف والغدر والجشع، سوف يحكم عليها بالعبودية"، وهذا ما هو معمول به اليوم في نطاق الحروب الإستباقية أو الوقائية كما يسميها أصحابها.

الواقع أن عبادة القوة على نحو ما دعا إليه نتشه وبعض دعاة النزعة الحربية ليست سوى تعبير عن عجزها عن استبقاء مثلنا العليا صامدة وجها لوجه، أمام هذا العالم المعادي لها، وكأننا هنا بإزاء صورة جديدة من صور الإذعان للشر والتضحية بالخير، لأن القوة بلا فكرة قوة عمياء تجري سريعا إلى حتفها، لأنها تبدد طاقاتها وإمكاناتها بعدم استخدامهما، وتوزيعها بحكمة وتدبير.

مما لا شك فيه أن بداية القرن الحالي لا تختلف عن القرن الماضي، فالعالم يعيش أزمات سياسية، وحروب طاحنة في ظل وجود سلطات سياسية عدوانية لا تجد لها متنفسا إلا في الحرب، من هنا سوف تتبلور أزمة حاسمة هي أزمة الحرب والسلم، الموت والحياة، لقد ازداد جنون طغاة الحرب وأعداء السلام والحياة وفاق كل حدود التعقل، مما أغرق العالم في موجة من العدوان الجنوني المزود بكل الأسلحة التكنولوجية المتطورة، فما يحدث اليوم في الكثير من بقاع العالم واستخدام الأسلحة الفتاكة لتدمير معالم الحياة، إن الجنون والشر أصبحت لهما الريادة، وهما يقودان الإنسانية نحو الخراب فنحن إذا " هالكون إذا لم نتمكن من العيش متضامنين "، يجب على من تثيرهم القوة، ويستهويهم حب السيطرة الكف عن اعتبار الحياة مغامرة، لأن الحرب شر، واستخدام القوة يجب أن يكون موضع تنديد، واستنكار.

إن السياق الدولي خصوصا بعد الأحداث الأخيرة التي عرفها القرن الـ 21 يفرض علينا ولاشك إعادة مفهوم السياسة من جهة والقانون الدولي من جهة ثانية، لاشك أن أحداث 2001/09/11 كان لها بالغ الأثر في اعادة ترتيب الأوضاع في العالم على نحو يؤمن بشيء أساسي هو البقاء للأقوى وليس للأصلح إنها ببساطة أخلاق العولمة.

لكن إذا كانت علاقة القوى هي الأساس الرئيسي الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول اليوم كما في الماضي، وعندما نعلم أن منطق الحرب وهو المتحكم في تغيير علاقات القوي بين الدول ندرك الخطر المحدق بالإنسانية من جراء الأنانية المفرطة، وعدم الاعتراف بأي قانون أخلاقي في المسائل السياسية، على اعتبارات أن هذه الأخيرة لعبة يسمح فيها باستعمال كل الوسائل دونما أدنى اعتبار لخصائص هذه الوسائل، يحق لنا التساؤل عن علاقة السياسة بالأخلاق على المستوى الدولي، وهل بالإمكان تصور مستقبل مشرق للإنسانية، بحيث تحترم حقوق الدول ومعها حقوق الإنسان؟

الإدارة المدرسية واستفادتها من الحركة الإدارة العلمية "قراءات عن الواقع الجزائري"

د/ رحالي حجيلة
أستاذة محاضرة ا
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
المركز الجامعي لتيبازة

الملخص:

في الحقيقة، كان للحركة العلمية منذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر تأثر كبير امتد إلى ميادين كثيرة، منها الإدارة المدرسية، إذ نقلتها من إدارة تقليدية تقوم على الارتجال والخبرات الشخصية إلى إدارة علمية تهدف إلى معالجة المشكلات الإدارية بأسلوب علمي قوامه التفكير والاستقراء، وأدواته التحليل والقياس والموضوعية، وبهذا الاتجاه العلمي انتقلت مبادئ الإدارة من مجال الصناعة والأعمال في القطاع الخاص إلى إدارة المدرسة.

فالمدرسة تمثل الآلات في المصنع، ولهذه الآلات سعة أو حجم محدد هم التلاميذ، وهذه الآلات نظام أو عملية إنتاجية وهي العملية التربوية، ولها كمية إنتاج محددة تتمثل في الخريجين من المدرسة.

لكن الإدارة العلمية تتضمن عددا من نقاط القوة، ولا تخلو من نقاط الضعف، التي أثرت سلبا خلال فترة تطبيقها، ومنه نود في مقالنا توضيح مدى استفادة الإدارة المدرسية من فكر الإدارة العلمية وأهم المحاذير التي يجب اتخاذها أثناء تطبيقها.

Abstract:

Actually, since its emergence at the end of the nineteenth century, the scientific movement had a significant impact that had extended to many fields, including school management. This later has been changed from the traditional management based on improvisation and personal experiences to the scientific management which aims to deal with the management problems in scientific way of thinking and strength of induction, and using tolls of analysis, measurement and objectivity.

Through this scientific direction, principles of management moved from business and industry in the private sector to the school area.

The school represents the machine in the factory, and the specific capacities of these ones are students. They have a production process, which worth the educational process and specific amount of production represents the graduates of the schools.

However, the scientific management includes a number of assets, not without weaknesses, which have negatively affected the course during the period of application. And our article, we would like to clarify the extent to which the school management has profited of scientific management and the most important caveat that must be taken during their application.

مقدمة:

إذا كانت الإدارة هي أساس أي نجاح أو تقدم أو تنمية مهما كان نوعها، لكونها علم وفن تسعى لتوظيف الإمكانات المتاحة واستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف، فإن الإدارة المدرسية بحق، تمثل جوهر هذا الأساس، لأنها مرتبطة بإعداد وتأهيل أغلى وأهم موارد التنمية الشاملة، ألا وهم الناشئة، وصناع المستقبل، والعقول التي ستحسن إدارة مشروعات التنمية بمختلف أشكالها وأنواعها بكل جدارة واقتدار، إذا ما هيأتهم الإدارة المدرسية لذلك، ونقصد بها الإدارة التي تملك مفتاح أسرار النجاح...، الإدارة التي امتزج فيها العلم بالخبرة، والتجربة بالعمل، وأصبحت تتماشى مع التطور والتجديد بأسلوب يواكب معطيات العصر.

ومن المعروف أن تقدم الشعوب والأمم مرهون بنوع التربية التي تنشدها، ونظام التعليم الذي يبلورها، والإدارة المدرسية التي تترجمها، ومن ناحية الإجرائية، يمثل مدير المدرسة الجهة التي تقوم بتنفيذ الخطط والبرامج وفقا للسياسات المرسومة باللوائح والتعميمات والتعليمات الصادرة من وزارة التربية والتعليم عبر إدارة التعليم، بما يتمشى مع التوجهات العامة للدولة، وتمارس الإدارة المدرسية مهامها داخل البيئة المدرسية والمجتمع المدرسي من خلال المعلمين والتلاميذ والموظفين، وخارج المدرسة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي، بإضافة إلى المؤسسات التعليمية ذات العلاقة.

وتعتبر الإدارة المدرسية من أهم الوحدات الإدارية في الهيكل التنظيمي، كيف لا وهي تضطلع بمهمة صعبة تتمثل في إدارة مصنع يعنى بتربية الأجيال ورجال المستقبل، وهي تختلف عن غيرها من الوحدات الإدارية في المرافق المدنية والعسكرية، حيث تتطلب من مدير المدرسة حصوله على المؤهل العلمي والخبرة العلمية في مجال التدريس وممارسة بعض الأعمال الإدارية في المدرسة، فضلا عن تمتعه بالاستقامة والخلق القويم.

ولقد تأثرت الإدارة المدرسية بفكر الإدارة العلمية، سواء في التنظيم الإداري أو في الأساليب العلمية التي تجري تطبيقها في المجالات الفنية كالأعداد المهني والتدريب والأنشطة التعليمية القائمة على تطبيق القواعد والمفاهيم العلمية[1].

لذلك فإنه من المفيد أن يتصدى المربون لدراسة ذلك التأثير وفهمه على حقيقته ليمكن الاستفادة منه وتوجيهه لتحسين أداء الإدارة المدرسية.

أهداف الموضوع:

يهدف مقالنا إلى دراسة مبادئ الإدارة العلمية وأهدافها، وتحليل العناصر الفكرية التي يقوم عليها الأسلوب العلمي في الإدارة، واستعراض أهداف الإدارة المدرسية، ثم مناقشة الأمثلة التطبيقية لبعض أفكار الإدارة العلمية في البيئة المدرسية، وكذلك شرح بعض المحاذير التي يجب التنبيه إليها عند تطبيق المبادئ العلمية في المنهج المدرسي.

أهمية الموضوع:

ولهذا الموضوع أهمية لأسباب كثيرة منها:

- أن هناك التباسا في فهم الدور الذي يؤديه فكر الإدارة العلمية في الإدارة المدرسية، وتحاول هذه الدراسة البحثية أن تزيل أثر هذا الالتباس بتقديم تحليل مناسب لعناصر الإدارة العلمية وصلتها بالإدارة المدرسية.

- أن المتخصصين في الإدارة المدرسية في حاجة إلى مزيد من الدراسات ذات الطابع التحليلي، وهذه الدراسة محاولة لعرض الموضوع عرضا تحليليا مدعما بذكر أمثلة تطبيقية من فكر الإدارة العلمية في البيئة المدرسية.

- وأخيرا تأمل الباحثة أن يثير هذا البحث اهتمام الأكاديميين بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التفاعل الفكري النافع.

إشكالية الموضوع:

وسوف يتناول البحث مناقشة أهم الأفكار التي تقوم عليها الإدارة العلمية محاولا استخلاص المعلومات المناسبة للإجابة عن أربعة سائلة أساسية:

- ما المبادئ والأهداف التي تقوم عليها الإدارة العلمية؟
- ما أهداف الإدارة المدرسية؟
- ما مدى استفادة الإدارة المدرسية من فكر الإدارة العلمية؟
- ما المحاذير التي يجب أن نتجنبها عند تطبيق الإدارة العلمية في البيئة المدرسية؟

لكن قبل البداية يجب الإشارة إلى مفهوم الإدارة المدرسية وأهدافها.

حول مفهوم الإدارة المدرسية:

فإدارة المدرسية هي كل نشاط منظم مقصود وهادف تتحقق من ورائه الأهداف التربوية المنشودة من المدرسة، والإدارة المدرسية ليس غاية وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف العملية التربوية[2].

وفي هذا الإطار يمكننا النظر إلى الإدارة المدرسية على أنها قدرة القائد الإداري المحترف (مدير المدرسة) في تهيئة الظروف المناسبة، وتوفير واستخدام الموارد المتاحة (البشرية والمالية والمادية)، والارتقاء بالمجتمع المدرسي ومن له علاقة (تلاميذ، مدرسين، إداريين، أولياء أمور) من خلال تحفيزهم وإشراكهم في العملية التعليمية لتحقيق الهدف المنشود. أي أنها أداة فعالة في ترجمة الحاجات التربوية إلى عمل تنفيذي يتم تطبيقه خلال ساعات العمل اليومي.

أهداف الإدارة المدرسية:

لقد تغيرت النظرة الوظيفية للإدارة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها من وظيفة المحافظة على تطبيق النظام بما فيه من لوائح وتعميمات وقرارات يضمن سير العلمية التعليمية وفق الجداول المحددة، إلى مفهوم الحديث الذي يجعل من التلميذ محور العملية التعليمية، ومن ثم فان المدرسة تسخر كل إمكاناتها وطاقاتها من أجل توفير المناخ الدراسي المناسب والبيئة الدراسية التي تساعد التلميذ على التزود بالعلم والثقافة واكتساب العادات والقيم التي تعكس طبيعة الذي يعيش فيه، فضلا عن فلسفته وخصوصيته حتى يصبح عضوا نافعا وفاعلا ومنتجا، ومن هذه الأهداف[3].

- العمل على كشف ميول التلاميذ وقدراتهم واستعداداتهم الفطرية وتنميتها وتوجيهها بما يفيد التلاميذ وينفع المجتمع.

ـ مساعدة التلاميذ على تنمية مختلف جوانب شخصياتهم الروحية والعقلية والخلقية والنفسية والجسمية والاجتماعية بصورة متزنة، بحيث لا يطغى جانب على آخر، وذلك بهدف إعداد المواطن الواعي والمدرك لمصلحة نفسه وشعبه ووطنه وأمته.

ـ تربية وتشجيع التلاميذ على التفكير الإبداعي، وتقوية كل ميل إلى الابتكار والتجديد، وتنمية روح الجرأة والثقة بالنفس لديهم.

ـ تبصير التلاميذ بفلسفة المجتمع وقيمه، ومحاولة تأصيلها وتأكيدها بالممارسة العلمية قولا وعملا داخل المدرسة وخارجها، مع التركيز على احترام العمل اليدوي.

ـ إعداد التلاميذ لفهم الحياة الحاضرة والماضية والاستعداد لمواجهة المستقبل.

ـ الكشف عن التلاميذ الموهوبين ورعايتهم.

أي الإدارة المدرسية تسعى لتحقيق غايات وهي[4]:

ـ النمو المتكامل: أي رعاية الفرد الناشئ رعاية شمولية بتوفير المناخ النفسي والاجتماعي الذي يتيح له أن ينمو نموا سويا في بدنه وعقله وعاطفته بحيث يكون مكتمل النمو، ذا لياقة جسمية ودا عقل مفكر ودا خلق قويم.

ـ النمو المعرفي: وذلك بالاهتمام الخاص بتنمية قدرات الفرد العقلية وتهيئة البرامج التعليمية الغنية بالخبرات والمعارف العلمية التي تساعد تطوير قدراته في البحث والاستنباط وتوجيه ذلك لخدمته وخدمة المجتمع.

المبادئ والأهداف التي تقوم عليها الإدارة العلمية:

اهتمت المدرسة التقليدية بالطرق والأدوات العلمية لتحديد أساليب إدارة العمل ولذلك كان اهتمامها منصبا على تحديد المفاهيم، ووضع المبادئ الخاصة بدراسة الحركة، الزمن، وتخطيط المكان والرقابة على العمل مما جعل البعض يطلق عليها مدرسة الهندسة البشرية لأنها اهتمت أساسا بالعمل وأعطت العامل البشري مرتبة ثانوية من الاهتمام وتضمنت مدرسة الإدارة الكلاسيكية خاصة أفكار فردريك تايلور وهنري فايول[5].

لقب تايلور بأبي الإدارة العلمية، فهو أول من نبه إلى دور الإدارة في إرشاد العاملين في المشروع وإحاطتهم علما بما هو متوقع منهم أداؤه وتحديد طرق الأداء، كما ركز على ظاهرة انخفاض مستوى الكفاءة في الأداء وأشار إلى وسائل علاجها وأهمها توفر الإدارة الصالحة القادرة على مسك زمام الأمور وتحقيق أهداف المشروع، كما اهتم تايلور بدراسة ظاهرة

الإسراف في جهود العاملين وتلكؤهم المتعمد في الإنتاج ووضع الحلول اللازمة لتلافيها ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية وقد سجل تايلور آراؤه ونتائج تجاربه الطويلة في بحث أصدره عام 1911 بعنوان (مبادئ الإدارة العلمية) وقد أبرز تايلور أهمية الإدارة كعلم قائم على قوانين ومبادئ صالحة في المجالات البشرية من العمل الفردي إلى الأعمال المعقدة في المنظمات الكبيرة.

لقد غرس تايلور مفهوم البحث العلمي في الإدارة ليحل محل عشوائية التصرف القائم على الحساب التقريبي وأكد أن المدخل الإداري السليم يعتمد على عامل أساسي هو الدراسة والتجربة والبحث عن الجديد، كما أبرز أهمية المعايير في كافة مجالات الإدارة مدى الحاجة إلى وجود معايير للملائمة والموافقة كمقدمة لمعايير على مستوى عالي الجودة كذلك اظهر تايلور أهمية عنصر أساسي في الدارة اغفل سنوات طويلة وهو التخطيط العلمي السليم كضرورة لأي تحسين أو تقدم، وأعطى تايلور للإدارة المفهوم التضامني أو المشترك للرقابة كنظام أو تركيب حساس يحافظ على ما وضع من إجراءات أو معايير أو شروط أو غيرها مما يكون ضروريا لضمان التشغيل الفعال و كفاءة الأداء. كما أدخل مبدأ التعاون موضحا أن الفهم المتبادل والتعاون المشترك بين الإدارة والعاملين هو أساس تحقيق أهداف واحتياجات كل من الطرفين، وأكد تايلور أن هذه المفاهيم أو المبادئ الأساسية الخمسة (البحث العلمي والمعايير والتخطيط والرقابة والتعاون) تقوم الإدارة الفعالة[6].

-أفكار هنري فايول (1841-1925):

يعتبر هنري فايول بحق من أعظم رواد الإدارة الأوروبيين، ففي الوقت الذي كان تايلور يجري أبحاثه الإدارية في الولايات المتحدة الأمريكية، كان فايول يساهم هو الأخر بأبحاثه في حركة الإدارة العلمية في فرنسا، وتعتبر الأبحاث الإدارية لهدين الرائدين مكملة لبعضهما البعض، فكلاهما ركز على المدخل العلمي في حل المشكلات الإدارية، وقد كان الاختلاف بينهما من ناحية مجال الخبرة و التاريخ الوظيفي سببا في أن يركز تايلور ادني المستويات الرادارية ثم تندرج إلى مستويات أعلى، بينما ركز فايول على مستويات الإدارة العليا ثم تدرج من القمة غالى أسفل، وبديهي أن هدين المدخلين المتباينين في دراسة الإدارة مكملان لبعضهما البعض.

وقد ذكر فايول أربعة عشر مبدأ من مبادئ الإدارة التي قال بصددها أنه اضطر لاستخدامها في حياته العملية، وسنقوم بتلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

❖ مبدأ تقسيم العمل: وهو مبدأ التخصص وتقسيم أوجه النشاط سواء كان ذلك في مختلف العمليات أو في عملية واحدة.

❖ مبدأ السلطة والمسئولية: والسلطة كما يراها فايول تتكون من عنصرين، السلطة التي يستمدها الفرد من وظيفته والسلطة الشخصية التي يستمدها من قوة ذكائه وخبرته وخلقه.

❖ مبدأ النظام والتأديب: أي ضرورة احترام النظم واللوائح وعدم الإخلال بالأوامر.

❖ مبدأ وحدة السلطة الآمرة: أي يجب على الموظف أن يحصل على أوامره من رئيس أو مشرف واحد.

❖ مبدأ وحدة التوجيه: رئيس واحد وخطة واحدة لمجموعة من النشاطات التي تتكاثف في الهدف.

❖ مبدأ خضوع المصلحة الشخصية للمصلحة العامة.

❖ مبدأ تعويض المستخدمين: أي تعويض الأفراد تعويضا عادلا سواء باستخدام المكافآت أو خططك المساهمة في الأرباح أو أية مزايا عينية أخرى.

❖ مبدأ المركزية: ويقتضي بتركيز السلطة في شخص معين ثم تفويضها حسبما تقضي الظروف.

❖ مبدأ تدرج السلطة: أي تسلسل السلطة من أعلى الرتب إلى أدناها.

❖ مبدأ الترتيب والنظام: أي يكون هناك مكان معين لكل شيء وكل شخص كما يبحث أن يكون كل شيء في مكان خاص به.

❖ مبدأ المساواة: وهو خاص بحصول الرؤساء على ولاء المستخدمين عن طريق المساواة و العدل.

❖ مبدأ ثبات المستخدمين: وهدا يؤدي غالى ارتفاع معدل دوران الموظفين بالاستقالات نتيجة سوء الإدارة.

❖ مبدآ المبادأة: أي ضرورة البدء في تفكير الخطط وتنفيذها وعلى الرؤساء إيجاد روح المبادأة بين المرؤوسين.

❖ مبدأ روح التعاون: واعتبرها فايول وظائف الإدارة، ويرى في ذلك أنها تتضمن خمسة عناصر (التخطيط، التنظيم، إصدار الأوامر، التنسيق، الرقابة)، وترجع أهمية هذه الأفكار أنها تتفق مع أفكار الوقت الحاضر[7].

مدى استفادة الإدارة المدرسية من فكر الإدارة العلمية:

الإدارة المدرسية كسائر أنواع الإدارة الأخرى، تعتمد من حيث الهيكل التنظيمي على الوظائف الإدارية الأساسية التي جاء بها فكر الإدارة العلمية، أي التخطيط والتنظيم

والتنسيق والتوجيه والرقابة، كما أن الإدارة المدرسية متأثرة أيضا بالأساليب العلمية في أمور كثيرة كتخطيط المناهج والتقويم والاختبارات واختيار الموظفين وبرامج التدريب وغير ذلك...

ومما يميز الإدارة العلمية أنها تؤكد المتابعة وقياس النتائج، وكثيرا ما تحاول الإدارة المدرسية أن تكون أقرب شبها بفكر الإدارة العلمية من حيث المحاكاة في الاهتمام بالتخصص في تولي الوظائف والاهتمام بالتنظيم الإداري المركزي وكذلك الإشراف والمراقبة.

أما الأمثلة التطبيقية لأفكار تايلور وأتباعه العلميين في البيئة المدرسية فإنها أكثر من أن تحصى وفيما يلي تفصيل ذلك.

لفكر الإدارة العلمية أهمية بالغة بالنسبة إلى الإدارة المدرسية في نواح شتى منها ما يلي:

-الأهداف:

من التطبيقات النافعة التي تقدمها النظرية العلمية والتي يجب أن تفيد منها الإدارة المدرسية أن كل من يعمل في المدرسة يجب أن يعرف الأهداف التي يريد الوصول إليها عند القيام بأي عمل من الأعمال، هذا المبدأ يجب أن يكون أساسا لسلوك كل من يعمل في الحقل التعليمي ويشمل ذلك الإداريين والمعلمين والتلاميذ وعمال الخدمة أيضا.

فعند تطبيق هذه القاعدة العلمية يتعاون الجميع على تنسيق الجهود لتحقيق هذه الأهداف، وعلى نطاق واسع، إذا تصورنا أن كل موظف في الوزارة وفي إدارة التعليم، وكل مدرس، وكل عامل في المؤسسة التعليمية يؤدي عمله وواجباته اليومية ضمن أهداف واضحة ومحددة، فهدا يعني أن الفرص جيدة ومواتية لتجنب ضياع في الجهد والوقت والمال وأن احتمال بلوغ الأهداف يكون أضمن، كما أن وضوح الهدف وارتباطه بالعمل اليومي الذي يؤديه كل مسئول وكل موظف من شأنه أن يجعل مبدأ تحديد المسؤولية والمحاسبة عليها سهل التطبيق[8].

-التخطيط:

التخطيط من أسس الإدارة العلمية، وفي المدرسة يباشر المدير العمل التخطيطي، وترجمته إلى واقع وذلك بصياغة السياسة المدرسية ووضعها في هيئة إجراءات عملية وخطوات مفصلة ومرتبطة بالأهداف، وأعمال محددة يقوم بها أشخاص معينون، ونتيجة هدا العمل التخطيطي يكون هنالك خطط لأنشطة تدريسية مفصلة ووسائل معدة لتنفيذ هذه الخطط بكاملها في شكل برنامج دراسي متكامل ضمن إطار زمني ومكاني، ومن التطبيقات المرتبطة بالتخطيط مسؤولية الإدارة في إعداد الخطة، أي إعداد جدول الدروس اليومي في وقت سابق،

والمدير في هذا الصدد يقرر المواد المراد تدريسها ويقرر إسنادها لمن يدرسها من المعلمين، وما يترتب على ذلك من توفير المواد اللازمة، وظروف العمل المناسب، كما يقرر المدير نصاب كل معلم من الحصص الأسبوعية، والطول الزمني للحصة، والحصص الاحتياطية لكل معلم، و يستلزم التخطيط السليم أن يضع المدير كل تفصيلات الخطة في حالة جيدة، خالية من التضارب أخذا في الاعتبار عدد المدرسين وتخصصاتهم وخبراتهم و قدراتهم المختلفة، وحتى امزجتهم الخاصة، وما يحتاجه كل منهم من ساعات فراغ في كل يوم، ويقتضي التخطيط الجيد الحيطة التامة للتأكد أن الجدول الدراسي ليس مجرد إعداد الحصص والواجبات وإيكالها إلى من يقوم بها، بل لابد أن يكون في حالة من التنسيق والتخطيط والتنظيم بحيث يضمن سير بشكل تلقائي وفعال[9].

-التنظيم والتنسيق:

يدخل التنظيم والتنسيق في كل الأعمال والنشاطات التي تتم داخل المدرسة، فالإدارة تقوم بتحديد الأعمال وتعيين من ينفذها، وتحدد الإدارة زمن لتنفيذها، ومن الأمثلة الشائعة التي يمارس من خلالها التنظيم والتنسيق في المدرسة، حينما توكل إدارة المدرسة إلى مدرس التربية الرياضية مسؤولية تنظيم مهرجان رياضي.

في مثل هذا الموقف يقوم المدرس بالتعاون مع الإدارة والمدرسين بمسؤولية التنظيم والتنسيق معا بحيث يشرع في الخطوات التالية[10]:

- يفكر في وضع إطار زمني للنشاط.
- يفكر في حصر الأنشطة الرياضية المطلوبة وترتيبها.
- يعد المكان المناسب الذي يتم فيه العرض الرياضي.
- يتصل بالجمهور الذي سيشاهد العرض الرياضي.
- يعد المقاعد لاستقبال الضيوف.
- يعد ما يلزم للنشاط المنبري للخطب وتوزيع الجوائز.
- يسعى لتأمين اللوازم الأخرى التي يحتاجها هذا التجمع من الناس.

وأثناء العمل التنظيمي هذا يمارس المنظمون أيضا أعمالا تنسيقية أخرى في نفس الوقت، فيتحدثون مع أشخاص وينسقون مع مسؤولين داخل المدرسة وخارجها لتجنب التعارض في الأعمال أو تدخل المسؤوليات سعيا لإنجاح التنظيم[11].

-اختيار الموظفين وتدريبهم:

وفي مجال اختيار العاملين وتدريبهم فإن تطبيق المواصفات والإجراءات العلمية تطبيقا سليما يؤدي إلى فائدة تربوية محققة للمدرسة وللإدارة معا، ويعني ذلك أن مهمة التعليم يمكن أن تسند إلى معلمين تتوفر لديهم التأهيلات والخبرات الضرورية، وأن الأعمال في الوزارة وفروعها تسند أيضا إلى هيئة من الموظفين أحسن اختيارهم، أما برامج التدريب فتستمر في تقديم خدمات جيدة للعاملين وللنظام التعليمي بشكل عام(12).

-توفير المواد والآلات اللازمة لكل عامل:

أما رأي تايلور بضرورة توفير المواد والآلات اللازمة لكل عامل فله ما يبرره في التعليم، فالمعلمون والتلاميذ وكل العاملين حتى في جهاز الوزارة وفي إدارات التعليم في حاجة ماسة لأن تكون بين أيديهم الأدوات والأجهزة المناسبة ليتمكنوا من أداء واجباتهم، تجنبا لتعطيل طاقاتهم بسبب النقص في التجهيزات، وهذه من الشكاوي المنتشرة في المؤسسات التعليمية عامة، ومن الأمثلة البسيطة على ما تعاني منه كل المدارس النقص الدائم والمتكرر في أشياء أساسية منها ما يلي:

- ❖ المباني الصالحة والغرف الكافية.
- ❖ المقررات الدراسية.
- ❖ الوسائل السمعية البصرية.
- ❖ الأجهزة العلمية الضرورية.
- ❖ المختبرات.
- ❖ المكتبات.
- ❖ الموظفون الفنيون، كأمين المكتبة، وفني المختبر وغير ذلك...[13].

-الإشراف والرقابة:

يعد الإشراف نوعا من أنواع التوجيه المرتبط بالأعمال اليومية التي يؤديها العاملون، ومن أمثلة الإشراف المباشر في المدرسة ما يقوم به المعلم حينما يواجه تلاميذه ويجبرهم كل يوم بما يراد أن يعملوه، أو ما يقوم به المدرس الأول حينما يطلع المدرسين على ما لديه من أفكار وما يريد أن ينفذوه.

وكذلك الحال على مستوى الإدارة، حينما يريد مدير المدرسة الثانوية مثلا أن يحقق طلاب الشهادة الثانوية نتائج ممتازة، فإنه يميل إلى تطبيق مبدأ الرقابة والإشراف الدقيق باتخاذ تدابير إشرافية فعالة للتأكد أن المعلمين والتلاميذ يبدلون كل ما في استطاعتهم لفهم وإتقان الموارد الدراسية استعدادا للامتحان، ويبدي المدير سلوكا إداريا يتصف بالميل الشديد إلى تطبيق معايير إشرافية دقيقة، ويتجلى ذلك في الاهتمام بالمادة والاختبارات المكثفة خلال الفصل الدراسي، وفي زيارة الصفوف للاطلاع على دفاتر التحضير وغير ذلك من الإجراءات المتشددة[14].

- التوجيه والانضباط:

أما فكر فايول فإنه أحد المصادر الأساسية التي يقوم عليها التنظيم الإداري في المدرسة، فالمدير في مدارسنا يضطلع إلى حد كبير بمعظم المهام التي أشار إليها فايول بأنها من اختصاص المدير أو الرئيس التنفيذي.

فمدير المدرسة هو المصدر المباشر الذي يتلقى منه المعلمون التعليمات الرسمية المتعلقة بخطط المنهج وتوجيهات الإدارة التعليمية، ومن المدير يتسلم المعلمون التفويضات الرسمية، كالعطل والإجازات كما يمارس المدير مسؤولية تثبيت النظام في المدرسة وما يترتب على ذلك من جزاءات أو عقوبات قانونية أو مكافآت، ويشمل ذلك التلاميذ والمدرسين وسائر العاملين[15].

- تقسيم العمل وتفويض السلطة:

وفي المدارس يظهر شكل من أشكال تقسيم العمل الذي أشار إليه فايول، مثل التخصصات في المواد وما يتبعه من تنظيمات إدارية كما في المدارس الثانوية الكبيرة، حيث يوجد قسم الرياضيات، وقسم اللغة العربية، وقسم الفيزياء، وقسم الكيمياء، وقسم الأحياء، وقسم اللغات الأجنبية، وهكذا. هذا التقسيم يعطي بدوره مجالا للمسؤول الإداري لأن يحدد الواجبات والأعمال تبعا للتخصصات الدقيقة، وهذا أيضا يتيح الفرصة لتطبيق مبدأ الكفاية الإنتاجية بدرجة أكثر دقة، وحينما يتم تجميع المتخصصين في أقسام فإن ذلك يسهل عملية التطوير والتحديث في أساليب التدريس، حيث يكون باستطاعة المدرسين الموجودين غالبا بأعداد كافية، أن يجربوا طرائق تدريسية جديدة، كما ينتج عن ذلك شعور بالمسؤولية والاستعداد لتقبل المحاسبة عليها، لأن الكثرة من المعلمين تترك مجالا مناسبا للتنافس البناء والبروز في التجديد والأداء الفني[16].

ومن فوائد تطبيق مبدأ الإنتاجية كما جاء في فكر فايول أن يدرك المدير أهمية تنسيق الأنشطة، وإعداد المواد اللازمة، وتهيئة القوى البشرية المدربة بحيث يسهل استغلال ذلك لتحقيق الأهداف، ومن خلال تفكير المدير في هذا الاتجاه يتعلم تلقائيا أن ذلك يحتاج إلى

تفويض قدر كاف من المسؤولية لأفراد الفريق في المدرسة، كما يتعلم المدير أيضا أن قدرا مناسبا من التحكم والسيطرة لا غنى عنه وعندئذ يزن تلك الحاجة بحسب ما يتطلبه الموقف، وأثناء ذلك يتعلم المدير أيضا رسم خطط اتصال ناجحة غالبا[17].

المحاذير الواجب تجنبها عند تطبيق فكر الإدارة العلمية في البيئة المدرسية:

ورغم ما في فكر الإدارة العلمية من تطبيقات مفيدة في مجال الإدارة المدرسية، إلا أن على المربين أن يحذروا الميل المتطرف لدى البعض لنقل هذه الأفكار داخل المدرسة دون تكييف، خشية أن يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية منافية لأهداف المدرسة التربوية وفيما يلي بعض تلك المحاذير:

-إيمان تايلور بالنتائج المحسوسة للأسلوب العلمي والتقليل من أهمية الاعتبارات النفسية للعاملين:

عرفنا آن الأسلوب العلمي البحث يتصف بالصرامة وهذا لا يتفق والمبادئ التربوية، إلا أن باستطاعة المدرسة تجاوز هذا القصور الذي يخلقه مناخ العمل المتشدد في الإدارة العلمية، وذلك بتطبيق روح الفكر العلمي دون الإخلال بالجانب التربوي الذي ترعاه المدرسة.

كيف يتم ذلك؟

تركز أفكار تايلور على الجانب العضوي، أي الفسلجي في إعداد العامل لتأدية عمله بمرونة وكفاية عالية، ويقابل هدا التركيز الضيق إهمال واضح للعوامل النفسية والاجتماعية، فمن أراء تايلور المشهورة اعتقاده أن كثيرا من الأعمال يمكن انجازها بإتقان، حتى لو لم يصاحب ذلك اهتمام بالأمور النفسية والاجتماعية.

من الطبيعي أن هذا الأسلوب كما جاء في فكر تايلور لا يمكن تطبيقه حرفيا في المدارس لسبب واضح وهو أن المدرسة ليست كالمصنع، فالعامل البشري هنا هو الذي يفرض أن يتصرف المعلم تصرفا يكون دور العلاقات الإنسانية فيه بارزا، ومع ذلك فإنه يمكن الاستفادة من جوهر الفكر العلمي داخل الفصل الدراسي، حسبما تدعو الحاجة، وبالقدر الذي يحقق الغاية.

فمثلا حينما يكون هدفنا التحصيل العلمي للتلاميذ، عندئذ باستطاعتنا تطبيق أساليب المنهجية العلمية المناسبة داخل الفصل، فنجعل قاعات الدراسة والمختبرات إلى نشاط علمي وبدرجة من الجدية بحيث نكون علميين في تفكيرنا وحماسنا، ولا بأس بذلك إذا كان لفترة محددة، لأن قدرا معيننا من الضغط النفسي ربما كان نافعا أحيانا، ولكن سرعان ما نعود إلى واقعنا التربوي بمجرد أن تنتهي تلك المهمة العلمية، هذا يعني أن الذي يهمنا هو فحوى

الفكر العلمي وهو الذي ينبغي أن تسعى المدرسة لتطبيقه والاستفادة منه، لا أن تطبق الأفكار كيفما تكون ولكن تطبق بعد تحويرها والأخذ منها حسبما يتطلبه الموقف.

- المغالاة في التأكيد على مبدأ الإنتاجية:

تأكيد تايلور على الإنتاجية وجعلها المعيار الحقيقي للعمل ليس بالضرورة متفقا مع المفهوم التربوي الذي يرى أن التحصيل الدراسي، ويقابله الإنتاج في فكر تايلور، ليس هو الغاية النهائية لتنشئة الفرد، فمن وجهة نظر تربوية لا يجوز مثلا أن يكون المعيار الوحيد هو ما يحصل عليه التلاميذ من علامات في الاختبارات النهائية في مقابل عدد ساعات الحصص والمحاضرات التي تلقاها التلاميذ على مدى الفصل الدراسي، بل لابد أن ينظر إلى التحصيل بشيء من الواقعية والتوازن، وفي ضوء نجاح المدرسة أيضا في مساعدة التلاميذ على استيعاب المبادئ والقيم الدينية والاجتماعية الأخرى التي لا تقل أهمية عن التحصيل العلمي، وفوق كل ذلك يجب أن نفهم أن التربية تهتم بعقل الإنسان ونفسه وخلقه ومزاجه، وان هنالك كثيرا من الفوائد التي تحققها التربية للإنسان لا يسهل قياسها بمقاييس كمية، و لهذا فليس لكل مجهود تربوي أو تعليمي تقوم به المدرسة نتائج آنية أو مقاسة طبقا للقاعدة العلمية البحتة[18].

ويجب أن نتذكر أن تايلور مهندس وربما غلب عليه هدف انجاز العمل بغض النظر عما يجري للعامل، أما التعليم فانه عمل يهتم أساسا بالمتعلم، وهؤلاء المتعلمون بشر ولكل فرد منهم ما يجعله مختلفا عن الآخر، وقد عهد بهم إلى معلم ليقوم برعايتهم ويعلمهم أخذا في الحسبان ما بينهم من فروق فردية، وهم يحتاجون إلى الراحة وليسوا كالآلات، ولما كان للمعلم دور هام في تشكيل نمو التلاميذ الفكري والعاطفي والجسمي فإنه لا يمكن أن يتجرد المعلم من صفاته الإنسانية تلك كما تريد له النظرية العلمية التي تلح على أن يكون اهتمامه موجها بشكل مباشر إلى انجاز العمل، بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى[19].

- في مجال التحفيز:

يتفق المربون ورأي تايلور بأثر العامل الاقتصادي في تحفيز العاملين إلا أنهم يرون ذلك يجب ألا يكون على حساب حاجات المرؤوس النفسية ولا يجوز أن يكون ذلك مطلقا كما يتصوره تايلور وأتباعه.

فالمشاهد أن العاملين يحتاجون أيضا إلى مسؤول الذي يتصف بأنه لطيف، متعاطف، أمين، محايد، مقدر، ومتسامح، هذه الصفات ربما كانت أهم من المكافآت المالية أحيانا عند كثير من الناس، حينما يريد المدير أن يوجه للمعلم كلمة ثناء فيقول له مثلا "شكرا

على أدائك هدا العمل الرائع" هذا الإطراء الذي شعر المعلم أنه جاء من قلب هذا المدير المخلص يدفع المعلم بلا شك إلى مزيد من التفاني في تحسين العمل وإتقانه[20].

- تقنين العمل و إتباع خطوات محددة في تأدية الواجبات:

أما تقنين عمل المعلمين فإنه غير واقعي ولا يلائم البيئة التربوية، فالمعلمون ليسوا كالآلات، بل هم أفراد بينهم فروق فردية أيضا، تلك الفروق تملي على كل فرد منهم أن ينهج الطريقة التي تناسبه في أداء واجباته التعليمية، لذلك لا يمكن للمعلمين على اختلافهم أن يستخدموا طريقة واحدة، حتى لو قبل من كل واحد مستوى من الأداء فيه اختلاف عن الأخر، فالمواد المختلفة تحتاج إلى طرق مختلفة لتدريس التلاميذ، وبنفس المنطق لا يناسب الوزارات وإدارات التعليم أن تتبع أعمالا تتصف بالتقنين، لأنها بباسطة مؤسسات كبيرة الحجم وكثيرة التعقيد.

ومن أثار الطريقة العلمية في المدارس مثلا أن على المدرس أن يحول عمله اليومي إلى عمل نمطي يغلب عليه صفة الآلية، وفي هذا تعطيل للعقل ألابتكاري الذي تدعو إليه أساليب التربية الحديثة، وإذا أخدنا الطريقة العلمية الضيقة في الاعتبار فان المدرس مثلا يجب ألا يحيد عن الخطة المدونة في دفتر التحضير، خشية ضياع الوقت آو اضطراب ترتيب الخطوات المعدة لتأدية الدرس المحضر سابقا، وهكذا يؤدي الالتزام الحرفي بخطة الدروس أحيانا إلى التضحية بكثير من الفرص التعليمية المفيدة للتلاميذ، خاصة حينما تمر عرضا قضايا فكرية تعليمية غاية في الأهمية ولكن تنظيم الدروس وفق الطريقة العلمية الثابتة لا يسمح بمناقشتها[21].

- المبالغة في تطبيق مبدأ السيطرة:

ينبغي التنبيه إلى مبدأ السيطرة في فكر تايلور به صرامة لا تتفق والبيئة التربوية، لان المنهج المدرسي من ضمن ما يهتم به إتاحة الفرصة لنمو الطلاب وحرية التفكير في جو يتصف بشيء من الطلاقة وإفساح المجال لأن يجرب الطالب والمدرس أساليب جديدة، ومن حسن الحظ أن فايول قد تنبه إلى أهمية إعطاء التفكير الحر مجالا مناسبا في الإدارة العلمية، حينما أشار إلى عنصر الأخذ بالمبادرة، وهذا الأسلوب ضروري للتفكير الإنساني السليم ويجب رعايته في مراحل التعليم المبكرة، وفكرة الأخذ بالمبادرة تتلخص في عدم تقيد المدرس والتلاميذ بالقواعد والأفكار المحددة والمقننة تقيدا حرفيا، خاصة إذا لاحت فرصة تعليمية مناسبة، والمشاهد أن كثيرا من الأفكار والآراء النافعة تأتي أحيانا عفوية نتيجة الاسترسال في التفكير الذي يجري في هيئة مناقشات داخل الصفوف في الموضوعات التعليمية التي أحسن

إعدادها وتتصف غالبا بالمتعة والخصوبة الفكرية، لذلك يجب التخفف من القيود التي تفرضها السيطرة إذا كان في الأمر مصلحة تربوية محققة.

أما في مجال الإدارة فان تطبيق فكرة الضبط والسيطرة بطريقة مشددة تجعل النظام الإداري بيروقراطيا شديد التكلف، ينحى به إلى التفكير الجماعي المنمط والذي يتعارض مع أسلوب المرونة، فالفكرة إذا هي أن يكون هنالك آلية فعالة لتطبيق السيطرة ولكن بمرونة، وليس بالضرورة كما هي في إجراءات تايلور الصارمة مثلا تلك إذا هي النواحي التي يجب أن يعيها المربون في الفكر العلمي فادا توفر الوعي التام بطبيعة ما تنطوي عليه المنهجية العلمية من معوقات تمس العملية التربوية أحيانا في الصميم، عندئذ يسهل على المربين في ضوء هذا الفهم الحقيقي إدخال التغيرات الفنية اللازمة التي تضمن استخلاص الفائدة العلمية مع تجنب ما قد يحمله فكر الإدارة العلمية من إضرار جانبية تكون غالبا مضرة من وجهة نظر تربوية.

خاتمة:

لقد تطورت وظيفة الإدارة المدرسية من مجرد عمل روتيني رتيب يقتصر على المحافظة على تطبيق اللوائح والأنظمة المدرسية، والتأكد من حضور التلاميذ وانصرافهم في الوقت المحدد، وصيانة المرافق المدرسية، إلى وظيفة تتمشى مع متغيرات العصر ومتطلبات العمل حيث تركز على الجانب الإنساني في وضع الموظف المناسب (من حيث القدرة والمؤهل والخبرة) في المكان المناسب، كما عمدت على رفع مستوى المعلمين مهنيا، وتطوير كافة محاور العملية التعليمية من مكتبات، ورعاية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (الموهوبين، المعاقين، والمتخلفين دراسيا)، والاهتمام ببرامج التوجيه والإرشاد الطلابي والخدمات الصحية، ودعم الموارد المالية للمدرسة وتعزيز علاقة المدرسة بأولياء الأمور والمجتمع المحلي...

وعلى الرغم من اقتصار الإدارة المدرسية على الجوانب الإدارية في كثير من البلاد العربية ومنها الجزائر، فإن الإدارة المدرسية الحديثة ترى أن الوظيفة الفنية لا تقل أهمية عن الوظيفة الإدارية حيث تكمل كل منهما الأخرى.

وبمعنى أخر، امتدت وظيفة الإدارة المدرسية لتشمل الجانب الإداري بإضافة إلى الجانب الفني، حيث أصبح مدير المدرسة مسؤولا عن جميع الأعمال الإدارية والنواحي الفنية في المدرسة، من مناهج، وكتب مدرسية، وطرق تدريس، وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحلي والمدارس، كما يعمل على تأمين الموارد المالية وتطوير العمل الإداري والفني في مدرسته، ومتابعة جميع الأنشطة المدرسية الثقافية والاجتماعية الرياضية، كما يقوم بإجراء التخطيط اللازم للبرامج المدرسية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط المرسومة، وبما يتمشى مع

السياسة العامة للدولة بإضافة إلى تقييم جميع الأعمال على مستوى الإداريين والمعلمين والتلاميذ بهدف تنمية وتطوير المجتمع المدرسي.

ونظر الأهمية دور المدير، فعليه مراعاة ما يلي في عمله:[22]

ـ حسن اختيار اتخاذ القرارات توفيرا للجهد والمال والوقت (أي تحقيق مبدأ الكفاية الإنتاجية الصحيحة).

ـ تطبيق نظام الحوافز (المادية و المعنوية) وذلك لدفع العالمين لمزيد من العطاء مع التنسيق فيما بينهم.

ـ تطبيق مبدأ الرقابة المستمرة التي تؤدي إلى متابعة سير العمل، واكتشاف الانحرافات وتصحيحها، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب لضمان حفظ حقوق العاملين وحثهم على تحقيق الأهداف بكل كفاءة مع النية الصادقة والصافية من قبل المدير.

المراجع:

1- الياس طه الحاج، الإدارة التربوية، مطابع الفرزدق، الرياض، بدون سنة النشر، الطبعة الثانية.

2- مصطفى صلاح عبد الحميد، الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص20.

3- الطويل هاني عبد الرحمان صالح، الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1998، ص111.113.

4- محمد منير مرسي، الإدارة المدرسية الحديثة، عالم الكتب، القاهرة، 1975، الطبعة الأولى، ص57.

5- للمزيد عد إلى:

❖ حنفي محمود سليمان، وظائف الإدارة، مكتبة ومطابع الإشعاع الفنية، بدون مكان النشر، 1998، ص17.

❖رعد حسن الصرن، دليل تطور الفكر الإداري، دار علاء للنشر، سوريا، 2002.

❖جودت عزت عطوي، الإدارة التعليمية والأشراف التربوي أصولها وتطبيقاتها، دار الثقافة، الأردن 2004، ص14.

6- أفكار فردريك تايلور1856- 1915: علي سلمي، تطور الفكر التنظيمي، دار الفكر، كويت، 2000، الطبعة الثانية، ص20.

7- علي شريف وآخرون، الإدارة المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007، ص35.

8- النمر سعود بن محمد وآخرون، الإدارة العامة ـ الأسس والوظائف ـ مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 2000، ص28.

9- مرار فيصل فخري، الإدارة ـ الأسس والنظريات والوظائف ـ دار مجدلاوي، عمان، 2000، ص123.

10- الحقيل سليمان عبد الرحمن، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ـ أسسها، أهدافها ووسائل تحقيقها، اتجاهاتها، نماذج من منجزاتها ـ، دار اللواء، الرياض، 2004، ص85.

11- عبود عبد الغني، إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص35.

12- عبد الدائم عبد الله، التخطيط التربوي ـ أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ـ دار العلم، بيروت، 2006، الطبعة السادسة، ص99.

13- مطاوع عصمت إبراهيم، الأصول الإدارية للتربية، دار الشروط، جدة، 1005، ص66.

14- كنعان نواف، القيادة الإدارية، مطابع الفرزدق، الرياض، 2006، ص212.

15- سليمان حنفي محمود، الإدارة ـ منهج شامل ـ دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 2005، ص77.

16- شهلا جورج، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، دار العلم، بيروت، 2005، ص30.

17- المغربي كامل محمد، الإدارة ـ مبادئ، مفاهيم، وظائف ـ، مطابع لنا، الرياض، 2000، ص99.

18- عبد السلام أبو قحف، محاضرات في نظريات التنظيم والإدارة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص72.

19- عبد العزيز صالح بن حبتور، أصول ومبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص39.

20- عبد الصمد الاغبري، الإدارة المدرسية ـ البعد التخطيطي والتنظيمي المعاصر ـ، دار النهضة العربية، بيروت، 2000 الطبعة الأولى، ص47.

21- مهدي حسن زويلف، إدارة الأفراد ـ مدخل كمي ـ دار مجدلاوي، عمان، 2000، الطبعة الرابعة، ص73.

22- درة عبد الباري وآخرون، الإدارة الحديثة ـ المفاهيم، والعمليات، منهج علمي تحليلي، المركز العربي للخدمات الطلابية، 1994، ص40.

وسـائل الاتصال وعلاقتها بالعملية التعليمية..... مقاربة سوسيوإتصـالية

أ/حيدش سعد
باحث في سوسيولوجيا الاتصال
جامعة سعد دحلب البليدة

ملخص:

ساهمت وسائل الإعـلام والاتصـال في تغيير بعض النمـاذج السـلوكية، وأثرت بـذلك على منحـى الاتجاهـات والميـولات، كمـا ربطـت بشـبكاتها الاتصـالية العلاقـات البعيـدة فقربتهـا ومكنـت من رفـع سـقف المعرفـة وانتشـار المعلومـات، إلى جانـب أنهـا أسـقطت الأبعـاد الزمنيـة واختزلت المسافات، وقد استخدمت في كافة المجالات، فتوزعت في البيت والشارع. كما في أمـاكن العمـل، واسـتهدفت كـل الشـرائح الاجتماعيـة علـى اخـتلاف ثقافاتهـا وأقاليمهـا.. وباعتبار أن جل المؤسسات استفادت من هـذه التكنولوجيـا مثل الأفـراد، فإن النظـام التربـوي وعلى غرار المؤسسات الاجتماعية قـد حظي باهتمـام.إذ بوجـود هـذه الوسـائل داخل المؤسسـات التربويـة أحـدثت نوعـا مـن الانقـلاب علـى المفـاهيم التقليديـة، نتيجـة هـذه الثـورة الاتصـالية والإعلامية التي استعمرت العقول قبل الأوطان، وفي كل ذلك فقد حققت هدفها ولو نسبيا في تطـوير أسـاليب التعليم عالميـا وسـهلت عملياتـه البيداغوجيـة ومخططاتـه التقنيـة وأمكـن بنـاء إستراتيجية علمية في كيفيات استخدام هذه الوسائط.

مقدمة:

تشـهد وسـائل الإعـلام والاتصـال تطـورا مـذهلا أمـام تقـدم التكنولوجيـا الحديثـة، إذ لم يقتصر دور الدولة فقط على الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية، بل أصبح لوسـائل الإعـلام دورا هاما في سياسة التنمية للبلاد، وقد شكلت هذه الوسـائل مظهـرا حضـاريا يعكـس مـدى التطـور الحاصـل لـدى المؤسسـات المختلفـة، حيـث يتميـز دور الوسـائل الاتصـالية في محاولـة تكريس واقع جدي في المجتمع حسب رأي جان بودريار، الذي يظهر في التأثيرات المتعددة على القيـم والاتجاهـات الاجتماعيـة مـن ممارسـات ومعـارف وسلوكـات، دون إهمـال البعـد

الإيديولوجي، مع المحافظة على الوظائف العامة كدوره في عملية التعليم، الإعلام، الترفيه، إلى جانب ضرورة استغلال هذه الوسائل في خدمة التعليم ودعم نشاطاته العلمية والثقافية، إذ صارت العلاقة بينهما علاقة تلازمية لكون العملية التربوية هي عملية اتصالية في الاتساق ذاته، نظرا لارتباط عناصرهما وتطابقهما في نشاط فعلي، وبالنظر لهذه العلاقة الترابطية فإننا نستنتج أن حصول أي خلل في العملية الاتصالية قد يؤدي إلى تأثر في العملية التربوية، كما يشكل في الأخير اضطرابا وظيفيا في الاتصال التربوي ..

وتتّمفصل أهم النقاط في معالجة وظائف وخصائص وسائل الاتصال، حيث أعطت الثورة التكنولوجية للاتصالات بعدا استراتيجيا فعالا راعت فيه تخطي المسافات وفي كيفية دخول أعماق المجتمعات المختلفة فقربت البعيد وأزالت الحواجز وأصبحت المعمورة عبارة عن قرية على حد تعبير ماكلوهان بل أصبح الكل في شاشة صغيرة، كما حظيت هذه الوسائل بانتشار واسع في ظل العولمة الإعلامية من خلال الوسائط المتعددة، عكست خلال ذلك المجال التربوي كحقل خصب للتدريب على استعمال هذه الوسائل في إطار استخدام التقنيات الحديثة داخل المؤسسات التربوية، أي باستخدام كل هذه الوسائط التكنولوجية المعاصرة ويشكل هذا المسار أنماطا إضافية في إدخال هذه الاتصالات في المدرسة، وأصبحت بمثابة الضرورية اللازمة لتطبيق المحتويات التعليمية، ومشاركة المتعلم مشاركة فعالة، تبرز من خلالها قدرته وكفاءته في تفاعله إزاء هذه المقاربة.

المدرسة وعالم الاتصال:

يعرف أن عملية انتقال المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات معلوماتية تحدث في خط اتصالي، تشكل عملية تبادل خلالها وكذا تفاعل بين المؤسسات الاجتماعية تساهم وسائل الاتصال في الوعي الاجتماعي، نظرا للإنتاج وسهولة تدفق المعلومات وكثرتها وهو ما اثر على مؤسسات التنشئة، وأصبحت تتناول هذه المواد على معرفتها السابقة أشكالا مختلفة وقد أحدثت هذه الوسائل تغيرات في المعرفة وخلخلة في الفكر الاجتماعي فكان أول ميدان يتأثر بهذه التحولات هو المجال التربوي، الذي عرف تطورات مست جوانب اجتماعية ثقافية واقتصادية، وبرزت العولمة كإنتاج حتمي أفرزت ثورة تكنولوجية متعددة الاتجاهات، وبأن المدرسة لا توجد خارج التطورات وليست هي بمعزل عن الأحداث إذ تتعايش مع مختلف التنوعات والإفرازات التكنولوجية ولذلك فعملية الاتصال قائمة ومتداولة مع العناصر التربوية كمًا ومشهدًا، وتشكل الوظائف المؤسساتية جملة من التفاعلات والتغيرات العصرية، إذ بانفتاح هذه المؤسسة على التواصل الاجتماعي أصبح من الضروري دخول العالم من أبوابه

الواسعة وكذا بعده التكنولوجي[1].....أي يتجاوز مسالة التقليدية من (التلقين والحفظ) إلى مواكبة الاتصال والإعلام في التطبيقات التربوية لزيادة الكفاءة المهنية وتعبئة المواقف وتدريب المهارات وكسب سلوكات جديدة تتماشى والتطورات الحاصلة في المنظومة التربوية والارتقاء بالتعليم الالكتروني الذي أصبح يستخدم شبكة الانترنت كوسيلة لتزويد المعرفي والمعلوماتية ولتنمية الأسلوب العلمي لمحتويات البرامج التعليمية والنظام الاجتماعي للمؤسسة.

1-مفهوم العملية التربوية:

تساعد التكنولوجية العملية التربوية في تطبيق أحدث التجارب وتفسح المجال لعمليات التدريب والابتكار وتساهم في إخراج المدرسة من نفق التخلف وتهدف من خلال ذلك إلى تحديث المناهج وتطوير أساليب العمل التعليمي وتمكن المتعلمين من نشر الوعي وتجديد الفكر وصور الخيال إذ هناك من يحدد مفهوم العملية التربوية بأنها العلاقة التفاعلية بين المعلم والمتعلم والمنهاج الذي يحتوي مجموعة من الأحداث التربوية المحددة.....[2]

2-متطلبات تطبيق العملية التربوية:

تتوقف تفاعلات عناصر العملية التربوية على جملة من المعطيات حيث تبرز حالات المتعلم العقلية، الجسمية والنفسية كوظيفة يشتغل عليها المعلم الذي تحدد شخصيته ومعالم منطلقاته، إلى جانب طريقة التدريس وبقية الوسائل البيداغوجية التي يحتاجها المعلم في العملية التربوية، والتي تهدف إلى تطوير الكفاءات وتنمية القدرات وتتمثل هذه المتطلبات أو المستلزمات لتنفيذ هذه العملية في عدة عناصر أهمها.

2- 1/ **الطريقة أو الطرائق:** يقول جون ديوي أن المتعلم يأتي عن طريقة علاقته بالحياة وخلالها .....[3]

بمعنى التركيز على الخبرة المتواجد في الوسط، عن طريق التجارب واكتساب المهارات..ونتيجة لذلك فإن الأهمية الكبرى التي تتناولها التربية هي الطريقة التي يمكن تقديمها في التدريس أمام المتعلمين إذ بتشكيل نموذج فعال للتدريب تهدف من خلالها إلى إيصال المعلومات والمعارف إلى الطرف الآخر الذي هو المتعلم وتتنوع كيفيات الطرائق التي لها

---

[1] منال بورقبي: توظيف التعليم الالكتروني في الإصلاحات التربوية، مجلة جامعة بسكرة، منشورات دفاتر المخبر، عدد: 5/2009، ص202.

[2] وزارة التربية الوطنية: التربية وعلم النفس، تكوين المعلمين، مستوى2، ص 92.

[3] جون ديوي: المدرسة والمجتمع، ترجمة أحمد حسن الرحيم، دار مكتبة الحياة بيروت، ص55.

خصائص في تحقيق أساليبها ونتائجها المطلوبة ومن بين هذه الطرق طريقة الإلقاء طريقة الحوار، طريقة حل المشكلات، طريقة الوحدات وكذلك طريقة المشروعات المختلفة.

2- 2- **ركائز التدريس:** تتميز الأهداف التربوية في خاصتي الوضوح والدقة، إذ يكمن التدريس الجيد في طبيعة المتعلم، وكيفيات التعلم ومشاريعه فيما يقوم أيضا على أساس كسب التجارب واستثمار الخبرات وتكامل المواد العملية مع بعضها البعض، حيث يراعي المدرس في حجرة الصف الجانب البيداغوجي والوسائل المستخدمة فضلا عن خاصية الفروق الفردية بين المتمدرسين من حيث عملية التكرار والتنويع في الوسائل وتدرجها من السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المعقد مع ضبط الوقت وتحديد مجرياته..... [1]

2- 3- **الوسائل التعليمية ومفهومها:** يحدد إبراهيم مطاوع[2] الوسائل التعليمية بأنها<< هي كل أداة يستخدمها المدرس لتحسين عملية التعليم والتعلم وتوضيح معاني كلمات الدرس أي توضيح المعاني أو شرح الأفكار أو تدريب التلاميذ على المهارات أو تعويدهم على العادات أو تنمية الاتجاهات أو غرس القيم، دون أن يعتمد المدرس أساسا على الألفاظ والرموز والأرقام>> وتحدد بعض الآراء مفهوم الوسائل التعليمية على أن الوسيلة هي الأشياء التي يتفاعل معها المتعلمون لتحقيق تعليما أفضل وبسرعة اكبر وبكمية أكثر وتتميز هذه الوسيلة على أنها تساعد على توضيح الغموض وترفع الحيف عن الفهم، وتزيل المبهم وتذلل المعقد، وتشرح المفردات وتربطها بسابقتها كما تسعى إلى ترسيخ المعلومات والمعارف في الذاكرة نتيجة تطبيقها إلى جانب أنها تشد الانتباه وتشوق التلميذ إلى التألق مع الفكرة وتداولها والتأثر بها.

3-عناصر العملية التعليمية:

إن فعل التحولات الحديثة للمعرفة والتطورات الأخيرة للتكنولوجيا التي أصبحت تتدفق بشكل متلاحق ومكثف قلّ من يستطيع مواكبة هذه الموجات، إذ تعمل الإصلاحات المختلفة أن تأخذ بزمام الأمور والمبادرة ليتماشى وتطوراتها مع تقدم الزمن والمراحل، ومن بين هذه الحقول التي تعيش ديناميكية ضمن التغيير الشامل يأتي الحقل التربوي متمثلا في الإصلاحات التي تهدف إلى مواكبة التطورات الحاصلة في أبعادها الثلاثة كما في تكوين الإطار وكذا في تحسين البرامج والمحتويات عموما، إلى جانب الاهتمام بالعلائق المرتبطة بالمتعلم

[1] التربية وعلم النفس: مرجع سابق، ص94.

[2] المرجع السابق ص 94.

وفي هذا الإطار سنخصص لكل عنصر من هذه العناصر محورا نتناول فيه الخصائص والوظائف العامة في هذا الحقل على حد تعبير بيار بورديو عندما شكل هذا المفهوم في البنية الاجتماعية.

3- 1/ **المعلم وإيمانه بالوظيفة:** يوصف المعلم أنه ذلك المربي الذي يقوم بتدريس كل أو معظم المواد الدراسية يرتكز دوره في تهيئة الظروف التعليمية والعملية المناسبة لتلاميذه بهدف متابعة نموهم العقلي، البدني، المجال الحسي، الديني والاجتماعي النفسي والأخلاقي[1] ....

وتتميز وظيفة المعلم بالسهولة والمتعة وأحيانا بالمشقة والملل إذ تكون أعماله مرتبطة بالمدرسة وآفاقها التي تعطي له الحرية وترفع عنه القيود الاجتماعية، وتؤكد لديه رغبة في الإبداع والتطلع وفي الكيفيات التي يرغب في اختيارها لتقديمها لتلاميذه .

وتبقى مساحة المعلم كوسط مهني على درجة من الاستقرار والثبات لان الثروة البشرية مستمرة، ومهنة التعليم جارية على مر العصور وبالتالي المعالجة التربوية دائمة بديمومة الحياة، والمعلم الصادق والمحب لعمله يتكون لديه شعور بالإدراك العميق لهذه المادة أو لتلك، ويسمو بقدره ويصبح بشأنه لدى تلاميذه[2] الذين ينقسمون إلى فئات ثلاث: الأولى ممتازة تحتاج إلى المتابعة والفئة الثانية مترددة تحتاج إلى التشجيع والصقل، بينما الفئة الثالثة عاثرة حزينة تحتاج إلى الاطمئنان والتوجيه وهنا تبرز شخصية المعلم ودوره في معرفة هذه الحالات وكيفية تشخيصها ولا تأتي هذه المقدرة إلا بالممارسة والخبرة الطويلة إذ يشكل العمل المنظم لدى المعلم الطريقة المثلى للنجاح وتحديد الأسلوب المنهجي الذي يفتح أفقا كبيرا نحو التطلع لكسب المعارف والميول إلى النقد العقلي حتى يدرك الخيارات المتداولة في فلسفة مادته كما ينبغي أن يكون للمعلم خبرة بشؤون الحياة ليمتع تلاميذه بالحس الرفيع والذوق الجمالي ويعنى بالشخصية ومظاهرها ويوصف المعلم أيضا إنه يمثل الجسد الذي يصل المدرسة بالمجتمع ثم إلى الحياة عموما، كما يعتبر أفضل وسيلة اتصال بين التلميذ والحياة بمعنى أن المعلم الواسع الاطلاع يعرف مكنونات الحياة لطلبته ويوصلهم بخيط الطموح إلى المعاني الدائمة المملوءة بالروح التواقة، ويكون واسطة خير بين الكبار والصغار وبين العلم وهؤلاء الطلاب وكذا بين سحر الحياة وأطوارها.

3- 2/ **الوسائط المتعددة والمعلم:** تؤكد معطيات استعمال الوسائط على تراجع دور المعلم التقليدي كملقن للمعلومات وتحوله إلى مدعم وموجه للعمليات أي تمكن هذه الوسائل المتعلم

---

[1] حسن شحاتة وآخرون: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار اللبنانية، ط1 2003، ص 173

[2] مجدي عزيز إبراهيم: التقنيات التربوية، مكتبة أنجلو المصرية، ط2 2002، ص43

من الاستقلال في استغلال حاجاته والاعتماد على ذاته وكذا الاهتمام بمشكلاته والعمل على حلها، وتبرز إشارة المعلم بتفجير طاقات التلاميذ من خلال طرح الأسئلة والمناقشة لتحديد ردود أفعالهم ومستويات ذكائهم وموقف المعلم إزاء هذه الوسائط يكون حسب مقتضيات الحاجة المناسبة ودرجة استيعاب المعلومات من قبل التلاميذ، كما يراعى هنا المعلم الفروق الفردية خلال المناقشات والحوار الفردي أو الجماعي داخل الحجرة الصفية، إذ ترفع هذه الوسائط بعض الحرج على المعلم ويصبح بمثابة وسيط، إلا أنه يبقى قائد العملية في هذه العمليات فيقوم بشرح المفردات والمساعدة في تكملة البيانات إلى جانب يبقى المرجع الأساسي في ضبط النتائج النهائية وكذا كيفية استعمال هذه الوسائط وترتيب أولوياتها ..

كما يجب على المعلم ربط هذه الاستخدامات بالواقع وأن يراعي عامل الزمن والكيفيات التي يتم فيها تحقيق الهدف من الدرس وهذا لا يتأتى إلا بتمكنه من تركيب وتفصيل واستعمال وتحويل الوحدات الخاصة بالوسائل السمعية البصرية وإشراك التلاميذ في هذه العملية مثل عمل الفرق داخل الصف،[1] ونسجل ملاحظة هنا إن الكثير من المعلمين لا يستخدمون هذه الوسائل بشكل جيد وأحيانا تلغى من قاموسهم إزاء مواقف التدريس، كما يوجه انتقادا إلى السادة المفتشين الذين لا يرعون استخدام هذه الوسائل فضلا عن نقص في تأطير مثل الحصص التي تعالج هذه المضامين التي تهدف إلى استغلال الوسائل البيداغوجية وكيفية التركيز على السبل التي تمكن التلاميذ من تحقيق رغباتهم التربوية، ومساعدتهم في الوصول إلى الهدف بواسطة هذه الوسائط التعليمية.

وفي هذا الصدد تتجلى ضرورة المعلم في العملية الاتصالية التربوية في النقاط التالية:[2]

1/ المعرفة الجيدة مع إدراك التعلم الصفي

2/ قوة شخصيته في صقل المعارف ونقل التراث العلمي

3/معرفته بالمواقف التربوية وطريقته في التوجيه والمتابعة

إذ أن هذه الأدوار التي يقوم بها المعلم كالإخلاص والتواضع والشجاعة وحبه لمهنته، إلى جانب التسامح والاعتدال والصبر هي سمات رفيعة المعنى والمغزى، كما يكون للأخلاق دورا محوريا حول التهذيب للنفس وانعكاسه على المتعلمين، كما تعتبر الصفات الجسمية أمر يجعل

[1] عبد العزيز شرف: المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، دار الكتاب المصرية القاهرة، ط2، 1989، ص 75.

[2] مجد هاشم الهاشمي: الاتصال التربوي وتكنولوجيا التعليم، دار المناهج، ط1، 2001، ص75.

المعلم له احترام وتأثير في نفوس الأجيال، يضاف إلى ذلك جدوى الخطاب المدرسي الذي يتسم بالانضباط وروح المسؤولية، والتمتع من جانبه بالمهارات الفنية والسلوكات المنسجمة...[1]

3- 3/ **المتعلم وغاياته المعرفية:** لا يمكن أن توجد مدرسة بدون متعلم ولا يمكن برمجة منهاج التدريس بدون قراءة نفسية واجتماعية لهذا المتعلم، وقد تشمل العديد من الأسس التي تدفع بالمتعلم بان يهتم بعالمه الجديد، كما لا يمكن وجود المادة الدراسية بدون نشاطات بعدية تغير نفسية المتعلم، وتبعث فيه روح المبادرة إذ تراعى خصوصيات الطفل أو هذا المتعلم وفق تدرج المنهاج من حيث التجارب والخبرات، ومدى مشاركة المتعلم في الحياة بصورة ايجابية ويمكن إجمال حاجات المتعلم في هذه المرحلة بان يسعى إلى تحقيق حاجة الاستعطاف والحب والأمن وكذا الحاجة إلى التحرر من الخوف وتحقيق النجاح والى تقدير الذات والاستعانة بالتوجيه والإرشاد من قبل البالغين[2] ويشترط من جهة أخرى لإنجاح العملية التربوية أن يكون المربي محبوبا لدى التلاميذ ليتمكن من تبادل الشعور بينهما، إذ تزيد هذه التقاربات إلى الانفتاح، يحمل من خلالها القيم الاجتماعية التي يرسخها المربي في نفسية هؤلاء الطلبة، ومنه تتجلى عناصر الاختلاف والاشتراك بين المتعلمين في النقاط التالية:

- توجد فروق فردية في القدرات الفطرية، حيث لا يمكن أن نحسن من ظروف التلميذ الذي يكون ضعيفا في مستواه التعليمي إلا بمراعاة ظروفه النفسية والاجتماعية والإحاطة بهما ماديا.

- يكمن الاختلاف في الأمزجة المتقلبة والنفسيات، إذ قد لا يستطيع التلميذ استثمار قدراته ومواهبه، إلا في بعض الاستثناءات.

- الاختلاف يكمن في الظروف العائلية وهي نتيجة لتفوق التلميذ أو فشله، إذ أن الحياة الأسرية تعكس الطبيعة الاجتماعية التي ترافق التلميذ طيلة حياته الدراسية والمهنية.

- كثيرا ما يشترك التلاميذ في سمات جميلة مثل العفو في بعض الأحيان والمثابرة والانشغال المستمر وكذا حب التطلع إلى أعمال الآخرين ورسم بعض علامات الدهشة والتعجب عند اختلافهم لبعض الأشياء والمناظر وكل ما هو غريب عنهم، إضافة إلى أن التلميذ دائم التساؤل وملح عن الأسئلة عن الأشياء التي تحيط به ويحب التعرف عن الحاجيات التي يختلط بها وخاصة

---

[1] باولو فريري: المعلمون بناة الثقافة، ت: حامد عماد وآخرون، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2004، ص102.

[2] مصباح عامر: التنشئة الاجتماعية والسلوك ألانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة، ط2، 2003، ص143.

التي تتعلق بانشغالاته اليومية والمتصلة بعالمه الجديد[1]. ولعل هذا ما يدفعنا للحديث عن المواصفات المختلفة للعلاقة بين طرفي العملية التعليمية التعلمية.

3- 4/ المواصفات المتعددة للعلاقة بين الطرفين: يشير الكثير أن أبرز العلاقة الثنائية في صورتها التواصلية التي تحدث عادة بين المعلم والمتعلمين داخل الصف خلال الدراسة هي أحادية الجانب.

وهي كذلك على درجة من الدقة والتعقيد بحيث تتمظهر بشكل مختلف في كل مرة من حيث مضامينها وصيغها إذ يحدد من حيث مضامينها بأنها تتجلى في<< تداخل الجوانب الإنسانية بالجانب البيداغوجي والاتصالي الإعلامي، كما يكون للجوانب السوسيولوجي والسيكولوجي والوجداني والمعرفي الابستمولوجي..>>[2]

وقد نجد كل هذه المفاهيم داخل الحجرة الواحدة تتفاعل مع بعضها البعض تبرز في صيغة إنتاج القسمات الإنسانية من كرامة وحرية وعدالة وتسامح مع الأخر يتقاسمها الكل تتمثل في قسم الموضوعية للوجود الإنساني، إلى جانب ذلك يتمتع التلميذ أيضا بالمضمون البيداغوجي الذي يحتوي على بعده التواصلي في ثمرة التحفيز وعوامل الإيقاظ والتنشيط، وتفكيك حالة التمركز حول الذات والتفاعل مع الأدوار والخطاب والصور والوسائل جميع هذه النقاط تعطي علاقة تربوية مميزة لمهمات الروابط بين المعلم والمتعلم ضمن الجانب البيداغوجي، إضافة إلى البعد البسيكولوجي الذي تحتاجه العلاقة التربوية الاتصالية من حيث مراعاة الفروق الفردية وكيفية التوافق النفسي والميولات والمكتسبات المعرفية وتحديد الاتجاهات وكذا إثبات الذات والاستقلالية عن الآخرين، والارتباط بالعناصر المشجعة كالحب والاطمئنان والأمن ونبذ الخلاف والقلق والاضطراب، وبالجملة فان الاتصال بين الطرفين تتم في صيغة أنماط سياقية تبرز اللغة كوحدة رمزية آلية متموضعة في المفاهيم الاجتماعية والقيمية والإنسانية ....

من جهة أخرى يوضح مجد هاشم الهاشمي إن تفاعل التلاميذ مع معلمهم من خلال النشاطات والأدوار المتبادلة بينهما وقوة التأثر في مداخل الحوار كطرح أسئلة والاستجابة وأحيانا يتطابق الفعل البيداغوجي ليصبح المعلم عضوا كأحد التلاميذ المتمدرسين ضمن

---

[1] التربية وعلم النفس: مرجع سابق، ص87.

[2] العربي فرحات: أنماط التفاعل وعلاقة التواصل في القسم الدراسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2006، ص 116.

جماعة الصف، كما يتم في كثير من الفترات التمركز حول ذات المعلم وشد الانتباه إليه لأنه هو العنصر البارز والمؤثر في الآخرين...[1]

4-المنهاج والأسس العلمية في بنائه:

يعطي المنهاج صورة مؤكدة على محتويات المنظومة التربوية ويكرس بذلك مبدأ المقترحات الاجتماعية والثقافية، إذ يوازن بين المعطيات الواقعية وبين الإرث الاجتماعي كما يضع أطرا فلسفية ونفسية وأسس اجتماعية تساعد على تبرير الصيغ المناسبة لمقررات التنشئة الاجتماعية، التي تعكس القيم الإنسانية والاجتماعية والتراث الحضاري لنسق معين، كما يسعى هذا المنهاج إلى توطيد العلاقات بين هذا الإرث الاجتماعي للمجتمع وبين التطورات الحاصلة نحو المستقبل تحافظ بذلك الأجيال على هويتها الثقافية ومتفتحة في الوقت نفسه عن الآخر من غير تفكك أو انحلال في بوتقة فرضيات الأخر المختلف باسم العولمة والحداثة ....

والمنظومة التربوية تراعي هذه الاستراتيجيات التي يكرسها المنهاج إذ تحافظ على التوازن والانفتاح البيئي للتربية والثقافة وتبقي على قواعد أنساقها الاجتماعية مرتبطة بالتحولات تكنولوجيا الاتصال المتنوعة، لكي تواكب المكتسبات المعرفية الحديثة وابرز التقنيات المعاصرة، إذ نجد أن الحراك الاجتماعي يشهد تحولات مستمرة في مختلف أبعاده وبالتالي المدرسة هي جزء من النسق العام تتأثر وتؤثر في الحياة الاجتماعية وهي لا تبقى منعزلة عن التغيرات الحاصلة ولا تشذ عن المراحل المتعاقبة في المجتمعات الحالية والمدرسة هي صورة مصغرة للحياة الاجتماعية تعكس أوضاعها على التأثيرات الخارجية وهي تتجدد عبر الحقب من أجل إعطاء طابع يتلاءم مع ضرورة المرحلة ومتغيراتها، وهو الشرط اللازم الذي يسعى المنهاج الحديث إلى تطبيقه لمواكبة التقدم العلمي والإنتاج لتكنولوجية الاتصال والإعلام.

وباعتبار أن المناهج في حقيقتها هي مرآة عاكسة للحياة الاجتماعية، تهدف إلى تحديد الأفق وتسعى إلى إعداد الناشئة للمستقبل كما تراهن هذه المناهج على توطين المجال المعرفي وتطوراته لذا هي تتأسس على جملة العناصر الرئيسية تعتبر ركائز متضمنة أبعادا مختلفة...[2].

4- 1/ البعد الحضاري والثقافي للمجتمع: من الطبيعي أن ينسج المنهج من الطبيعة الاجتماعية للمجتمع، وأن يؤسس على المبادئ العامة الثقافية الاجتماعية حيث تهدف هذه المبادئ إلى إبراز

---

[1] مجد هاشم الهاشمي: مرجع سابق، ص82.

[2] محمد زيدان حمدان، المنهج أصوله وأنواعه ومكوناته، دار التربية الحديثة، عمان، ط1، ص63.

فلسفة المجتمع في الحياة وتسجل طموحاته وآماله المستقبلية وتشكيل الرموز الثقافية التي يتعاطاها هذا المجتمع والمكونة لرأسماله ضمن الحقول المختلفة، أي أن المناهج الدراسية هي واجهة المجتمع المحلي تعكس رؤيته وفلسفته في المثل العليا والقيم والمعتقدات والتقاليد والمعرفة والاتجاهات والأفكار وكذا التصورات وأساليب التفكير، والمدرسة ما هي إلا جزء من هذا المجتمع الكبير، فهي تشتق فلسفتها من المعرفة الاجتماعية وتستمد روحها المادية والمعنوية من الكيان الأصلي والراهن الاجتماعي ويجمل بنا أن نذكر أنه يجب ربط العلاقة بين المضمون التربوي داخل المدرسة والتفاعلات الخارجية المستوطنة في الفضاء الاجتماعي.

4- 2/ **البعد الفلسفي الأيديولوجي:** إن المعطى الأساسي لفلسفة المنظور التربوي تستوحي من الأنظمة الأخرى كالنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في إطار نسق الأدوار المتكاملة، حيث تتشكل النماذج للمواد التعليمية وجميع الأنشطة المقررة في النظام التعليمي، كما تسجل حاجة المرحلة ومدى عمق هذه المواد والنشاطات في الحياة التربوية وغاياتها المستهدفة وهذا ما يفسر تعدد المناهج بتعدد الأيديولوجيات ومنظومة القيم الاجتماعية لكل بلد، حتى وإن اشتركت في بعض الخصائص والتقت في بعض العناصر المشتركة، إلا أن التفاوت يبقى في بعض النقاط الجوهرية، إذ أن المدرسة هي الجهاز الأيديولوجي للدولة حسب تعبير العالم ألتوسير.

4- 3/ **البعد العلمي المعرفي:** ينسحب على الحقل المعرفي كل ما يتم داخل النظام الأكاديمي والبحث العلمي، واختيار المقاربة النظرية والإطار المنهجي، وكيفية تركيب المادة العلمية كأهداف وانسجام واتصاف معنوي وتكامل بين البنية الخاصة والعامة، إذ بهذا الأسلوب يمكن أن نكون المتعلم المطلوب والنموذج المرغوب فيه، وفي ذات السياق على غرار التحولات التي تفرضها المرحلة من تحديد ومواكبة يفترض أن تكون كذلك المواد المعرفية ذات بعد تطوري يتماشى مع المتغيرات العصرية بحثا عن المثير والجديد والدسم الذي يتلاءم مع المرحلة وهي مهمة الجهات المسؤولة المنوطة بالنظام التربوي...[1]

4- 4/ **البعد السيكولوجي:** يفترض عند برمجة المواد والأنشطة التعليمية أن يراعى في ذلك خصائص المستهدفين من التلاميذ وتشكل هذه النماذج من الأنشطة على حسب سن هؤلاء التلاميذ وميولاتهم ورغباتهم الاجتماعية والنفسية، لذلك فإن المناهج هي في حقيقتها ترجمة لمحتويات تتناسب وخصائص الفئة المتعلمة المقصودة تعكس مرحلتها زمنيا لأن الغاية هي كيف

[1] أحمد حسين اللقاني: المناهج بين الطريقة والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، ص68.

ننتج إنسانا متكامل القوى العقلية والنفسية والجسمية، باعتبار أن هذه المناهج هي وسائل مرحلية تقتضي أن تعكس وجهة الطبيعة الاجتماعية التي يتفاعل معها هذا النظام التربوي..

وبمنظور آخر نؤكد على أن المواد التعليمية لها بعد استراتيجي على المدى القريب والبعيد فمن المنتظر أن تحتوي جملة الأطر النظرية وتعدد المفاهيم التي تتواءم مع المدركات العقلية والاستعدادات النفسية لهؤلاء المتعلمين، والقريبة من محيطهم الاجتماعي والثقافي لتسهيل عملية تطبيق ما يمكن تطبيقه من مفاهيم ونشاطات التي لها علاقة بالمعايشة المحلية لفئة المتمدرسين ...[1]

5-النقد الموجه لمحتويات المنهج الدراسي:

من خلال الملمح لمخرجات هذا المنهج يتضح أن الاعتبارات الموجهة تختلف عن الواقع إذ نجد أن الاختلافات تكاد تتعدد كلما تعمقنا في كل نشاط، إذ يفتقد إلى الضبط فضلا عن السطحية والعموميات، ويرجع خبراء التربية ذلك إلى عدم وجود مؤسسة إستراتيجية تعبر عن منبع الفكر لمشروع المجتمع، كما يحول الأمر دون تحقيق أهداف حقيقية إلى فوضى الإصلاحات والترقيعات المتكررة وضغط بعض الجهات الفاعلة في هذا الحقل، والانشغال على الهوامش بدل الاهتمام بالمتن الأصلي والانشغال عليه، وكذا تهميش العوامل المحيطة بهذه المدرسة ومؤثراتها إضافة إلى انعدام الاهتمام بناتج هذه المؤسسات التربوية ومخرجاتها الفنية أي دراسة مدى نجاعة ومفعول هذا المنهاج امبريقيا.

ويشخص المهتمون بالفعل التربوي[2] عناصر الاختلافات الواردة في مقتضيات المشروع، والنقائص المتوخاة في الأهداف والمرامي التربوية من أهمها:

1- عدم الثبات على مرجعية في الإطار النظري والأساليب المنهجية وتحديد تصورهما ومقوماتهما.

2- فقدان علاقة انسجام وتكامل بين محددات المجتمع وحاجياته المتجددة وبين محتويات المنهاج المقرر.

3- لم يشر المنهج إلى مواصفات المخرجات لهذا المتعلم، أي كيفية الملمح العام الذي يكون عليه المتخرج في نهاية كل مرحلة تعليمية.

---

[1] المرجع السابق، ص69.

[2] التربية وعلم النفس، المرجع السابق، ص80.

4- سرعة التحولات السياسية والاقتصادية وتطور الوسائل التكنولوجية والعملية لم يواكبها المنهاج ولم يساير السياقات المعرفية والاتصالية التي يعرفها العالم (عدم مواكبة اهتمامات المجتمعات الحداثية) .

5- قلة الانسجام والتكامل بين مضامين وحداته وحتى في أنشطة المادة الواحدة.

6- عدم الاتساق بين أهداف البرامج التعليمية وبين مكونات برامج التكوين.

7- السرعة في مسالة التعميم للأنظمة وللمفاهيم دون الاعتماد على صيغ التجريب والمتابعة والتشخيص للعوامل المختلفة المؤثرة والمكونة.

الاتصال التربوي:

تتوسع آلية تكنولوجيا الاتصال والإعلام في كل التخصصات فغطت بذلك كل المساحات، وشكلت عوامل مساعدة لعملية التواصل وسهلت انتشارها بسرعة في مختلف القضايا الإنسانية وغيرها، مما أدت هذه الحركية إلى توسع دائرة التصنيع والمخابر وتعدد الاشتراكات والتباحث لتطوير تفاعلات المنافسة العلمية في عملية الاتصال بين عمالقة التكنولوجيا ... وتكمن أهمية هذه الوسائل في التأثير على الأفراد والمجتمعات لما تتضمنه من أداء الرسالي، حيث يشير الأستاذ أحمد بدر إلى هذه الأهمية بقوله: << أنها من الناحية التطبيقية قد تستخدم للتأثير الانفعالي وتطويع الناس وتوجيههم نحو فكرة معينة[1]. ولما كان انتشار هذه الوسائل وتعميمها على كل المراكز الحيوية، فإن استخدام وسائل الاتصال في المؤسسات التربوية يشكل مرحلة هامة لتطوير المناهج وكذا اختراق ايبستمولوجي للمفاهيم القديمة، حيث أثبتت التجربة أن تأثير الوسائل على العلمية التربوية من حيث الجهد والوقت والإدراك والفهم والأهمية، وتبين أن العملية التربوية جوهريا ما هي إلا العملية اتصالية نظرا لتشابه عناصر كلا العمليتين، إذ أمكن بهذه الوسائل الحديثة تجاوز العمليات التقليدية ومضامينها بعدما كان تأثيرها مقتصرا على الجماهير، وهذا ما يدل على أن تطور استخدام هذه الوسائل في العلمية التربوية كان هدفه ابتكار إستراتيجية حديثة تتناسب مع سياسة المنظومة التربوية، ويعرف لميسيدين تكنولوجيا التعليم على إنها عبارة << تطبيق المبادئ العلمية خاصة نظريات التعليم لتحسين التعلم>>[2] ويقصد بها استخدام أهم التطورات التقنية الحديثة في المؤسسات التربوية لتوسيع دائرة المعارف وتزويد قاعدة التعلم المتعددة.

---

[1] أحمد بودربالة: أهمية استخدام تكنولوجيا الإعلام في العملية التربوية، مجلة منتدى الأستاذ، قسنطينة، العدد2/2006، ص30.

[2] المرجع السابق، ص31.

الاتصال وآليات التربية الحديثة:

تشكل عملية التوسع للوسائط الاتصالية عاملا جوهريا لفتح آفاق رحبة في عالم التربية والتعليم، ونستشف من خلال التطورات الحاصلة عبر شبكات الفضائية والأقمار الصناعية والانترنت قد أعطت هذه المعطيات مفاهيم جديدة أثرت في المفاهيم التقليدية للحقل التربوي، ونظرا للاحتكاك العلمي الاستراتيجي تجاوزت بعض المفاهيم مراحلها الزمنية، وهذا ما نتج عن تأثر التربية بعالم تكنولوجيا الاتصال وكيف تصبح هذه الوسائل تمارس نجاحها عبر الآليات والفرص المتاحة في شتى الميادين العلمية والثقافية .

وفي منعطف فك العزلة عن المدرسة [1] أمكن من تدخل هذه الوسائل في التربية لتطوير العملية التعليمية التعلمية، ونعتبر المدرسة في هذه المرحلة حلقة دعم للنشاطات والحقول العلمية، والاتصال ما هو إلا هذه التكنولوجيا الحديثة، وبذلك تصبح المؤسسات التربوية مكملة لبقية المؤسسات الأخرى الثقافية منها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما لزم الأمر على المدرسة أن تواكب تنمية هذه الحداثة من المعدات الإعلامية والاتصالية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والتربوية إذ في هذا المنظور تسعى هذه الوسائل إلى تسهيل العملية التعليمية وتساعد الأفراد على اتخاذ القرار بدون خروج الهدف التربوي عن نسقه وبهذه الحالة تعتبر المدرسة أيضا حقلا إعلاميا تؤدي رسالة تربوية إلى المجتمع العام، ونستنتج بعض العناصر في مرحلة تكامل هذه الوسائل مع الوسط التربوي كما يلي:

1- إعطاء أفق علمي حول ما يتداول في الوسط التعليمي من مناهج وطرائق بيداغوجية .

2- ابتكار موضوعات مستحدثة تتناسب مع أشكال هذه الوسائل كالإذاعة المدرسية، التلفزيون التربوي وكذا الكمبيوتر، الانترنت.

3- تعطي هذه الوسائل طرق ونماذج جديدة في المنهاج وطرائق التدريس، وتساعد على التحلي بالحوار وتبادل النقاش، كما تحدد مهام المواد العلمية ضمن الوسائل الاتصالية الملائمة.

4- تزود الوسائل الإعلامية الأفراد بالمعلومات وتغير في نمطية تعليمهم ورقابتهم وتربطهم بعالم التكنولوجيا المخبرية والمراكز البحثية.

---

[1] فرانسوا لسلي ونقولا ماكاريز: وسائل الاتصال المتعددة(ملتيميديا) ت فؤاد شاهين عويدات للنش، بيروت، ط، 2001، ص78

5- ربط الحياة المدرسية بالحياة الاجتماعية والصناعية بواسطة استعمال هذه الوسائط الإعلامية.

الثورة الهادئة للمعرفة الاتصالية التربوية:

بلا شك فإن المعرفة الاتصالية قلبت موازين الأطر التنفيذية للتربية وأخضعت كل محتوياتها إلى رؤية نقدية وأصبحت المباحث التربوية تشكل حقيقة معرفية للوصول إلى نتائج أكثر تمثيلا للواقع، إذ نجد الثورة الهادفة للمعرفة عرفتها بعض البلدان المتقدمة تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة التي حفزت على امتلاك المؤسسات التربوية على التنظيم الآلي وشرعت في سنة 1996م بتغطية أغلبية المدارس بشبكة الانترنت وفق مخطط تراتبي يهدف إلى تخطي أزمة المعرفة التكنولوجيا، وتحويل السياق النظري إلى حقل تجارب في التربية دون احتكار عالم التكنولوجيا على الشركات الصناعية والإدارية[1]. كما تدعمت مدارس فرنسا في نفس الفترة بالأجهزة الحاسوبية وتجسيد المشروع الشبكي في الحقل التربوي، في خضم هذه الثورة تأتي الملتيميديا لتناهض النصوص النظرية وتكملها من جهة ثانية وتستثمر في الموسوعات الورقية ويتضح هذا في المداخلات والمحاضرات العلمية، حيث تساهم المنظمات الآلية في التعليم لدقائق الإحصائيات ويصبح الطالب مستقلا في عمله تنقيحا واصطلاحا...

كما تؤكد الحقائق أن التكنولوجيا لها دور فعال في تحديد التطورات الاجتماعية، إذ يكشف في كل حالة اجتماعية تأثيرات تقنية وأجهزتها العملية[2] وينحاز البعض بأن تطور التكنولوجيا واستثمارها في مجالات شتى يعكس الوجه الاجتماعي وتطور نماذجه، فعلى أثر التحليل السوسيولوجي يكتشف مدى الترابط ألعلائقي بين الصورة التقنية والملمح الإنساني الاجتماعي، والتربية بدورها تزود الفرد بمعارف ومهارات تساهم في تكوينه وتنمي فيه الملكة النقدية، وهو ما يفتح له تجاوب مع الأسئلة المعرفية التي يثمنها الاتصال والإعلام..

إذ أن التربية تؤسس لغة الفرد ورموزه وتطور فيه الحوار والفكر الاتصالي الذي يحدد بدوره المفاهيم المستخدمة في تصنيع هذه التكنولوجيا الاتصالية التي تساهم هذه الأخيرة في نشر التراث الثقافي، وهو ما أدى في سنة 1996م أين وقع الرئيس الأمريكي كلينتون على تحرير القيود القانونية للاتصالات بقاعة المطالعة للكونغرس بأن يكون باستطاعة أي شخص أن يطلع على جملة المعارف المكتبية في أجهزته الخاصة.

---

[1] فضيل دليو وآخرون: البحث في الاتصال، عناصر منهجية، مخبر الاتصال، قسنطينة، ط1، ص61.

[2] مجد عزيز إبراهيم: التقنيات التربوية، مرجع سابق، ص15، ص18

معوقات الاتصال التربوي:

خلال عبور الرسالة من المرسل (المعلم) إلى المستقبل (التلميذ) تتعرض إلى بعض العراقيل، حيث تكمن هذه المعوقات في التشويش الهندسي أو النفسي أو التشويش الدلالي وبظهور هذه العوامل الطارئة التي تشكل عائقا لوصول الرسالة صافية، فإنه وجب أخذ الاحتياط لسلامة العملية الاتصالية ويذكر محمد محمود الحيلة بعض هذه العوائق من أهمها:[1].

1- **عدم رغبة الطالب:** إن انعدام الرغبة في الدراسة من قبل الطالب تؤدي إلى انقطاع الاتصال بين المعلم والتلميذ وكذا بين التلميذ والمادة العلمية .

2- **غياب الخبرة السابقة:** إن تناسب الدروس وترابطها يؤكد صدق المعلومات ويقوي الذاكرة وتتكامل الخبرات الشخصية السابقة عند التلميذ فبإنعدامها تنتج علامات قصور في الفهم والإدراك نظرا لتفكك مفاصل المحور، إذ قد تكون الخبرة السابقة معيقا لوصول الرسالة إلى التلميذ.

3- **أحلام اليقظة**: إن الشرود الذهني نتيجة الإرهاق أو صعوبات تلقاها التلميذ حول الدرس أو هناك شكل نفسي قائم في ذات المتعلم، وكل هذه العوامل تؤدي بالتلميذ للهروب بذهنه نحو عالم أفضل يصنعه من خياله، والحل الوحيد هو متابعة المعلم المتعلمين بالأسئلة والمناقشة للحد من الشرود الذهني.

4- **الفوضى المعممة:** تسبب الفوضى عائق أمام الاتصال حيث يصاب المتعلم بالملل والتراخي عن أداء واجبه والمتابعة لدروسه.

5- **وجود عاهة**: إن أي نقص في أعضاء الحواس يؤدي بالمتعلم إلى فقدان شهية المتابعة وتصبح لديه عقدة وضعف في قدرة التعلم.

6- **المناخ السيئ:** إن عدم الراحة وتفاقم الأمراض لدى المتعلمين يؤدي كل ذلك إلى عدم الاستمرار والسيطرة على مجريات الدرس، لأن تلك المعيقات تسبب عدم الإدراك وبالتالي فقدان عملية الاتصال.

7- **المنظر المزعج للمعلم:** إن ارتباط الهيئة الوظيفية بالتعليم هي بيت القصيد إذ شكل المعلم وهندامه وتعامله يمكن التلاميذ من متابعة الدروس ويحدث العكس إذا كان هذا المعلم لا يهتم بهذه الأشكال فقد ينفر التلاميذ وينزعجون منه وبالتالي عدم الاهتمام بالدرس ومنه ضياع عملية الاتصال وفقدانها.

---

[1] محمد محمود الحيلة: تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، دار السيرة، عمان ط1، 2000، ص91.

وظائف وسائل الاتصال وأهميتها بالنسبة للعملية التربوية:

تتمثل وظائف وسائل الاتصال والإعلام في التغير والهيكلة للمؤسسة والأفراد على حد سواء، ومن أهم هذه الوظائف كالتالي: [1]

1- **الوظيفة الإخبارية:** هي نشر وإعلام الجماهير بصفة موضوعية، ويحدد ذلك (أوتوجروت) أن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها، وفي نفس الوقت فالإعلام تعبير موضوعي، وليس ذاتي من الجانب القائم بالاتصال الإعلامي سواء كان تلفزيونيا أو إذاعيا أو مشتغلا بإحدى وسائل الإعلام .

2- **الوظيفة التربوية**: تتميز وسائل الإعلام والاتصال بدورها نحو التربية والتعليم إذ تزود الأفراد بمعلومات حديثة فضلا عن نشر النصائح والإرشادات الصحية في حق المؤسسة التربوية، وإذاعة موضوعات وأنشطة تهتم بالقيم الاجتماعية والحضارية وعلاقتها بالنظام والتفاعلات.

3- **الوظيفة التنموية:** تشارك وسائل الإعلام في تنمية المجالات الحيوية الاقتصادية منها التخطيط والبرامج الاجتماعية كالتوعية والإرشادات والإعلانية، ويلعب الإعلام دورًا في تفعيل القطاعات التنموية الأخرى وكيفية المساهمة في الإستراتيجية الأمنية والاقتصادية للبلاد.

4- **الوظيفة الترفيهية والاستمتاع:** يذكر الكاتب محمود فهمي أن وسائل الإعلام تهدف نسبة كبيرة منها في التسلية وإيناس.....، كما كتب الأستاذ ناصر لعياضي كتابا خصصه لثقافة التسلية في وسائل الإعلام، وعلى الرغم من تحفظ على وظيفة الترفيه نظرا لما تمرره من مسائل تتعلق أساسا بالمعتقدات والعادات والتقاليد فضلا عن النقد للاتجاهات السياسية والاجتماعية وهذا ما يسمى بالإبرة تحت الجلد، هي دس مضمون فكري اجتماعي في قالب ترفيهي فكاهي **(مونولوج)**. وهو الأمر الأخطر في التنظير الإعلامي .

الخاتمة:

يتبين من خلال مما سبق في هذا العرض الوجيز إن الوسائل الاتصالية لها دور كبير إزاء العملية التربوية حيث حددها شعباني مالك[2] بأنها تساعد المعلم في تطوير مواقفه التربوية وتساهم في تحسين مستواه وأدائه المهني، كما تعمل أيضا على ترقية وظيفته من ملقن إلى مخطط ومقوم للعملية التعليمية، إضافة أنها تدعم مفهوم العملية التربوية وتحسن من دورها عموما، وتهدف أهمية هذه الوسائل كذلك بالنسبة للمتعلم في ترسيخ المعلومات في ذاكرته

---

[1] شعباني مالك: وسائل الإعلام في التربية والتعليم- مجلة مخبر جامعة بسكرةع5/2009، ص 260.ص261.

[2] نفس المرجع السابق، ص 265.

وتختصر له العلاقة اللغوية، كما تنوع من فهمه وإدراكه للمواضيع من خلال المشاهدة الكيفية والكمية وتسعى إلى ترغيبه في التعلم بوجود هذه المفاهيم بشكلها المحسوس المادي، التي تحفز على كسب المعارف والمهارات لكي تمكنه في الأخير من تعديل سلوكاته وتنميتها، كما توظف أيضا على استرجاع معلوماته بمجرد استعراض هذه الوسيلة أمامه وفي السياق ذاته تقوم هذه الوسائل بتبسيط هذه المعارف من خلال ما تتضمنه المادة العلمية، حيث تبرز أهميتها كذلك في نقل وتوصيل المواقف التربوية، وكل المعلومات والاتجاهات والمهارات التي تحتويها تلك المادة، كما لها دور في ربط العلاقة بين الثقافة الإعلامية بالأبعاد التربوية في تفاعل مستمر يدعم الخصائص البيداغوجية.

إذ إن استخدام الوسائل الاتصالية في المجال التربوي أصبحت لها أهمية كبيرة لما أملته الظروف التكنولوجية تماشيا مع التطورات الحديثة، وأن هذه التقنيات دخلت كل المؤسسات الصناعية والإدارية فبالأحرى أن تتوسع قاعدتها في الحقل التربوي الذي تتعدد خدماته وتتوزع مهامه البيداغوجية، حيث إن استعمال هذه الوسائل في التربية ليس معناه التخلي عن مهام المعلم ودوره، لأن العملية الاتصالية تهدف إلى تطوير النظام التربوي وتسهيل عملياته البيداغوجية، وفي هذه الحالة تدفع التدابير إلى إنشاء مخطط تقني وإستراتيجية علمية في كيفيات استخدام هذه الوسائط والتعامل معها بصفة ثابتة وليست عشوائية لأن البحث العلمي أساسه الانضباط والتفكير، وان صفة هذه الوسائل تتحكم في الموضوعات والبرامج، لما لها قوة التنسيق والتركيب والتصفيف وهي وسيلة اقتصادية في الوقت والجهد والمال، تعمل على دعم المشروعات التربوية وتجسد استثمارها، كما لها دور في تحسين الأداءات التعليمية بالنسبة للمعلم، وتحفز على الإدراك والفهم وتجلب الانتباه وتنهض بدافعية المتعلم إلى جانب أنها تعمل على تبسيط المواضيع والدروس المتضمنة في المادة العلمية، فتقرب البعيد بذلك وتوضح المبهم وتبين الغامض لتؤدي في الأخير مضمون الرسالة التعليمية.

الاتصال الداخلي ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي في المؤسسة الجزائرية

أ / رضاوية جازية
جامعة الجزائر-

ملخص النص:

يشهد العالم تحولات عميقة في تركيبة المؤسسات الاقتصادية تمثلت في النمو السريع والعولمة والانفتاح على اقتصاد السوق، ومع هذه الأوضاع وجدت المؤسسة الجزائرية نفسها مجبرة على الاستجابة والتكيف والاندماج في حركة الاقتصاد العالمي والتفتح على المحيط التنافسي، لهذا دخلت هي الأخرى في سلسلة من التغيرات الجذرية على غرار مختلف دول العالم بغية استعادة توازناتها الاقتصادية الكبرى. إلا أن عودة الروح التنموية والسعي إلى ركب قطار النمو لن يتم دون الحسم في عدة مسائل تحتاج إلى إعادة النظر في طرق التنظيم والتسيير.

فرغم المحاولات التي تبنتها الدولة من أجل التقدم الصناعي والاقتصادي، إلا أنها لازالت تشكوا من نفس المشاكل والعراقيل التي كان لها انعكاس مباشر على الفعالية الاقتصادية، هذا لأنها ركزت على الجوانب التقنية وهمشت الجانب الإنساني ناسية أهمية المورد البشري كعنصر فعال لتحقيق إستراتيجية المؤسسة. هذه الأخيرة باعتبارها تمثل تكامل جهود مواردها البشرية فهي تحتاج إلى تفاعل مستمر بين هؤلاء، ولكن هذا التفاعل لا يمكن أن يتم دون وجود عنصر هام جدا وهو **"الاتصال"**.

وموضوع الاتصال يندرج ضمن المواضيع التي ترتبط بالعنصر البشري والتي تلعب دورا أساسيا في تحسن الأداء ورفع الإنتاج ويرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بموضوع **الرضا**. ولتقييم فعالية الاتصال في المؤسسة لابد من التركيز على مدى الجودة التي يتمكن بها نظام الاتصال الرسمي من مقابلة المطالب الرسمية للتنظيم من جهة، وضرورة النظر إلى ما يمكن أن يحققه الاتصال الغير رسمي من تأثير على سلوك العمال من جهة أخرى. فقد رافق الأوضاع التي مرت بها المؤسسة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال ظهور جو اجتماعي ونفسي مضطرب لا يبعث أبدا على الارتياح

وهذا بفعل تغيير أنماط التسيير وعلاقات العمل والتي أثرت سلبا وبشكل واضح على العلاقات الاتصالية داخل المؤسسات. وهذا ما أثبت فعلا أن مشكل المؤسسة الجزائرية يتمثل في نظام الاتصال المرن وغياب شبه كلي للاتصال الفعال، مما دفع إلى تفشي مظاهر الاستياء والتذمر وعدم الرضا لدى العمال. وعليه نسعى من خلال هذه الورقة إلى تسليط الضوء على المشهد الاتصالي في المؤسسة الجزائرية وعلاقته بمشاعر الرضا الوظيفي لدى العمال.

مقدمة:

إن المتتبع لمسار الجزائر الصناعي والاقتصادي يلاحظ أنه مر بعدة مراحل تميزت كلها بظروف وخصائص ومشاكل معينة وهذا بسبب الإرث الذي خلفه الاستعمار والذي كان له الانعكاس السلبي والواضح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. إلا أن الدولة الجزائرية سعت جاهدة لتحديد أسباب هذا العجز وسد النقص الذي يعتري كيان مؤسساتها، فركزت على الجوانب المادية والتقنية فقط ناسية أن العنصر البشري هو من أهم عناصر الإنتاج والذي تقع على عاتقه مهمة تحقيق الجودة وتحسين المردود ونقل المؤسسة من حالة التدهور إلى حالة الازدهار الإنتاجي.

ويعتبر موضوع الاتصال من بين المواضيع التي لم تلاق الاهتمام اللازم من طرف الدولة خصوصا في تلك الحقبة التاريخية التي عقبت الاستقلال، وهذا نظرا للاعتقاد الخاطئ الذي كان سائدا آنذاك وهو أن الرفع والنهوض بالاقتصاد الوطني يتطلب توفير بنية تحتية قوية وصلبة باقتناء الوسائل والآلات التكنولوجية المتطورة والمواد الأولية ذات الجودة العالية دون العناية الكافية بالمورد البشري.

ولكن مع التغيرات الاقتصادية الراهنة بات على المؤسسة الجزائرية وضع نظام تسييري أكثر فعالية يرتكز أساسا على مفهوم الإنسان كفاعل اجتماعي مركزي، وترجمت المؤسسات هذا الاهتمام عن طريق محاولة إشباع الحاجات والرغبات التي يسعى العامل إلى تحقيقها لاسيما توفير جو اجتماعي ملائم وتحقيق نظام اتصالي فعال يتماشى وتطلعات العمال. وفي ظل هذه الوضعية أصبح الاهتمام بالعامل البشري وسبل تحفيزه وكسب رضاه أمرا ضروريا وحتميا.

ولكي تضمن المؤسسة رضا مستخدميها عليها الاهتمام إلى جانب العوامل المادية بالعوامل المعنوية والتي تتمثل في السير الحسن لعمليات الاتصال وتحسين العلاقات الإنسانية بين الإدارة والعمال لاسيما كافة الموظفين في مختلف الفئات في السلم الإداري.

وضمن هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى تبيان واقع الاتصال الداخلي في المؤسسة الجزائرية والكشف عن بعض جوانب القصور وما وقع ذلك على اتجاهات العمال ومواقفهم من العمل، وهذا من خلال البحث عن أهمية الاتصال الرسمي والغير رسمي في تحقيق الرضا الوظيفي لدى مختلف الفئات المهنية في السلم الهرمي للمؤسسة.

1- تحديد المفاهيم:

أ- **الاتصال:** الاتصال هو عملية نقل أو تحويل فكرة ما من شخص (مرسل) إلى شخص آخر (مستقبل) وذلك بنية تغيير سلوكه، وهو عملية تفاعل مشتركة بين طرفين إما شخصين أو جماعتين أو مجتمعين لتبادل فكرة معينة عن طريق وسيلة معينة. واصطلاح الاتصال مشتق من الكلمة اللاتينية Communis وتعني المشترك أو المشاركة، أو الوصول إلى الشيء وبلوغه. ويدل حديثا على المعلومة المرسلة المتبادلة بين فردين أو أكثر في مجال معين قصد تحقيق التفاعل بشكل عام. أما في المجال الإداري فهو يشير إلى إنتاج أو توفير أو تجميع البيانات و المعلومات الضرورية لاستمرار العملية الإدارية ونقلها وإذاعتها بحيث يمكن للفرد أو الجماعة إحاطة الغير بأمور أو أخبار أو معلومات جديدة، أو التأثير والتعديل في سلوك الأفراد والجماعات أو توجيهه وجهة معينة[1].

ويعرف على أنه « مجموعة من العلاقات الشاملة لكل مجالات التفاعل التنظيمي، والتي تتم في شكل تعبير مقصود للمؤسسة »[2]. في حين يعرفه G.A.C.Brown بأنه: « قدرة الفرد أو الجماعة على نقل مشاعره أو اتجاهاته لشخص آخر أو جماعة أخرى بواسطة رموز أي لغة مكتوبة أو إشارات أو تعابير»[3]. أما B.F.Skinner: فيرى أنه « السلوك الشفهي أو الرمزي للرسائل بقصد التأثير على المستقبل »[4].

ب- **الاتصال الرسمي:** هو ذلك الاتصال المنطقي والمخطط مسبقا والذي يمر عن طريقه الحقائق والمعلومات في المنظمة، وهو تلك الاتصالات التي تستخدم خطوط السلطة الرسمية والتي تتم في إطار القواعد التي تحكم المؤسسة وتتبع القنوات والمسارات التي يحددها بناء التنظيم الرسمي، وتسير إما في الاتجاه النازل أو الصاعد أو الأفقي، ومن أهم وسائله:

---

[1] عبد العزيز، خواجة، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي للعمل، دار غريب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 151.

[2] فضيل، دليو: اتصال المؤسسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 30.

[3] لطفي، طلعت إبراهيم: علم اجتماع التنظيم، مكتبة غريب، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص 29.

[4] ناصر، دادي عدون: الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص14.

المقابلات، الاجتماعات، المغلقة أو العامة والمؤتمرات، المكالمات الهاتفية، المجلات الصادرة عن المؤسسة، التقارير السنوية والشهرية الملصقات والمناشير....[1]

ج- **الاتصال الغير الرسمي:** هو ذلك الاتصال الذي يقوم على أساس العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العاملين داخل المنظمة، يحدث خارج المسارات الرسمية المحددة لعملية الاتصال، وهو ينقسم إلى اتصال يتفق مع أهداف الاتصال الرسمي والذي يؤيده المديرون لأنه يسهل مهامهم، واتصال لا يساير أهداف الاتصال الرسمي والذي يحاربه المديرون لأنهم يعتبرونه عائقا. وهناك من يقول أن الاتصال غير الرسمي يعتمد على وجود العلاقات الإنسانية بين الإدارات والأفراد في المؤسسة، وهو مكملا لدور الاتصال الرسمي، ولكنه قد يستخدم للتشويش على الإدارة ويستغل لأغراض شخصية. وحسب عبد الغفار حنفي فإن الاتصال غير الرسمي هو الاتصال الذي يتم بين الأفراد والجماعات بدون قواعد رسمية محددة واضحة، وهو يمتاز بسرعته مقارنة مع الاتصال الرسمي. كما أنه يتم بطريقة غير مرتبطة بالتنظيم الرسمي ولكنها تجد لنفسها منفذا للاتصال داخل هيكل التنظيم الرسمي[2].

د - **الرضا الوظيفي:** يستخدم مفهوم الرضا للإشارة إلى عدة معاني فقد يدل على مدى اقتناع الأفراد بظروف عملهم، أو إلى مجموع المشاعر التي يشعر بها الفرد اتجاه عمله، كما قد يشير إلى الإشباع الذي يحصل عليه من عمله. ويعرفه مركز البحوث بجامعة Michigan بأنه ذلك الارتياح الذي يستخلصه العامل من الأوجه المختلفة لانتمائه إلى المشروع[3].

أما **جورج فريدمان** فيرى أنه نوع من التكيف الظاهري السطحي يخفي وراءه اختلالا في التوازن الحقيقي للعمال، ولقد أكد هذا الأخير مع زميله Pierre Naville على التعريف السابق، وذهبا إلى أن هناك مؤشرات للرضا الوظيفي منها ارتفاع مستوى الإنتاج، انخفاض معدلات التغيب وانخفاض دوران العمل[4]. أما **أحمد ماهر** فيرى أنه يدل على: « الاتجاهات النفسية للعاملين اتجاه أعمالهم، ومدى ارتياحهم وسعادتهم في العمل، على الأخص بالنسبة للعناصر الأساسية في العمل مثل: سياسة المنظمة، فرص النمو والترقي...»[5]. في حين عرفه

---

[1] *Constantin, Lougovoy : L'information et la communication de l'entreprise, édition P.U.F, paris, (sans date), P 64.*

[2] عبد الغفار حنفي: السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص ص 510- 511.

[3] لطفي، طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص 135.

[4] جورج فريدمان، بيار نافيل، رسالة في سوسيولوجية العمل، الجزء 2، تر: حسين حيدرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1975، ص ص 179- 183.

[5] أحمد، ماهر: السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، ط 7، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 43.

Victor Vroom بأنه: «الاتجاهات المؤثرة على الأفراد اتجاه عملهم وأدوارهم المهنية ». وذهب إلى أن هناك 5 عوامل هامة تؤدي إلى الرضا وهي: الأجر، الطاقة المبذولة في العمل، إنتاج السلع والخدمات، التفاعل الاجتماعي والمكانة المهنية. ويرى فروم أن الأجر والمكافآت المادية تعتبر المصادر الهامة للرضا الوظيفي.

ويذكر W. Daniel أنه من الضروري التمييز بين مفهوم الرضا عن العمل ومفهوم الرضا في العمل، فقد يكون العمال راضون في عملهم ولكن ليسوا راضين عن العمل نفسه[1].

ومما سبق نفهم أن الرضا يعني شعور العامل بالارتياح الناجم عن الجو الاجتماعي للعمل وسياسة التنظيم داخل المؤسسة خصوصا ما يتعلق بطرق وأساليب الاتصال المستخدمة. فالرضا الوظيفي ما هو إلا تعبير عن الموقف الذي يتبناه العامل اتجاه عمله واتجاه الظروف التي يعيشها في محيط العمل، وبالأخص اتجاه العناصر الأساسية في العمل مثل: نظام الاتصال المتبع ونوعية العلاقات القائمة بين الموظفين في مختلف المستويات.

2-دور وأهمية الاتصال في المؤسسة:

يعتبر الاتصال من بين المواضيع الهامة التي لا تزال تستقطب اهتمامات العديد من الباحثين والدارسين في العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم الإدارة والاتصال، لما له من أثر بالغ الأهمية في تحقيق أهداف المؤسسة. إذ يعد أحد الدعائم الرئيسية التي ترتكز عليها المؤسسة ضمن خططها واستراتيجياتها العامة لتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية. وهو عملية محورية متكاملة تعمل على تحقيق التفاعل ما بين الإدارة والعمال وبين العمال فيما بينهم، وبهذا لا يمكن تصور أي تنظيم بدون اتصال. وفي هذا السياق يؤكد Benois Denis بقوله أن: « المؤسسة لا وجود لها إلا بالاتصال »[2].

وانطلاقا من المدرسة الكلاسيكية في الفكر الإداري إلى مختلف المدارس الإنسانية وصولا إلى مختلف الدراسات الحديثة، نجد موضوع الاتصال يأخذ أهمية خاصة في المؤسسة باعتباره أداة مكملة للعملية الإدارية. فالاتصال الفعال هو مفتاح نجاح المنظمة وعليه يتوقف بقاؤها وبدون اتصال لا يعرف الموظف ماذا يعمل زملاؤه ولا تستطيع الإدارة تلقي المعلومات التي تحتاجها، ولا يستطيع الأفراد إيصال حاجاتهم ومشاعرهم إلى الآخرين، وبالتالي يستحيل

---

(1) Victor Vroom, Work and Motivation, New York: John Wiley & Sons, 1964. نقلا عن: لطفي، طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 135- 136.

(2) Benois, Denis : Introduction aux sciences de l'information et de la communication, Les éditions, Paris, France,1995, P120

تحقيق التفاعل والتعاون بينهم، وهذا كله يؤدي حتما إلى انهيار المنظمة... بالإضافة إلى ذلك يعمل الاتصال على الربط بين أهداف المنظمة وأهداف الأفراد والجماعات، وهناك علاقة طردية مباشرة بين الاتصال من ناحية وبين الرضا الوظيفي والإبداع والالتزام الوظيفي من ناحية أخرى.

وفي الواقع لا يوجد خلاف حول أهمية الاتصال الجيد بين الأفراد سواء داخل المنظمات أو خارجها، لأن الاتصال الفعال يساعد على تنمية العلاقات الاجتماعية وروح الجماعة، كما يحس العاملين بأهميتهم ودورهم في إنجاح كافة المشاريع، لأن تجاهل العامل الإنساني من شأنه أن يؤدي إلى الإحساس بالاستياء والإحباط، مما ينعكس سلبا على المردود. وتشير التجارب أن عدالة الإدارة في معاملة موظفيها ليس كافيا إذا ما لم يصحب ذلك شرح وافي للتعليمات والقرارات المتخذة بكل نزاهة، مما يقطع الطريق على مروجي الإشاعات والأخبار الكاذبة التي تعكر صفو علاقات العمل. كما أن الاتصال الفعال يتوقف على الاعتراف بالتباين في أسلوب التفكير بين المستويات الإدارية العليا وبين أولئك الذين هم في أدنى مستوى التسلسل الإداري.

3-واقع الاتصال في المؤسسة الجزائرية:

تميزت المؤسسة الجزائرية بعدة خصائص منذ الاستقلال، وتعود هذه المميزات إلى الاتصال في أكثر من عامل، ولكي نفهم الاتصال في ظل التنظيم الجزائري لابد من استعراض المراحل التي مرت بها المؤسسة على اختلاف أنواعها بدءا بمرحلة التسيير الاشتراكي مرورا بإعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات ثم الخوصصة. فتجربة التسيير الاشتراكي بالرغم من الجوانب الإيجابية التي جاءت بها كأول تجربة للتسيير، إلا أنه صاحبها عدة صعوبات حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، كغياب الاتصال وعدم فهم المعلومات والقرارات من طرف العمال، مما خلق فجوة عميقة بين قمة الإدارة والقاعدة[1]. كما ترتب عن هذه التجربة تشويهات في ممارسة التسيير والتي ترجع إلى الأساليب البيروقراطية، وكان هذا مصدرا للنزاعات وانقطاعات في الاتصال، وفوضى في التسلسل الإداري. بالإضافة إلى هذا فإن فكرة المشاركة العمالية لم تتحقق حيث أكد الباحث **محمد مبتول**[2] على أنه كثيرا ما يصبح مجلس العمال مجلس الإطارات والمشرفين، أما العمال المنتجون فيبقون بعيدين عن المشاركة الفعلية. نتيجة لكل هذه المشاكل ظهرت فكرة الإصلاحات الاقتصادية، وسياسة إعادة الهيكلة التي كانت تهدف إلى القضاء على ظاهرة

---

[1] الفضيل، رتيمي:المنظمة الصناعية بين التشئة والعقلانية: الدراسة النظرية، الجزء1، دار بن مرابط، الجزائر، 2009، ص210.

[2] يوسف، عنصر، الإشراف والتنظيم الصناعي في الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص ص 116- 117.

البيروقراطية وتدعيم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، ولقد انعكس ذلك على الإطار الاتصالي حيث أعطيت أهمية للنقابات وأصبح للعامل الحق في الدفاع عن حقوقه، وتعزز بذلك موقف الاتصال الصاعد بعدما كان يقتصر على الاتصال النازل والأفقي. ولكن على الصعيد العملي ظلت أغلب المؤسسات الجزائرية تعاني من اختلالات على المستوى التنظيمي، مما أثر سلبا وإلى حد كبير على عمليتي التنظيم والتسيير، فالتجزئة التي تعرضت لها المؤسسات الكبرى لم تحسن من وضعية الاتصال داخل المؤسسة الصغيرة الجديدة، حيث أدى ذلك إلى عدم التنسيق بين هذه المؤسسات وظهور نوع من الغموض لدى العمال فيما يخص طريقة الاتصال مع بعضهم البعض أو مع الإدارة، فهذه التجزئة أدت إلى فرض نمط الاتصال النازل فقط[1].

نتيجة لهذه الأسباب لجأت الدولة مرة أخرى إلى خصخصة بعض المؤسسات كمحاولة لتمكين المؤسسة الجزائرية من الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق بإدخال الإصلاحات المناسبة في مختلف المجالات، وتأتي في مقدمتها الإصلاحات المتعلقة بالتنظيم والتسيير والاتصال والتحفيز... والاهتمام أكثر بالعلاقات الاجتماعية المهنية مع توفير جو سليم وملائم للعمل.

4- البيروقراطية كنموذج للتنظيم وأثرها على الاتصال في المؤسسة الجزائرية:

إن النموذج البيروقراطي من سمات المجتمعات الصناعية، لهذا فمما لاشك فيه أن أبرز ما ميز المراحل التنظيمية السابقة التي مرت بها المؤسسة الجزائرية هو إتباع البيروقراطية كنموذج للتنظيم والتسيير، لما لهذا التنظيم من مزايا في وضوح القوانين والإجراءات، ووحدة التوجيه والقرارات، بالإضافة إلى خطوط السلطة الواضحة والعلاقات الرسمية التي تنفي العلاقات الغير رسمية في العمل نظرا للعقلانية التي يتميز بها.

غير أن هنالك منظور سلبي حول هذا النموذج تبناه Michel Crozier[2] حين وجه إليه بعض الانتقادات كالصرامة القاسية التي يحدد بها محتوى المهام، والعلاقات بين المهام وشبكة العلاقات الإنسانية الضرورية تجعل الاتصالات صعبة بين العمال، فالتنظيم البيروقراطي وما يفرضه من احترام لخطوط السلطة والاتجاه الواحد للمعلومات من أعلى إلى أسفل، يجعل المعلومات الحقيقية التي توجد في القاعدة لدى المنفذين أبعد ما يكون عن السلطات العليا في هرم الإدارة وهذا نتيجة لعدة عراقيل بيروقراطية تفرض على الفئات الدنيا، سواء بالبطء الذي يتميز به خط الاتصال أو الانقطاعات التي من الممكن أن تحصل فيها نتيجة احتكار

---

[1] الفضيل، رتيمي ، مرجع سابق، ص ص 212- 213.

[2] Michel Crozier : Le phénomène Bureaucratique, Seuil, 197 et . et Edgar Morin, Max Weber autres : Argument La bureaucratie, ed UGE, 1975. نقلا عن ناصر، دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 136- 137

المعلومات والاحتفاظ بها في مستويات معينة قبل وصولها إلى القمة أو العكس، أو ما تفرضه هذه المستويات الوسيطية من تغييرات وتأويلات التي يمكن أن تطرأ على الرسائل الاتصالية لتصل في النهاية إلى المستقبلين وهي مفرغة من محتواها الأصلي.

هذه الوضعية المذكورة أعلاه وبكل ثقلها تنطبق على المؤسسات الصناعية الجزائرية، ففي الوقت الراهن لا تزال المؤسسة الجزائرية تتميز بنظام الاتصال المرن ومحدوديته وغياب شبه كلي للاتصال الفعال، وكذا محدودية المعلومات، بالإضافة إلى تعرض الرسائل الاتصالية إلى التحريف والتغيير قبل أن تصل إلى مستقبلها، واحتكار المعلومات التي تدخل ضمن الخطط الإستراتيجية للمؤسسة، بالإضافة إلى سوء حركة انتقال المعلومات سواء عموديا أو أفقيا وعدم عودتها في كثير من الأحيان (Feed- Back) وهذا ما سينعكس حتما وبشكل سلبي على اتجاهات العمال ومواقفهم من العمل ومن ثم على مستوى رضاهم الوظيفي.

5-محددات الرضا الوظيفي في المؤسسة:

يندرج موضوع الرضا الوظيفي ضمن المواضيع الأكثر أهمية في مجال علم النفس الاجتماعي ذلك لارتباطه بالعديد من المتغيرات، ويعتبر من أكثر المفاهيم غموضا لأنه عبارة عن حالة انفعالية ضمنية يصعب قياسها ودراستها بكل موضوعية بالرغم من تعدد طرق قياسه، ونظرا لاعتباره في كثير من الدراسات كمتغير مستقل يؤثر على سلوك العمال، وأحيانا أخرى كمتغير تابع يتأثر بعوامل مرتبطة بالعمل وظروفه كالأجر، الإشراف، "**نمط الاتصال**" المتبع وهو ما نحن في صدد تحليله في هذه الدراسة... ولعل غموض هذا المفهوم يكمن في صعوبة تحديده تحديدا دقيقا نظرا لتداخله مع بعض المفاهيم السيكولوجية المشابهة كالدافعية والروح المعنوية[1].

بهذا يمكن اعتبار الرضا كمتغير يمثل محصلة مختلف المشاعر التي تكونت لدى الفرد اتجاه عمله، وبهذا نفهم أن درجة الرضا تعبر عن الناتج النهائي لدرجات الرضا عن مختلف الجوانب التي يتصف بها العمل الذي يشغله. وتجدر الإشارة أنه لا يمكن أن يكون رضا الفرد عن جانب معين من جوانب العمل الفرعية كافيا للدلالة عن رضاه عن الجوانب الأخرى. فمن خلال هذا البحث تأكدنا من أن الرضا عن الاتصال الداخلي ببعديه الرسمي و الغير الرسمي ما هو إلا جانب من جوانب العمل المعنوية، في حين الرضا العام لا يتم إلا بعد إشباع كل من الحاجات المادية والمعنوية وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

---

[1] مصطفى عشوي: أسس علم النفس الصناعي والتنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 133.

6- تجسيد فكرة مفهوم الرضا الوظيفي في المؤسسة:

مما لاشك فيه أنه لا يمكن إجراء دراسة امبريقية في العلوم الاجتماعية دون تحديد المفاهيم محل الإشكال، كما أنه لا يجب أن نغفل أن المفاهيم العلمية هي مفاهيم مجردة ليست ملموسة في الميدان، وعليه أردنا من خلال هذا البحث تجسيد مفهوم الرضا الوظيفي في الواقع وذلك ببناء نموذج خاص بالاعتماد على فكرة كل من: Rymons Boudon و Paul Lazarsfeld من أجل قياس المفاهيم وتوظيفها وفق منطق رياضي مبني على جملة من الأبعاد والمؤشرات والدلائل

لقد حاولنا من خلال هذا النموذج تطبيق فكرة قياس مفاهيم: الاتصال الداخلي باعتباره متغير مستقل والرضا الوظيفي باعتباره المتغير التابع. بحيث كل مفهوم قمنا بتخصيصه إلى بعدين وهذا بحكم مستواهما العالي (المجرد) وهما بعد رسمي وغير رسمي بالنسبة للاتصال وبعد ذاتي وتنظيمي بالنسبة للرضا. بعدها قمنا باختيار وانتقاء المؤشرات القوية والملائمة طبعا لترجمة تلك المفاهيم إلى مستوى ملموس من الواقع، مع العلم أن تلك المؤشرات لم تأت من عدم وإنما لديها خلفية سوسيولوجية تعود إلى نظرية معينة أو إلى باحث اجتماعي معين تحدث في الموضوع أو تناوله من زاوية معينة. وأخيرا قمنا بتكوين الدلائل بهدف بلوغ عامل قياس وحيد، حيث قمنا بتجميع المؤشرات التي اخترناها سابقا (مؤشرات المتغير التابع) إلى صنفين وهذا استنادا إلى بعض المقاييس الذاتية والموضوعية لقياس الرضا الوظيفي.

من خلال هذا النموذج نكون قد طبقنا منهجية مهمة جدا وهي منهجية **"آلان توران"** المتعلقة بإبداء الرأي والمواقف والتي ترتبط بموضوع الرضا، فانطلاقا من الدراسات التي أجراها حول موضوع **"الوعي العمالي"** تأكد من حقيقة جلية مفادها أنه من الصعب جدا علينا معرفة رأي العامل وموقفه من العمل بشكل مباشر، بل علينا وضع عدة بدائل ومؤشرات لمعرفة فيما إذا كان العامل راض أو غير راض لأن المواقف سوف تكون دوما سلبية وهذا نظرا لطبيعة النفس البشرية والتي تميل دوما نحو المواقف السلبية بخصوص العمل.

7-الاتصال نحو إستراتيجية جديدة لتحقيق الرضا الوظيفي في المؤسسة الجزائرية:

يعتبر الاتصال أحد الأدوات الهامة التي تعتمد عليها المؤسسة في تفعيل العنصر البشري، كما أنه يعتبر محور العلاقات الإنسانية التي من شأنها دفع التعاون إلى أقصى حد له بين العاملين وتحفيزهم للعمل بفاعلية، مما ينمي شعورهم بالرضا. وعليه نستنتج أن هنالك تأثير واضح للاتصال الداخلي على مشاعر الرضا الوظيفي، فالاعتماد على نظام فعال للاتصال

يخلق لدى العمال الإحساس بالرضا ويعمل على رفع معنوياتهم حيث كلما اعتمدت المؤسسة على نظام القنوات المفتوحة للاتصال وفي كل الاتجاهات كلما أحس العامل بالرضا.

ولتقييم فعالية الاتصال في المؤسسة لابد من تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال بعدين هامين ومتكاملين، وذلك بالتركيز على مدى الجودة التي يتمكن بها نظام الاتصال الرسمي من مقابلة المطالب الرسمية للتنظيم من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة النظر إلى ما يمكن أن يحققه الاتصال الغير رسمي من تأثير على سلوك العمال بإشباع بعض الحاجات والرغبات دون إغفال العلاقات الإنسانية بين العاملين، بحيث لا يمكن أن نولي الاهتمام بجانب على حساب الجانب الآخر ولابد من توفير عوامل تكاملية بين الاتصال الرسمي والغير رسمي.

أ- **الاتصال الرسمي والأبعاد الذاتية للرضا الوظيفي:** إن البعد الذاتي للرضا الوظيفي يتعلق بالفرد ذاته ويشمل كل من حاجاته الغير مشبعة الناتجة عن عدم فعالية الاتصال الرسمي من قدرات ومهارات الإتقان والانضباط ومهارة الإنجاز، بالإضافة إلى مجمل ردود الأفعال ومشاعر الولاء والانتماء والتقدير واحترام الذات، ومجمل مواقف واتجاهات العامل نحو عمله والتي تعبر عن مستوى أدائه وإنجازه... كل هذه المؤشرات تم استنباطها من الأرضية النظرية للدراسات والبحوث السابقة وبالاعتماد كذلك على بعض المقاييس الذاتية والموضوعية لقياس الرضا الوظيفي: كمقياس وصف العمل (JDI) ومقياس منسوتا و ثرستون وطريقة برجن... وكما ذكرنا سابقا فإن هذه المؤشرات منها ما يتعلق بتقسيم الحاجات والتي تتبع سلم الحاجات الإنسانية التي وضعها **أبراهام ماسلوا** و**دافيد ماك كليلاند** والتي إن توفرت فإنها تحقق الرضا، ومن خلالها يمكن الحصول على بيانات عن ما يحققه نظام الاتصال الرسمي المتبع في المؤسسة من إشباعات لمجموعة من الحاجات المختلفة لدى العامل. أما المؤشرات التي تتعلق بالأداء ومستوى الإنجاز فهي تقيس الآثار السلوكية وردود الأفعال التي يبديها العامل والتي تعبر عن دلالات الرضا من عدمه.

وبتطبيق هذه الإجراءات إمبريقيا وإسقاطها على المؤسسة الجزائرية تأكدنا من أهمية الاتصال الرسمي. بحيث كلما زاد الاتصال الرسمي كلما ازدادت مشاعر الرضا لدى العمال، في حين كلما فقدت الاتصالات الرسمية فعاليتها واعترتها بعض النقائص كلما تقلصت مشاعر الرضا عكس ما كان متوقع، وهنا يفتح المجال أمام الاتصال الغير الرسمي ليلعب دوره في المؤسسة. ويمكن تعزيز موقفنا هذا من خلال جملة من المؤشرات:

أولا: يلعب الاتصال الرسمي دور **"العوامل الوقائية"** التي تقي العامل من مشاعر عدم الرضا وتحميه من السخط الناجم عن مشاعر الاستياء، وهذا بالمطابقة مع **نظرية العاملين لفريدريك هرزبرغ**. هذه العوامل ترتبط ببيئة وظروف العمل داخل المنظمة فحينما تكون هذه العوامل

غير ملائمة فإنها تؤدي إلى عدم الرضا، ويعتبر توافرها بشكل جيد ضروري لتجميد مشاعر الاستياء وعدم الرضا. ويقول هرزبرغ أنه كلما غابت هذه العوامل ظهرت مشاعر الاستياء وعدم الرضا وكلما زاد ظهورها زاد التحفيز والدافعية والرضا[1].

ثانيا: يعمل الاتصال الرسمي على إشباع وتلبية بعض "**الحاجات**" التي تحقق الرضا والتي تحدث عنها كل من **أبراهام ماسلوا** و**دافيد ماك كليلاند** وهذا بالمطابقة مع **نظرية الحاجات الإنسانية ونظرية الحوافز الداخلية** كالحاجة: إلى الانتماء، التقدير، الإنجاز وتحقيق الذات. ويتجلى ذلك في: العلاقة التفاعلية للتغذية العكسية الناجمة عن الاتصال الصاعد: فكلما زاد الاتصال الصاعد كلما شعر العامل بـ: **الانتماء** وبأنه جزء لا يتجزأ من المؤسسة. فالفرد عندما يشعر أنه مرتبط بالمؤسسة لما تتسنى له فرصة نقل آرائه إلى أعلى المستويات يخلق لديه شعور بالانتماء إليها، وهذا ما سيشعره أيضا بأنه عنصر فعال يسهم في تحقيق نجاح المؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أن انتقال المعلومات من أسفل إلى أعلى تبقى ضرورية لكلا الطرفين، فالمؤسسة التي تعمل على تشجيع تدفق المعلومات إلى أعلى بكل سهولة وبدون عوائق يكون لدى رؤسائها رؤية شاملة لما يحدث بداخلها مما يجعل القرارات الصادرة أكثر صوابا (و هذا ما أشار إليه **ميشال كروزييه** في تحليله لمنطق الاتصال في الحلقة المفرغة). ومن جهة أخرى فإن إتاحة الفرصة للعمال لإبداء أرائهم وتقديم اقتراحاتهم والاستماع إلى شكاويهم يعمل على تطوير شخصياتهم وتقوية روح المسؤولية ويحققون بذلك حاجات المستوى الثالث والرابع والخامس من سلم ماسلوا للحاجات الإنسانية وهي حاجات الانتماء وتحقيق الذات والإنجاز والتي بإمكانها تحقيق الرضا الوظيفي.

فعالية نظام الإعلام والاتصال له تأثير كبير على الجو الاجتماعي للمؤسسة: بحيث هنالك علاقة طردية قوية بين الشعور **بالتقدير** ومدى توفر المعلومات الضرورية والكافية عن كيفية سير العمل، بحيث كلما توفرت للعامل كافة البيانات والنظم الجديدة كلما أحس بأن المؤسسة تقدره وتهتم به، في حين إن حدث عكس ذلك قلت ثقافة العامل عما يحيط به وتقلصت درايته بكل ما يحدث في المؤسسة نتيجة عدم تلقيه المعلومات الجديدة الصادرة من الهيئات العليا فإن ذلك يقلل شعوره بالتقدير والثناء. ولما كان الرضا عبارة عن عملية تتقيد بتلبية الحاجات البشرية المستمدة من طبيعة الإنسان فإن مستوى الإشباع في هذه الحالة يتعلق بتحقيق حاجة المستوى الرابع لسلم ماسلوا وهي حاجة احترام الذات، وتحقيق هذه الحاجة مهم لتحقيق الرضا الوظيفي كونه يبعث لدى الفرد شعورا بالثقة في النفس واحتراما لذاته وقدراته، وهي تتضمن كذلك شعوره بأهميته بالنسبة للآخرين ومدى حاجة الآخرين له،

[1] عبد العزيز، خواجة مرجع سابق، ص 206.

فعندما يشعر الفرد بأنه موضع اهتمام وتقدير الآخرين فإن شعوره هذا سيكون دفعا لعمله، وسوف يشعره بحالة من الرضا والاستقرار في العمل.

ثالثا: يعمل الاتصال الرسمي على إبراز بعض "**المواقف الإيجابية**" التي تظهر في سلوك العمال كردة فعل عن حالة الرضا: كالانضباط، الالتزام بمواقيت العمل وإنجاز المهام، روح التعاون والمبادرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الانضباط والتهاون هما بمثابة دلالات عن الرضا من عدمه، فكلما أحس العامل بالاستياء وعدم الرضا كلما قل انضباطه وتهاون في أنجاز مهامه ويرتبط ذلك بفعالية الاتصال الرسمي من حيث سرعة وصول المعلومات أو تأخرها، بحيث كلما تأخر وصول المعلومات إلى المرؤوسين كلما شعروا بعدم الرضا، لهذا على المؤسسة الجزائرية السعي إلى إيصال المعلومات الواردة في الوقت الذي يحتاجها العامل لأن أي تأخر في المعلومة قد يؤدي إلى عدم الرضا. ويمكن القول بأن عدم تأخر المعلومات يعد من العوامل الوقائية (المرتبطة بسياسة المؤسسة) التي إن توفرت بشكل جيد تمنع بروز مشاعر الاستياء بالمطابقة مع نظرية هرزبرغ.

رابعا: أن التزود بالمعلومات هي حاجة ضرورية للعامل فكلما توفرت وبشكل كافي كلما أدى ذلك إلى تقليص مشاعر عدم الرضا لديه، ويكون التزود بالمعلومات عن طريق **المصادر الرسمية** بالدرجة الأولى نظرا لمصداقيتها كونها لا تتأثر بأسلوب الإشاعة والتحريف. حيث كلما كان مصدر التزود بالمعلومات رسميا كلما أدى ذلك إلى الشعور بالرضا. أما الاستعانة بالمصادر الغير رسمية فقد ينتج عن نقص الإعلام الرسمي في المؤسسة الجزائرية وضعف موجة الاتصالات الرسمية، الذي يتم من خلال أسلوب الزملاء والجماعات الغير رسمية التي تجمعهم العلاقات الإنسانية الناتجة عن التفاعل المستمر فيما بينهم. إن هذه العلاقات قد تكون مصدرا للرضا ولكنها قد تتأثر بعامل التشويش لأن تداول المعلومات عن طريق الجماعات الغير رسمية غالبا ما يؤدي إلى تحريفها وتشويهها مما يشعر العمال بالاستياء لأن ذلك سينعكس مباشرة على مستوى أدائهم.

ومن النتائج السوسيولوجية المهمة التي توصلنا من خلال هذه الدراسة هي أن مصادر التزود بالمعلومات من طرف العمال ليست نفسها مصادر الاستفسار عنها في حالة عدم الفهم. فالعمال يفضلون تلقي المعلومات من **مصادر رسمية** وهذا نظرا لمصداقيتها والوثوق بها بطبيعة الحال ذلك لأن الاتصال الرسمي هو الوحيد الذي يضمن وصول المعلومات بصورتها الحقيقية ويغلق باب الشائعات والتأويلات التي قد تشوه مضمون الرسالة الاتصالية، ولكن لما يتعلق الأمر بالاستفسار في حالة عدم فهم تلك المعلومات الصادرة من الجهات الرسمية فإنهم يلجأون إلى **المصادر الغير رسمية**. ويمكن تفسير هذه الوضعية وهذا التناقض من الناحية السوسيولوجية

على ضوء عدة أبعاد تنظيمية واجتماعية. فعدم فعالية الاتصال الصاعد تدفع العمال إلى تجنب استخدام الوسائل الرسمية نظرا للخضوع للمبادئ البيروقراطية التي تعرقل انتقال المعلومات إلى أعلى، لهذا يسمح المجال الاجتماعي الذي يحدده طابع التفاعل والعلاقات الإنسانية لفرص الاتصال الغير رسمي بين الزملاء كأسلوب للفهم والاستفسار.

-**من الناحية التنظيمية:** إن عرقلة عملية انتقال المعلومات التي تتضمن أسئلة العمال وانشغالاتهم من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا من أهم الأسباب التي تدفع بالعمال إلى تجنب استخدام الوسائل الرسمية كالإدارة والمسؤول المباشر للاستفسار، فقد يكون خط الاتصال طويل مما يؤخر وصول الاستفسارات في الوقت الذي يود العامل الحصول على الأجوبة، أو العراقيل التي تفرضها صرامة النظام البيروقراطي الذي تحدث عنه

ميشال كروزييه* والتي قد تعيق حركة انتقال المعلومات إلى أعلى. ولأن العمال هم بأمس الحاجة إلى الإجابة عن كثير من التساؤلات المتعلقة بالعمل كالأهداف والاستراتيجيات والخطط المستقبلية خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، فإن لم تصلهم المعلومات بالطرق الرسمية سوف يسعون إلى اكتسابها بالطرق الغير رسمية.

-و يمكن تفسير ذلك من خلال البعد الاجتماعي: بحيث أن الاحتكاك والتفاعل المستمر والعلاقات الإنسانية الحسنة التي تجمع العمال بزملائهم قد تهيئ الظروف الملائمة لفرص الاتصال الذي يفتح المجال أمام العمال للحديث والتكلم عن أهم انشغالاتهم وتساؤلاتهم وأهم النقاط التي يعانون منها لبسا أو نقصا في المعلومات، فأسلوب الزملاء الذي يعتبر كمصدر غير رسمي للاستفسار يعتبر من المصادر السريعة والتي لا يتحرج منها العمال أثناء طرحهم لمختلف التساؤلات، فعامل الإحراج قد يمنع العامل من اللجوء إلى المصادر الرسمية للاستفسار لهذا قد يكتفي بتنفيذ التعليمات بالمفهوم الخطأ الذي فهمه هو أو بالمفهوم الذي قد يحتمل الخطأ الذي كان مصدره الزملاء، وقضية الفهم الخاطئ قد تؤثر على عملية التنفيذ وهو ما

---

* في الحلقة المفرغة أراد ميشال كروزييه معرفة أسباب الخلل الوظيفي الذي تطرحه الظاهرة البيروقراطية، فهي ظاهرة سلبية والأفراد غير راضون عنها. فعند تحليله للنظام البيروقراطي وجده يتميز بالروتين، التعقيدات الإدارية، ومشاكل في الإعلام والاتصال. فهو يفرض الصرامة والصلابة في التعامل وهذا ما يؤثر على صعوبة الاتصال بين المستويات الدنيا والمستويات الموجودة في القمة، هذه الصعوبة سوف تؤدي إلى سوء إيصال الرسائل والمعلومات مما ينتج عنه عدم معرفة أصحاب القرار بمشاكل العمال وبالتالي يصعب على هؤلاء إصدار القرارات المناسبة وهذا ما يخلق الروتين والملل، فالتنظيم البيروقراطي لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الغير رسمية التي قد تؤدي إلى بث مشاعر الرضا الوظيفي. لمزيد من المعلومات أنظر:

.Michel, Crozier : Le Phénomène Bureaucratique, Edition Seuil, Paris, 1963

سيؤدي إلى بث مشاعر عدم الرضا خصوصا إذا حدث التنفيذ الخاطئ لتلك التعليمات، الأمر الذي سيؤثر وبشكل سلبي على مستوى الأداء والإنتاج.

خامسا: من أسباب عدم فعالية الاتصال الرسمي في المؤسسة الجزائرية هو انتشار ظاهرة "**احتكار المعلومات**" من طرف بعض العمال وهذا بحكم مركزهم الوظيفي، هذه الظاهرة تؤدي إلى حالة عدم الرضا، وهذا السلوك اعتبرناه بمثابة ممارسة لمنطقة الشك الذي تحدث عنه ميشال كروزييه في تحليله الاستراتيجي من خلال مشكل علاقات السلطة وذكر أنه قد تكون هنالك علاقات سلطة غير قانونية يحاول الأفراد استغلالها باحتكار بعض المجالات من أجل التأثير على الآخرين، وهو ما أسماه "بالتحكم في هامش السلطة" الذي يتحكم فيه الأفراد القريبين من مصادر القرارات وهي مناطق ارتياب تستخدم من أجل ممارسة السلطة. فاحتكار المعلومات من طرف بعض الإطارات وأصحاب القرار سيؤثر على عملية انتقال المعلومات. وبتكرار هذا السلوك سوف تزداد مشاعر عدم الرضا عند الأفراد الذين يمارس عليهم هذا السلوك والذين لا تصلهم المعلومات نتيجة الاحتكار الممارس عليهم، و هذا ما ينطبق فعلا على الواقع المعاش في المؤسسة الجزائرية.

ب- **الاتصال الرسمي والأبعاد التنظيمية للرضا الوظيفي:** إن البعد التنظيمي للرضا الوظيفي يتعلق بمختلف العوامل التنظيمية المرتبطة بطبيعة العمل والتنظيم الإداري للوظيفة، ويشمل كل من العلاقات، ظروف العمل، دوران العمل وترك الخدمة... وكما ذكرنا سابقا فإن هذه المؤشرات منها ما يتعلق بالوظيفة والتي تتبع طريقة تقسيم الحوافز التي تتيحها الوظيفة أو المنصب كتلك التي تحدث عنها فريدريك هرزبرغ لقياس الرضا الوظيفي[1]. ومنها ما يتعلق بالتنظيم الإداري والذي يشمل العلاقات المتبادلة مع محيط العمل والتي تعتبر من المسببات التنظيمية للرضا الوظيفي والمتعلقة بسياسة المؤسسة.

أولا: عند وقوفنا على طبيعة العلاقات التي تربط العامل بمحيطه المهني نجد أن معظم تلك العلاقات حسنة، وهذا ناتج عن طبيعة التفاعلات التي تنشأ بصورة تلقائية بين الأفراد لتحقيق الحاجة إلى الاتصال والانتماء. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الإنسانية الحسنة خصوصا مع المسؤولين لها تأثير كبير على بث مشاعر الرضا ويمكن اعتبارها من العوامل الوقائية التي تقي العامل من الشعور بالاستياء.

---

[1] أحمد صقر، عاشور: إدارة القوى العاملة: الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص408.

ثانيا: الاتصال ومشكل الإشراف في تحقيق الرضا الوظيفي: إن وظيفة الإشراف ما هي إلا تبادل في الآراء والحوار والتشاور بين المشرف والأفراد الذين يشرف عليهم، فهي عملية تفاعل بالأخذ والعطاء وفق عملية ارتداد المعلومات، فإن حدث وأن تعرضت هذه الخطوة لأي نوع من المعوقات فإن ذلك سيؤدي إلى عدم فعالية الاتصال وانعدام القيادة الفعالة. وعدم الفعالية هذه تؤدي إلى مشاعر الاستياء إذا أخذنا بعين الاعتبار نظرية العاملين'التي بمقتضاها يمكن اعتبار الإشراف الفني هو من العوامل الوقائية التي تصون العامل من مشاعر عدم الرضا.

ومن مظاهر عدم الرضا ضمن هذا السياق بروز بعض السلوكات السلبية كالتهاون وعدم الانضباط والالتزام بمواعيد إنجاز المهام، وتقلص روح التعاون والمبادرة. الأمر الذي يؤدي إلى ظهور اتجاهات سلبية نحو العمل كعدم الإحساس بالمتعة وحب العمل والملل والضجر وكثرة التذمر...

-إن سيولة الاتصال مع المشرفين تشجع المرؤوسين على الانضباط أكثر بمواقيت إنجاز المهام، وفي هذا الصدد يرى كيلي[1] أن العوامل المحفزة التي تشجع العمال على تحسين نوعية الأداء تتعلق بالمسيرين بالدرجة الأولى، فعلى هؤلاء تفعيل حركة الاتصال وإقامة علاقات تعاونية تساعد على التنسيق بين الجهود، وعلى المؤسسة الجزائرية أن تتبنى خصائص المنظمة اليابانية وفق نظرية Z[2] التي تسعى مبادئها إلى إقرار مبدأ الحوار والتشاور الغير رسمي ومناقشة المواضيع بين الرؤساء والمرؤوسين مما يجعلهم أكثر انضباطا في تأدية المهام. مع العلم أن ارتفاع مؤشر الإهمال وعدم الانضباط يدل على انخفاض الرضا الوظيفي.

-سيولة الاتصال مع المشرفين من شأنها خلق جو من التفاهم والارتياح، فالمشرف وفي إطار مراقبته للعمل يكون في علاقة دائمة مع مرؤوسيه، وقد ينتج عنه بعض السلوكات التي غالبا ما نجدها تتكرر في أي تنظيم كمساندة المشرف لمرؤوسيه الأفكار والآراء والحديث عن مواضيع ليست لها علاقة بالعمل نتيجة تدخل بعض العوامل الاجتماعية والثقافية من انتماء إلى نفس المنطقة الجغرافية أو التشابه في العادات والتقاليد... وهو ما يسمى بالمسافة الاجتماعية والتي من شأنها خلق جو من الرضا والتفاهم والارتياح.

-مشاركة العمال ومبادرتهم لأعمال ليست من مهامهم تتأثر بفعالية الاتصال مع المشرفين، بحيث كلما كانت قنوات الاتصال مفتوحة بين العامل ومسؤوله كلما تولدت

---

[1] أحمد، ماهر: السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، مرجع سابق، ص 150.

[2] صالح بن نوار: فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، مخبر علم اجتماع الاتصالات للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص ص 185- 186.

لديه روح المبادرة، وكما سبق وذكرنا في تحليلاتنا السابقة فأن المسؤول يلعب دورين في المؤسسة هما تحسين الأداء ومراقبة العمال بما يخدم الأهداف التنظيمية، والدور الثاني يتجلى في تشجيع وتحفيز المرؤوسين على الأداء الجيد، فإن ذلك لا يتحقق إلا بتحقيق السيولة في الاتصال ما بين الطرفين، وإن تحقق هذا وذاك فإنه سوف تتولد لدى العمال الرغبة في التعاون والمبادرة في إنجاز مهام إضافة إلى مهامهم الاعتيادية. ومشاركة العمال ومبادرتهم لأعمال أخرى ليست من اختصاصهم تعد من المؤشرات الهامة التي تدل على مشاعر الرضا الوظيفي.

ثالثا: تشير بعض الدراسات أن ثبوت القوى العاملة في المؤسسة دليل على ارتفاع الروح المعنوية، وتسرب العمال دليل على انخفاضها، ذلك لأن الانقطاع عن العمل يعد من أكثر السلوكات التي يمكن أن تكون لها علاقة بالرضا الوظيفي لكونها الآليات الدفاعية التي يمتلكها العامل للتعبير عن مشاعره السيئة اتجاه عمله. حيث أكد **جورج فريدمان** وزميله **بيار نافيل**[1] أن هناك بعض المؤشرات الموضوعية التي يمكن أن تتخذ لقياس الرضا عن العمل وذكرا منها انخفاض معدل دوران العمل. إلا أن هذه الفكرة لما حاولنا إسقاطها وتطبيقها على واقع المؤسسة الجزائرية اكتشفنا أن ظاهرة دوران العمل وترك الخدمة بالرغم من أنها دلالات على حالة عدم الرضا وهذا استنادا على هذه الحقيقة العلمية، إلا أنها لا تعكس بالضرورة عدم فعالية الاتصال وطبيعة العلاقات بالقدر الذي ترتبط فيه بتحقيق بعض الحاجات المادية بالدرجة الأولى كالترقية وزيادة الأجر وتحسين ظروف العمل المادية... والتي تعبر عن حاجات المستوى الأول من سلم ماسلوا.

- عامل الرضا يرتبط بالأجر: إن البحث عن أجر مرتفع يعتبر هدفا هاما من وراء تطلع العمال الجزائري إلى تغيير عمله، حيث أن ارتفاع الدخل يعتبر تحسين في المستوى المعيشي وهي أولى المطامح التي يسعى إليها الأفراد من خلال العمل، ويمثل الحاجات الفيزيولوجية في هرم ماسلوا التي إن لم يتم إشباعها بشكل ملائم فإنها تؤدي إلى عدم التوازن داخل الفرد وتشعره بحالة عدم الرضا، لهذا لا يمكن إهمال العائد المالي لتحقيق الرضا كونه النتيجة المنطقية للجهد الذي يبذله العامل ولكونه الوسيلة الوحيدة لاقتناء متطلبات الحياة المادية وتحسين الظروف الاجتماعية. ولقد أكدت عدة دراسات عن وجود علاقة طردية بين مستوى الدخل والرضا الوظيفي منها دراسة **ميلر وطومسون وكاندل وسميث** في أمريكا ودراسة **دنرلي وماريوت** في إنجلترا[2].

---

[1] جورج فريدمان، بيار نافيل، مرجع سابق، ص 181- 183.

[2] أحمد صقر، عاشور: السلوك الإنساني في المنظمات، مرجع سابق، ص 151.

- عامل الرضا يرتبط بالملل: إن الملل من الروتين الناتج عن التكرار المستمر للوظيفة قد يدفع بالعامل الجزائري إلى الرغبة في ترك العمل وتغيير منصبه سعيا إلى التجديد المستمر والتغيير والابتعاد عن الروتين الذي يكبح طاقاته ويقلص من ديناميكيته ويحد من مجالات الإبداع لديه وتبقى مكبوتة حتى يتبخر مجالها، فإذا عانى الفرد كثيرا من الروتين فإنه سيقتل لديه روح الإبداع والابتكار والمبادرة. لهذا وجب على المؤسسة الجزائرية تبني سياسة إثراء المهام وتثمينها (L'enrichissement Des Taches) حتى يتمكن العامل من تطوير قدراته وتحقيق الإنتاجية العالية وكذا الابتعاد عن الروتين، بحيث كلما كانت درجة تنوع مهام العمل عالية كلما قل تكرارها وكلما زاد الرضا الوظيفي والعكس، وهناك العديد من البحوث والدراسات أيدت هذه الفكرة*.

-عامل الرضا يرتبط تجديد المعارف: إن الرغبة في إثراء الخبرة المهنية والتطلع إلى اكتساب مهارات إضافية جديدة هي من الأسباب التي يمكنها أن تدفع بالعامل الجزائري إلى ترك المؤسسة، حيث يسمح له ذلك بالإطلاع أكثر على كيفية سير المهام في مؤسسات أخرى ويزيد من معارفه المهنية، والهدف من ذلك هو إثبات الذات وتطويرها وتعزيز المركز الاجتماعي والوظيفي وهو ما يعبر عن آخر مستوى في هرم ماسلوا وهي الحاجة إلى الإنجاز وتطوير الذات من خلال مضاعفة ميادين المعرفة وفسح المجال للإبداع.

- عامل الرضا يرتبط بتحسين ظروف العمل: إن تحسين ظروف العمل والبحث عن ظروف أخرى أكثر ملائمة لما يتطلع إليه الفرد تعد من الأسباب التي تؤدي بالعامل الجزائري إلى ترك وظيفته، وتجدر الإشارة أن ظروف العمل هي الأخرى من عوامل الصيانة التي وضعها هرزبرغ والتي ترتبط بمحيط العمل والتي في حالة عدم توفرها تؤدي إلى حالة عدم الرضا. وفي هذا الصدد أثبتت تجارب هاوثورن[1] أثر تلك الظروف على الأداء الإنتاجي للأفراد ولقد توصلت إلى أن ظروف العمل تؤثر على الرضا الوظيفي للعامل، فقد وجد أن معدل دوران العمل وترك الخدمة يرتفع في الأعمال التي تتصف بظروف عمل سيئة.

من خلال هذه النقاط نستنتج أن ظاهرة دوران العمل وتغيير المناصب بالقدر الذي تدل على أنها مؤشرات على عدم الرضا إلا أنها لا ترجع بالضرورة إلى عوامل وظروف معنوية ترتبط بنظام الاتصال والعلاقات، وإنما ترجع إلى ظروف مادية محضة. وهذا كله دليل على أن الرضا الوظيفي لا يتحقق إلا بتحقيق الرضا عن كل جانب من جوانب العمل المادية والمعنوية،

---

*من هذه الدراسات نجد:

Walker (1950-1954), Walker et Guest (1952), Guest (1957), Baldamus (1951), Mann et Hoffman (1960)

[1] أحمد صقر، عاشور: السلوك الإنساني في المنظمات، مرجع سابق، ص ص 154- 158.

وأن الرضا ما هو إلا محصلة للرضا عن الجوانب الذاتية والتنظيمية، فهو متغير يمثل محصلة مختلف المشاعر التي تكونت لدى الفرد اتجاه عمله ولا يمكن فصل أي جانب عن الجوانب الأخرى لأنها متفاعلة ومتداخلة مع بعضها. أما الرضا عن الاتصال الداخلي فما هو إلا جانب من تلك الجوانب الفرعية المتعلقة بالعمل.

من خلال هذا الطرح السوسيولوجي يظهر لنا جليا أهمية الاتصال الرسمي في المؤسسة باعتباره وظيفة أساسية من وظائف الإدارة لا يمكن الاستغناء عنها، وفقدانه يعني الغياب الكلي للإدارة، فالقرارات والتوجيهات لن توضع محل التنفيذ إلا من خلال الاتصال الرسمي لهذا على الإدارة السهر على تحسين هذا النوع من الاتصالات وجعله في خدمة كل من أهدافها وأهداف موظفيها لأنه الأداة الأكثر نجاعة وفعالية في تحقيق الرضا. وبهذا نكون قد تأكدنا من عدم صحة الفرضية التي اعتقدت أنه كلما زاد الاتصال الرسمي كلما قل مستوى الرضا الوظيفي، بل العكس تماما فكلما قل الاتصال الرسمي كلما قل مستوى الرضا، وكلما فقدت الاتصالات الرسمية فعاليتها واعترتها بعض النقائص كلما أدى بالعمال إلى اللجوء إلى الاتصال الغير رسمي الذي سوف نعالج أهم تأثيراته على مشاعر الرضا من خلال تحليلاتنا القادمة.

ج- **الاتصال الغير رسمي والأبعاد الذاتية للرضا الوظيفي:** لقد توصلنا من خلال ما سبق إلى أن انتشار الاتصال الرسمي في الواقع المهني جاء استجابة للضرورة التي فرضتها المؤسسات، إلا أن عدم التحكم في آلياته وميكانزماته يؤدي إلى اختلالات تعرقل السير الحسن لعملية الاتصال، فإذا حدث وإن فقدت الاتصالات الرسمية فعاليتها واعترتها بعض النقائص فإنه يتم اللجوء إلى الاتصالات الغير رسمية كأسلوب للتفاعل والتواصل داخل المؤسسة الجزائرية.

وبعدما تأكدنا سابقا من أهمية ودور الاتصال الرسمي في تحقيق الرضا الوظيفي في المؤسسة الجزائرية، حان لنا الآن التطرق إلى دور الاتصال الغير رسمي الذي يحدث خارج المسارات الرسمية المحددة لعملية الاتصال، وسنحاول من خلال هذا الجزء تقديم أهمية الاتصال الغير رسمي من خلال البعد الذاتي والتنظيمي للرضا وفقا للمؤشرات التي قمنا بتحديدها سابقا والتي سوف نلتقي بها من خلال ما سيتقدم لمعرفة إلى أي مدى يمكن للاتصال الغير الرسمي المساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي في المؤسسة الجزائرية.

بعد دراسة ميدانية معمقة جاءت عقب تحليلات وتأويلات سوسيولوجية تقف عند العلاقة التي تربط الاتصال الغير رسمي بالرضا سواء كان ذاتيا أو تنظيميا من خلال جملة من المؤشرات والدلائل، اكتشفنا حقيقة سوسيولوجية مهمة مفادها انه كلما زاد الاتصال الغير

رسمي كلما ازدادت مشاعر الرضا، في حين كلما تضمنت المعلومات المتداولة من خلاله على بيانات زائفة ومحرفة بتدخل عامل التشويش كلما تقلصت مشاعر الرضا. و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الاتصال الغير رسمي من العوامل الدفاعية التي تؤدي حقيقة إلى بث مشاعر الرضا ولكن في حال عدم توفرها لا تؤدي بالضرورة إلى عدم الرضا. وهذا بالمطابقة مع نظرية العاملين.و على هذا الأساس نفهم أن الاتصال الغير رسمي يلعب دورين بارزين في المؤسسة، فإذا كان يخدم أهداف المؤسسة فإنه يحقق الرضا، أما إذا لعب الدور السلبي باتخاذه اتجاها يناقض تماما أهداف المؤسسة فإنه يؤدي إلى عدم الرضا.

ويمكن تعزيز موقفنا هذا من خلال جملة من المؤشرات:

أولا: الاتصال الغير رسمي عبارة عن عملية اجتماعية تفاعلية تشبع **الحاجات النفسية والاجتماعية** التي تحقق الرضا والتي تحدث عنها كل من **ماسلوا وألدرفير**: كالحاجة إلى التقدير والانتماء.

فالاتصال إلى جانب كونه عملية إدارية فهو أيضا عملية اجتماعية تتفاعل عن طريقها جماعات العمل سواء كان ذلك مع الإدارة أو المسؤولين أو مع الزملاء، وفي هذا الإطار كان تقييم العمال لاتصالاتهم مع هذه الوحدات تقييما إيجابيا بحيث أغلب اتصالاتهم جيدة وبالأخص مع الزملاء، وهذا دليل على عدم اضطراب العلاقات الاتصالية الإنسانية التي تربطهم بمحيطهم المهني، هذه العلاقات من شأنها إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية، و تسهم في بلورة روح التعاون والمبادرة بين العاملين وتحفيزهم على تحسين الأداء مما يساعد على ظهور اتجاهات إيجابية نحو العمل والشعور بالرضا.

ثانيا: عند الوقوف على الجانب اللغوي للاتصال نجد أن المؤسسة الجزائرية تعتمد أساسا على استعمال الأجنبية (الفرنسية) كلغة رسمية في الحوار والتواصل بين أعضاء التنظيم باعتبارها تمثل لغة الإدارة في المؤسسة الجزائرية وذلك نظرا للذهنية السائدة لدى الجزائريين وهي أن المتحدث باللغة لفرنسية دليل على أنه مثقف، لهذا فأن المجموعة التي تلقت تكوينها بالعربية والحائزة على شهادات معربة فإنهم يتلقون التهميش حتى وإن كانوا من ضمن المستويات العليا، وقد تصل ظاهرة التهميش إلى حالة من الاغتراب مما يدفع بهم إلى سلوكات سلبية قد تؤثر على مستوى الأداء إما بالانسحاب أو الصراع أو التخريب...[1] كردة فعل عن حالة عدم الرضا. وإلى جانب هذا النوع نجد استعمال العامية كلغة غير رسمية للتواصل وهذا نتيجة التفاعلات اليومية المستمرة، ولقد تأكدنا أنه غالبا ما تبرز مشاعر عدم

[1] ناصر دادي، عدون، مرجع سابق، ص ص 148- 149.

الرضا في حال استعمال اللغات الغير رسمية ذلك لأنه في كثير من الأحيان يتم عن طريق هذا النوع من الاتصالات فتح المجال أمام الإشاعة التي تظهر كنتيجة منطقية لقلة الاتصال الرسمي، والتي تعمل على تحريف المعلومات نظرا لكونها من أهم القنوات المروجة للمعلومات الكاذبة. وبالتالي كلما انحرفت البيانات عن معناها الحقيقي واحتوت مضامينها على معلومات خاطئة كلما استبعد ذلك مشاعر الرضا.

ثالثا: يساهم الاتصال الغير رسمي في بلورة **المواقف الإيجابية** في سلوك العمال كتعبير وكردة فعل عن حالة الرضا كالتحفيز والتعاون، كما أنه يحقق فكرة سوسيولوجية مهمة جدا وهي فكرة **التضامن الاجتماعي العضوي** المبني على أساس الاختلاف في الوظائف، وذلك من خلال المبادرة في أعمال ليست من نفس الاختصاص، وهذا بالمطابقة مع نظرية **تقسيم العمل "لإميل دوركايم"**. بحيث:

– يعتبر التعاون مبدءا هاما لضمان سيرورة العملية الإنتاجية، وهو من أهم المبادئ التي حددها **هنري فايول** لتحقيق فعالية الإدارة، كما يعتبر من الحاجات التي يسعى الفرد إلى إشباعها عن طريق جماعة عمله من أجل تحقيق الرضا، وهو ما أكده **ماكيفر وبيدج**[1] حين عرضا طريقة العمل التعاوني في علاقة العمال مع بعضهم كمحاولتهم لإشباع حاجاتهم لتحقيق الرضا .كما أكد **كسيدو وجازراون**[2] أهمية التعاون وضرورته لتحفيز العمال لأداء عملهم وركزا على ضرورة الاتصال لتحقيق هذا التعاون بما يساعد على تحقيق مستهدفات المؤسسة.

وفي الحقيقة أن التعاون هو عملية اجتماعية تنشأ بصورة غير مقصودة نتيجة تفاعل الأفراد مع جماعة العمل، وتتجسد عبر الاتصالات الجانبية أو الأفقية التي تتم في نفس المستوى. وفي الحقيقة لاحظنا أنه يوجد في المؤسسة الجزائرية نوعين من التعاون: الأول الذي يتم على أساس التشابه في الوظائف وهو ما نعتبره مجمل المساعدات التي يتلقاها العامل من زملائه حيث يتحمل كل فرد نصيبا من المسؤولية التي تتناسب وقدراته، ويمكن لجماعة العمل من نفس المسؤوليات أن يتعاونون في إنجاز تلك المهام (المتشابهة). أما النوع الثاني فهو ناتج **عن روح المبادرة** التي يتمتع بها العمال بإسهامهم في التعاون لإنجاز أعمال إضافية أخرى ليست من مهامهم وهو التعاون القائم على أساس (الاختلاف) في المهام، في هذه الحالة نتيجة شعور العامل بالرضا فإن بمقدوره المبادرة بأعمال ليست من اختصاصه ولا تشبه وظائفه المعتاد عليها.

---

(1) Maciver. R, Page. H : Society, London, Macmillan et Co. Ltd, 1961 نقلا عن سيد علي، شتا: تنمية القوى العاملة في المجتمع العربي، المكتبة المصرية، الإسكندرية، (بدون تاريخ)، ص ص186- 187.

(2) Linebrry. W : The challange of full employmen, et N.Y H.W Wilson, Co. 1962, Vol N°9. نقلا عن: نفس المرجع، ص 188.

وهذه الفكرة قادتنا إلى فكرة سوسيولوجية مهمة وهي فكرة التضامن الاجتماعي التي تحدث عنها إميل دوركايم[1] حيث أن التضامن يعتبر كنوع من السلوك التعاوني وهو على نوعيه الآلي والعضوي، هذا الأخير يكون على أساس الاختلاف وتقسيم العمل. وهو ما يتوافق مع النوع الموجود في المؤسسة الجزائرية والذي نحن بصدد تفسيره، فالمبادرة في إنجاز مهام إضافية ليست من نفس الاختصاص تعتبر كسلوك التضامن العضوي يسلكه العامل تعبيرا عن علاقته مع جماعة العمل التي تسلك نفس السلوك اتجاهه وهو المساعدة أثناء الحاجة.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة التضامن تناولها دوركايم على ضوء مفهوم **اللامعيارية** (Anomie)[2] حيث أشار إلى أن عدم الرضا ينتج عن اكتساب الناس الشعور باللامعيارية الناتج عن تقسيم العمل وانهيار الروابط المتماسكة التي تربط بين الأفراد والذي يصاحبه ظهور التضامن العضوي، أما نحن في هذه الدراسة تناولنا فكرة التضامن العضوي على عكس ما جاء به دوركايم بحيث اكتشفنا أن روح المبادرة والإسهام في التعاون لإنجاز أعمال إضافية أخرى ليست من نفس الاختصاص حقيقة هي تعبر عن التضامن العضوي ولكنها لا تؤدي إلى عدم الرضا كما ذكر دوركايم بل نتيجة شعور العامل بالرضا فإنه يسلك سلوك التضامن العضوي اتجاه جماعة عمله، كما يدل ازدياد تقسيم العمل على أن التعاون يزداد قوة ونموا وتزداد الحاجة إليه، وعند هذا الحد تبرز الحاجة إلى تقوية الشعور بالانتماء لدى العاملين.

وبهذا نخلص إلى نتيجة مفادها أنه كلما تلقى العامل مساعدة من طرف زملائه في العمل كلما كان أكثر استعدادا لإبراز روح التضامن العضوي الذي يتجلى من خلال مبادرته في أعمال إضافية ليست من مهامه، وكلما تحقق ذلك كلما دل على أنه يتمتع بمشاعر الرضا الوظيفي.

د- **الاتصال الغير رسمي والأبعاد التنظيمية للرضا الوظيفي:** لقد تطرقنا سابقا إلى دور وأهمية الاتصال الغير الرسمي في تحقيق الرضا الوظيفي، هذا لا يعني أن هذا النوع من الاتصال قد لا يؤثر سلبا على سير العملية الاتصالية فقد تتنافى أهدافه مع الأهداف الرسمية للتنظيم ومن خلال ما خلصنا إليه في هذه الدراسة أن من بين المؤشرات الدالة على عدم فعالية الاتصال الغير الرسمي في المؤسسة الجزائرية كونه وسيلة لترويج الإشاعات التي تعمل على تحريف والتشويش على الرسائل الاتصالية.

---

[1] Emile, Durkheim : De la division du travail social, Presse Universitaire de France, 8em édition, Paris, 1967, P 27

[2] James.W, Vander Zanden : The Social Experience, New York: Mc Graw-Hill Publishing Company, 1990. نقلا عن: لطفي، طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص 137.

أولا: يعمل الاتصال الغير رسمي بفعل تأثير الإشاعات المروجة في المؤسسة الجزائرية إلى إبراز بعض **المواقف والسلوكات السلبية** لدى العمال كالنزاعات والمشاكل، وهي كلها مؤشرات ذات دلالة على حالة عدم الرضا وهذا حسب ما جاء به ألان توران في دراسته للوعي العمالي. إذ تعتبر هذه القناة من أهم العوامل التي تؤثر وبشكل كبير على العلاقات في محيط العمل وتهدد استقرارها، فحسب ما حصدناه من هذه الدراسة هو أنه كلما تلقى العامل بيانات زائفة سواء كان ذلك من الزملاء أو المسؤولين أو حتى من الإدارة كلما أدى ذلك إلى نشوب النزاعات والمشاكل بين تلك الأطراف والتي تعكس بصفة حتمية مشاعر الاستياء وعدم الرضا.

ثانيا: وبالاعتماد على مؤشر العلاقات اللارسمية التي تربط الهيئات العليا مع فئة المنفذين خارج المؤسسة بالرغم من قلتها نظرا لكون العلاقات التي تجمع الرؤساء بمرؤوسيهم هي علاقات عمل بالدرجة الأولى، إلا أن هذه العلاقات وإن تعدت حدود المؤسسة فإنها تقلص من مشاعر الاستياء وعدم الرضا، وفي هذا الصدد أكدت دراسة **إلتون مايو** صحة استنتاجنا هذا لما توصل أنه من خلال العلاقات الحسنة مع المشرفين يمكن تجسيد مظاهر ارتفاع الروح المعنوية والاتجاهات الإيجابية للعمل. كما أكد هرزبرغ أن هذه العلاقات هي من العوامل الصحية التي تقي العامل من مشاعر الاستياء. وقد تتجسد مظاهر الرضا في المؤسسة الجزائرية من خلال تقلص حدة النزاعات ما بين الوحدات التنظيمية.

ومن خلال ما سبق من تفسيرات وتأويلات سوسيولوجية يظهر لنا جليا أهمية الاتصالات الغير رسمية والتي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية كمنبع للتأثير والتفاعل للعلاقات الرسمية واللارسمية بين وحدات التنظيم من خلال شبكة من العلاقات الاجتماعية والإنسانية التي تنشأ نتيجة تفاعل العمال في بيئة عمل مشتركة، ولقد تأكدنا أن هذه العلاقات قد تشبع بعض الحاجات والرغبات التي لا يستطيع إشباعها التنظيم البيروقراطي، كالحاجة إلى الانتماء والتقدير والحاجة إلى التعاون وتضافر الجهود على سبيل ضمان سيرورة العملية الإنتاجية وما تأثير ذلك على مشاعر الرضا. إلا أن هذا النوع من الاتصالات يصعب إثبات صحته ومصداقيته نظرا لتدخل عدة اعتبارات شخصية وتأويلات نابعة عن تصورات فردية ووجهات نظر مختلفة، فقد تستعمل الاتصالات الغير رسمية لنشر الأقاويل الكاذبة والدعاية التي تعمل على تحريف المعلومات وتجريد الرسائل الاتصالية من صدقها ومعناها مما يعكر مشاعر العمال ويخلق لديهم بعض السلوكات السلبية كالنزاعات والمشاكل التي تعبر إلى حد ما عن مشاعر عدم الرضا في المؤسسة.

ومن خلال هذا الطرح السوسيولوجي تأكدنا من صحة الافتراض الثاني بشكل جزئي حيث تأكدنا فعلا أنه كلما زاد الاتصال الغير رسمي زاد الرضا الوظيفي، ولكن يبقى هذا الافتراض صحيح في حال ما لم تتضمن البيانات المتداولة عن طريق المسارات الغير رسمية للاتصال على بيانات زائفة، وعليه كلما زاد الاتصال الغير رسمي زاد الرضا الوظيفي ولكن كلما كانت معلومات الاتصال الغير رسمي محرفة كلما قل الرضا، لهذا نستنتج أن الاتصالات الغير رسمية تظهر لسد الفراغ والنقص الذي يعتري الاتصالات الرسمية عندما تفقد فعاليتها في المؤسسة الجزائرية، ولكن عدم مصداقيتها هو الباعث الذي يؤدي إلى عدم الرضا.

ذ- **الاتصال وعدم الرضا بين الأفراد في الهرم الإداري في المؤسسة الجزائرية:** لقد ارتأينا في هذا الجانب من هذه الورقة إلى دراسة الرضا الوظيفي عبر مختلف الفئات السوسيومهنية في الهرم الإداري للمؤسسة الجزائرية من إطارات وأعوان التحكم وأعوان التنفيذ وذلك بغية إجراء مقارنة مستويات الرضا لدى كل فئة من هذه الفئات. والتماسنا لهذا الجانب ليس نابع من الصدفة وإنما نابع من خلفية سوسيولوجية مهمة وهي أن الرضا الوظيفي ليس عبارة عن ظاهرة اجتماعية مطلقة بل يتأثر بخصائص المهنة كالتأهيل والخبرة المهنية ويختلف بحسب الظروف المهنية، وأن فكرة الموقف والرضا حسب ألان توران[1] تتوقف على **الوضعية المهنية** فلا يمكن تعميم حالة الرضا على كل العمال، كما لا يمكن دراسة الفئات المهنية بمعزل عن بعضها البعض لأن كل فئة تعمل في ظروف مهنية معينة مغايرة عن ظروف الفئات الأخرى، لهذا لابد من إجراء مقاربة سوسيولوجية كي لا نصل إلى درجة الرضا النسبي الذي يتعلق بفئة عمالية معينة لأنه في هذه الحالة سوف لا نتحصل على أي دلالة سوسيولوجية مهمة. وبما أن قضية الموقف والرضا ليست فردية بل ناتجة عن عدة عوامل كالمحيط، الظروف المهنية والمادية والبشرية... فإن موضوع الاتصال يعتبر طرفا رئيسيا في هذه المعادلة الاجتماعية.

وانطلاقا من النتيجة التي توصل إليها توران والتي تقضي بأن الرضا يتأثر بالمكانة المهنية وأن الاستقلالية المهنية والامتيازات التي تتمتع بها بعض الفئات دون غيرها هي التي جعلت من هؤلاء يحبون عملهم ويشعرون بالرضا، واستنادا على هذه الأرضية ارتأينا إلى إدراج متغير الفئة المهنية كإحدى المتغيرات المهمة في هذه الدراسة عبر مجموعة من المؤشرات للتحقق من مستويات الرضا لدى كل فئة.

---

(1) Alain, Touraine : La conscience Ouvrière, Edition Seuil, Paris, 1966, P 43

وبعد دراسة سوسيولوجية معمقة استنتجنا أن مستويات الرضا تختلف حقيقة باختلاف الفئات المهنية، فعمال المستويات الدنيا أقل رضا من عمال المستويات العليا. ويتجلى الاختلاف في مستويات الرضا من خلال:

أولا: طبيعة الاتصالات المستخدمة: فالاختلاف في المكانة المهنية يؤثر على عملية الاتصال، بحيث لاحظنا وفي إطار تحليلاتنا لواقع الاتصال في المؤسسة الجزائرية أنه كلما نزلنا في السلم الوظيفي من الإطارات نحو عمال التنفيذ كلما تقلصت حركة انتقال المعلومات سواء في كثافتها، سرعتها، مرونتها ومصداقيتها. وهذا كله دليل على أن العراقيل البيروقراطية تفرض أكثر على الفئات المهنية الدنيا أكثر من غيرها.

– فالاختلاف في المكانة المهنية قد يعيق عملية الاتصال من حيث حركة انتقال المعلومات عبر مختلف.

المستويات التنظيمية. ويمكن بيان أثر ذلك من خلال عدة مؤشرات كصعوبة الاتصال الصاعد في اتجاه المسؤولين حيث كلما صعدنا في السلم الوظيفي كلما ازدادت تلك الصعوبات، معنى هذا أن قنوات الاتصال في هذا الاتجاه تشهد انفتاحا على فئة الإطارات أكثر من غيرها وهذا نظرا لقربها من مراكز القرار واشتغالها في مناصب عالية مقارنة مع أعوان التحكم والتنفيذ الذين يمارسون مهام بسيطة ويتموقعون في أدنى المستويات بعيدا عن المراكز العليا. وهذه الوضعية تفسر سوسيولوجيا من خلال الخضوع لمبادئ التنظيم البيروقراطي المبني على أساس التسلسل الهرمي والذي من شأنه إعاقة حركة الاتصال وجعل الاتصالات الصاعدة صعبة نظرا لتلك العراقيل التي تفرض على عمال المستويات الدنيا، في حين عمال المستويات العليا الذين ناذرا ما يتأثرون بتلك المبادئ نجدهم في علاقة مباشرة مع المسؤولين وقد تتعدى هذه العلاقات حدود العمل في شكل علاقات شخصية، فنجد الإطارات هي الفئة الأكثر حظا في الالتقاء بالمسؤولين خارج المؤسسة في إطار علاقات لا رسمية مقارنة مع الفئات الأخرى. نفهم من هذا أن الاتصالات الغير رسمية مع المسؤولين تزيد مع فئة الإطارات مما يعزز لديهم مشاعر الرضا في حين تزداد درجة الرسمية في الاتصال كلما نزلنا في السلم الوظيفي مما ينعكس سلبا على مشاعر الرضا الوظيفي.

–ومن جهة أخرى نجد أن حركة انتقال المعلومات تشهد ديناميكية واسعة لدى المستويات الإدارية العليا والمتوسطة إذا ما قورنت مع أدنى المستويات. ويجدر بنا التذكير أيضا أن أي تأخر في وصول المعلومات يؤدي إلى خلق مشاعر عدم الرضا فمن خلال النتائج اكتشفنا أن حركة انتقال المعلومات تشهد بطؤا لدى بعض الفئات العمالية دون غيرها، بحيث أن فئات المستويات العليا هم الأوفر حظا إذا ما قورنوا بالفئات المتوسطة والدنيا من حيث سرعة وصول

المعلومات، فكلما صعدنا في السلم الوظيفي كلما وصلت المعلومات في وقتها المحدد في حين كلما نزلنا إلى الأسفل كلما تباطأت حركة انتقال المعلومات وتأخر وصولها إلى المستقبلين، وهذه الوضعية تنعكس سلبا على مشاعر الرضا لدى الفئات المهنية التي يتأخر وصول المعلومات إليها.

-ولا يسعنا القول أيضا أن تحريف المعلومات قد يؤثر سلبا على مشاعر الرضا لأن الشعور بالاستياء يتوقف على مدى صدق المعلومات التي تصل إلى المستقبلين، ولقد توصلنا أنه كلما نزلنا من المستويات العليا إلى الدنيا كلما انحرفت المعلومات عن معناها الحقيقي وتجردت من مصداقيتها، فنجد الإطارات هم الأكثر حظا في الحصول على المعلومات الصادقة مقارنة مع الفئات الأخرى، وعلى هذا الأساس نجد المنفذين وأعوان التحكم هم الأكثر استياء بالنظر إلى التفاوت المتباين في درجة تحريف المعلومات.

-ومن جهة أخرى نجد أن ميدان بحثنا لا يتوافق مع مبدأ تكافؤ الفرص فيما يخص الحوارات والنقاشات وإبداء الآراء، بحيث الحوار والمناقشة والمشاركة في الاجتماعات يكون ضئيلا كلما اتجهنا نحو المستويات العمالية الدنيا في حين يكون مرتفعا كلما صعدنا في السلم الوظيفي، وهذه الوضعية تترجم مبادئ مدرسة الإدارة العلمية **لفريدريك تايلور** التي تميل إلى أسلوب الاتصال النازل ذو الاتجاه الواحد دون أن يكون للفئات الدنيا أدنى الفرص للمناقشة وإبداء الرأي مما يخلق لدى هؤلاء مشاعر عدم الرضا. وما يعزز قولنا هذا تلك النتائج التي توصلنا إليها من خلال عدم تكافؤ الفرص في مقابلة معظم مدراء المؤسسات الجزائرية والتي نجدها تزيد مع فئة الإطارات وتقل مع الفئات الأخرى والتي يمكن تفسيرها سوسيولوجيا على ضوء الموقف السلبي الذي تبناه ميشال كروزييه للظاهرة البيروقراطية التي تفرض بعض الضغوطات والعراقيل الصارمة على المستويات المنفذة والتي تجعل الاتصالات الصاعدة نحو المدير صعبة، هذه الصرامة والتعقيدات التي تفرض على بعض الفئات دون سواها من شأنها بث مشاعر الاستياء والتذمر ومن ثم عدم الرضا عند الفئات المهنية الدنيا.

ثانيا: من العوامل المؤثرة على عملية الاتصال في المؤسسة الجزائرية أيضا هي العدالة في توزيع المعلومات على جميع المستويات دون استثناء، وهنا يجدر بنا التذكير بأن عنصر العدالة أو الإنصاف هو أحد أهم مبادئ نظرية **التكوين الإداري** التي ينص عليها "**هنري فايول**" لتحقيق فعالية الإدارة، وهو بالضبط المبدأ رقم 11. فمن خلال هذا البحث اكتشفنا أن عدم الشعور بالمساواة بين العمال في مختلف المستويات قد يفقد العامل الإحساس بأهميته وبانتمائه إلى المؤسسة التي يعمل بها، وإن حدث ذلك حتما ستتولد لديه مشاعر الاستياء، لهذا من الضروري مراعاة عدالة توزيع المعلومات دون تمييز لتعزيز مبدأ المساواة الذي ركز عليه فايول.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الاتصال بالمطابقة وبالموازاة مع **نظرية العدالة** ل "**جون آدمز ستايسي**" يعتبر من **المدخلات المعنوية** التي توفرها المؤسسة فإذا كانت هذه العوائد غير عادلة مقارنة مع ما يتحصل عليه العمال من نفس المستوى أو من مستويات أخرى فإن ذلك سيشعره بعدم المساواة ومن ثم تبرز مشاعر عدم الرضا.

ثالثا: من أسباب عدم المساواة في المؤسسة الجزائرية هو انتشار **ظاهرة المحسوبية** التي لها وزن لا يستهان بها والتي يتدخل فيها كل من الاعتبارات الشخصية وعلاقات القرابة والجهوية واستغلال النفوذ وغيرها من المعايير السلبية التي من شانها الإسهام في خلق أجواء عدم الرضا. وترجع المحسوبية إلى مختلف المراحل التنظيمية التي شهدتها المؤسسات الجزائرية لذلك من المنطقي أن يتجذر هذا المشكل في أيامنا هذه مادام أن البداية كانت على أساس المحاباة والاختلاف في المركز الوظيفي.لأنها بطبيعة الحال هي ظاهرة اجتماعية قهرية و مستقلة عن إرادة الأفراد تمارس قهرا وضغطا عليهم وهذا حسب التصور الدوركايمي.

رابعا: وأخيرا من نتائج عدم الإنصاف والمساواة في المؤسسة الجزائرية هو ظهور اتجاهات ومواقف سلبية لدى عمال الفئات المهنية الدنيا كالإحساس بالتهميش والاغتراب، انعدام روح التعاون والمبادرة، ترك الخدمة، التغيب والتأخر، الاستياء والتذمر... هذه مؤشرات كلها تدل على مشاعر عدم الرضا.

ومن خلال كل ما سبق نفهم أن هنالك تأثير واضح للاتصال الداخلي على مشاعر الرضا الوظيفي في المؤسسة الجزائرية، ويظهر لنا الرضا عن نظام الاتصال من خلال تفاعل بعديه الرسمي والغير رسمي، فالاتصال الرسمي بما يحمله من أهمية بالغة نظرا لكونه وظيفة أساسية من وظائف الإدارة وجزء لا يتجزأ من العملية التسييرية فإن توفره بشكل فعال من شأنه الرفع من مستويات الرضا الوظيفي، بحيث كلما قل الاتصال الرسمي في المؤسسة كلما تقلصت مشاعر الرضا وفي هذه الحالة يلجأ الكثير من العمال إلى أسلوب الاتصال الغير رسمي لسد الفراغ الذي يحدثه الخلل الوظيفي للاتصال الرسمي. ولا يسعنا القول في هذا الصدد أن الاتصال الغير رسمي بالرغم من أنه يحدث خارج المسارات الرسمية المحددة لعملية الاتصال إلا أنه يؤدي أدوارا مختلفة في المؤسسة، فهو يقوي التكامل والتفاعل الجماعي والنفسي داخل الجماعة الرسمية، كما يعمل على سيولة تبادل المعلومات دون استعمال الهيكل الإداري مع التقليل من بعض الإجراءات البيروقراطية الصارمة، كما يسهل المعرفة والأفكار المتبادلة مع الحفاظ على سياق العلاقات الشخصية والإنسانية. وبالتالي فإنه يخدم الأهداف الرسمية للمؤسسة إلى جانب الأهداف الغير رسمية للأفراد والجماعات المتفاعلة بمنحهم الإحساس بالانتماء والتقدير ويرفع من معنوياتهم وبالتالي يزيد تحفيزه نحو دعم الأهداف الرسمية للتنظيم، وهذا الدور الإيجابي

الذي يلعبه من شأنه أن يخلق مشاعر الرضا الوظيفي. إلا أن هذا النوع من الاتصالات قد يلعب الدور السلبي له باتخاذه اتجاها وأهدافا داخلية قد تناقض الأهداف التنظيمية للمؤسسة والتي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق اضطرابات ومشاكل داخلية بين الوحدات، ويصبح بهذا يمثل حجر عثرة أمام أداء أهداف المؤسسة فيؤثر سلبا على كفاءتها وفعاليتها مما قد ترقى هذه النتائج السلبية إلى حد الشعور بالاستياء وعدم الرضا.

كما أن الاتصال الناجح لا يتحقق إلا بتوافر ووضوح الأهداف والسياسات لكل الفئات دون استثناء، وغياب الأهداف الواضحة والمتوفرة لدى بعض الفئات دون غيرها يؤدي إلى إهدار الجهود وسوء الفهم، فلا وجود للاتصال من دون العمل على نشر وتوفير المعلومات وجعلها في متناول جميع العمال في مختلف المستويات دون استثناء قصد إشراكهم كلهم في تفاعلهم مع محيطهم المهني من أجل تحقيق الأهداف التي وجدوا من أجلها. لأن نجاح المؤسسة مرهون بتكاثف جهود عمالها مهما اختلفت مستوياتهم ومكاناتهم الوظيفية، كما أن فعاليتها مرهونة بقدرتها على تطبيق نظام اتصالي فعال يعمل على تغيير اتجاهات عمالها نحو الإيجاب ويوجه سلوكهم بخصوص عملهم ويفجر طاقاتهم الإبداعية وروح التعاون والمبادرة بما يعود عليها وعلى عمالها بالفائدة.

لهذا من مستلزمات الأمور إعادة النظر لتحسين وضعية الاتصال في المؤسسة لبلوغ رضا عمالها على جميع الأصعدة دون استثناء، مع مراعاة العدالة والمساواة سواء في توزيع المعلومات أو في طريقة المعاملة لأن الواقع المعاش الذي استخلصناه من هذه الدارسة هو أن مستويات الرضا الوظيفي لدى العمال تختلف حسب التسلسل الهرمي للفئات المهنية، فعمال المستويات الدنيا أقل رضا من عمال المستويات العليا.

الخلاصة:

يعتبر الاتصال من أهم المواضيع التي ترتبط بالعنصر البشري والتي تلعب دورا أساسيا في تحسن الأداء ورفع الإنتاج ويرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بموضوع الرضا. ولتقييم فعالية الاتصال في المؤسسة لابد من التركيز على مدى الجودة التي يتمكن بها الاتصال الرسمي من مقابلة المطالب الرسمية للتنظيم من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة النظر إلى ما يمكن أن يحققه الاتصال الغير رسمي من تأثير على سلوك العمال، إذ لابد من توفير عوامل تكاملية بين الاتصال الرسمي والغير رسمي. ولإبراز هذين العنصرين يجب أن تسير المؤسسة من المنظور الذي يشمل العقلانية المبنية على الرسمية في التفاعل والتعامل مع أعضاء التنظيم من أجل تحديد الأهداف والقوانين ومبادئ العمل... ويكمن المنظور الثاني في التوجه الاجتماعي المتضمن للعلاقات الإنسانية الغير رسمية المبنية على شروط اجتماعية معينة. ومن خلال هذين المحورين يمكن

الوصول إلى التنظيم والتسيير الفعال والعقلاني وذلك بالمزج بين مبادئ المدرسة التايلورية ومدرسة العلاقات الإنسانية. ونظرا لكون الاتصال الداخلي وسيلة هامة لتحقيق الرضا الوظيفي فإن عدم الرضا قد يؤدي فضلا عن انخفاض الإنتاج ومستوى الأداء إلى بعض الاضطرابات والمشاكل النفسية التي تتأثر بعاملين أساسيين هما الفرد ذاته والبيئة التنظيمية المحيطة به. هذان العاملان عند تفاعلهما يشكلان الرضا، وعليه فإن الفرد بذاته وخصائصه ومشاعره والبيئة التنظيمية بمتغيراتها بعدان متفاعلان في تشكيل مستوى الرضا الوظيفي.

ولقد لاقى هذا الموضوع العديد من الاجتهادات والمساهمات إلا أن أغلبها ركز على الجوانب المادية كإشباع حاجة زيادة الأجر وفرص الترقي، في حين أن الرضا لا يقتصر على إشباع الحاجات العضوية فحسب وإنما هناك أسباب اجتماعية ونفسية تتدخل في ذلك. لهذا لابد من عدم إغفال نقطة سوسيولوجية مهمة وهي أن الرضا هو عبارة عن حالة متغيرة تتأثر بالوضعية المهنية وتختلف بحسب طبيعة النفس البشرية، فلا يمكن تحقيق الرضا إلا بعد إشباع الحاجات المادية والمعنوية، أما الرضا عن الاتصال ما هو إلا جانب من جوانب العمل المعنوية. فالرضا العام لا يتم إلا بعد إشباع كل من الحاجات المادية والمعنوية، فلا يعني رضا الفرد عن جانب معين كاف للدليل على رضاه عن الجوانب الأخرى. ونحن في هذه الدراسة لا يسعنا إلا دراسة الرضا الوظيفي الجزئي لأننا سلطنا الضوء على جانب معين من جوانب العمل وهو الاتصال الداخلي والذي يمكن اعتباره كحاجة معنوية يسعى الأفراد إلى إشباعها. كما يمكن القول أن الرضا الوظيفي نسبي ولا يمكن تحقيقه بصفة دائمة ونهائية فهو لا يمثل حالة ثابتة وإنما متغيرة، هذا التغير يكون منشأه الظروف والخبرات التي يمر بها الفرد ويتوقف ذلك على عامل الزمان والمكان. أما السلوكات السلبية التي يبديها العمال نتيجة شعورهم بعدم الرضا فيمكن أن تظهر بطريقة ما حتى وإن كان العامل راضي، فتلك المظاهر لا تترجم فقط مشاعر الاستياء. في حين درجة رضا الأفراد تختلف من فرد لآخر فقد يتغير مستوى الرضا عند الأفراد الذين لا يتماثلون في نفس الظروف المهنية، كما قد يختلف مستوى الرضا حتى ولو قمنا بتوفير نفس الظروف والعوامل، وهذا بحسب طبيعة النفس البشرية فالرضا حالة فردية تتعلق بذات الفرد وليس بالجماعة. ولا يسعنا القول أيضا أن العوامل التي تؤدي إلى الرضا قد تكون نفسها العوامل التي تسبب عدم الرضا لأن الرضا وعدم الرضا عنصران مختلفان لظاهرة واحدة وهما طرفا نقيض لمتغير واحد، لهذا يمكن القول بأن هرزبرغ جاء بفكرة متناقضة نوعا ما رغم الإسهامات الكبيرة التي جاءت بها نظرية العاملين فهو لم يصب بقوله أن هناك عاملين مستقلين تماما عن بعضهما إحداهما تسبب الرضا والأخرى عدم الرضا، وربما يكون هذا النقص ناتج عن طبيعة دراسته حين سأل العمال عن مواقف وأسباب الرضا ثم سألهم مرة أخرى عن أسباب عدم الرضا، فمن

الطبيعي أن يقوم المستجوبين بتصنيفين مختلفين حسب تلك الأسباب التي تؤدي للحالتين. فمن خلال دراستنا اكتشفنا أن الاتصال ببعديه الرسمي والغير الرسمي قد يكون مصدرا للرضا (كعامل الدافعية) أو مصدرا لعدم الرضا (كعامل الوقاية) في نفس الوقت، الفرق الوحيد في هاتين الحالتين هو عنصر**(الغياب والتوفر)** فإذا غابت هذه العوامل حدثت حالة عدم الرضا وإن توفرت فإنها تحقق الرضا، بمعنى أنه إذا غاب الاتصال الفعال في المؤسسة فإن ذلك سيشعر العمال بالاستياء وإذا وفرت المؤسسة نظام سليم وفعال للاتصال فإن ذلك سيحقق حالة الرضا.

وفي الأخير يمكن القول أن موضوع هذه الدراسة يكتسي أهمية نظرية وتطبيقية في آن واحد، وتبدوا الأهمية النظرية في محاولته التحقق من صدق بعض القضايا النظرية التي وردت في الدراسات السابقة التي تبنيناها كمدخل نظري وكحقل معرفي موجه لهذه الدراسة، كما أنه يخدم في نفس الوقت غرضا علميا يتمثل في محاولة التعرف على أسباب الرضا من عدمه ومستوياته عند مختلف الفئات المهنية. مما ينير الطريق أمام المسؤولين ورجال الإدارة والتنظيم نحو معرفة جوانب التغير المطلوبة في نوعية الاتصالات التي تعمل على تحقيق الرضا والارتياح لدى العمال، مما يؤدي في النهاية إلى التخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها المؤسسة الجزائرية وبالتالي تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج وارتفاع مستوى الأداء والإنتاجية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد ماهر: **السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات**، ط7، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

2. أحمد صقر عاشور: **السلوك الإنساني في المنظمات**، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

3. أحمد صقر عاشور: **إدارة القوى العاملة: الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.

4. جورج فريدمان، بيار نافيل: **رسالة في سوسيولوجية العمل**، تر: حسين حيدرة، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1975.

5. سيد علي شتا: **تنمية القوى العاملة في المجتمع العربي**، المكتبة المصرية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

6. صالح بن نوار: **فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية**، مخبر علم اجتماع الاتصالات للبحث والترجمة، قسنطينة، الجزائر، 2006.

7. عبد العزيز خواجة: **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي للعمل**، دار غريب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

8. عبد الغفار حنفي: **السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

9. الفضيل رتيمي: **المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية: الدراسة النظرية**، الجزء 1، دار بن مرابط، الجزائر، 2009.

10. فضيل دليو: **اتصال المؤسسة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

11. لطفي طلعت إبراهيم: **علم اجتماع التنظيم**، مكتبة غريب، القاهرة، بدون تاريخ.

12. مصطفى عشوي: **أسس علم النفس الصناعي والتنظيمي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

13. ناصر دادي عدون: **الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.

14. يوسف عنصر: **الإشراف والتنظيم الصناعي في الجزائر**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

المراجع باللغة الفرنسية:

15.Alain, Touraine: **La conscience Ouvrière**, Edition Seuil, Paris, 1966.

16.Benois Denis: **Introduction aux sciences de l'information et de la communication**, Les éditions d'Organisation, Paris, 1995.

17.Constantin Lougovoy: **l'Information et la Communication de l'entreprise** ، édition P.U.F, Paris, Sans Date.

18.Emile, Durkheim: **De la division du travail social**, Presse Universitaire de France, 8em édition, Paris, 1967.

19.Michel, Crozier: **Le phénomène bureaucratique**, édition Seuil ، Paris, 1963.

دور الموارد البشرية في إقامة مجتمع المعرفة

أ/ عبيدة صبطي
جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص البحث:

أصبحت المعرفة في القرن الحادي والعشرين هي الأساس في التنمية الإنسانية بما تخلقه من توسيع لخيارات الناس وتنمية لقدراتهم وتمكينهم من بناء حياة أفضل ومكافحة الفقر والحرمان.وهو ما أخذت تعززه تقارير التنمية البشرية الدولية منذ مطلع التسعينات وتبنته الدول العربية في تقرير التنمية الإنسانية لعامي 2002 و2003 .

لذلك جاءت هذه الورقة، لتبيّن **أهمية العنصر البشري** داخل العملية الإنتاجية، الذي أضحى يستحوذ على أهمية بالغة داخل أدبيات واستراتيجيات النمو والتنمية، فكان من ثمرة ذلك تبلور **دور الموارد البشرية** في إقامة **مجتمع المعرفة وصناعة الحضارة**، والبحث عن **الوسائل والأساليب** الناجحة لتحقيق إنسانيته عبر الإبداع والإنتاج والاحترام المتبادل بينه وبين باقي الشعوب وضمان حقوقه الإنسانية الأساسية.

مقدمة:

ان المجتمعات والاقتصاديات الحديثة هي اليوم مبنية على المعرفة، وقد أصبحت القيمة المضافة لكل منتج أو نشاط هي العامل الأهم للفوز سواء على مستوى السوق أو على مستوى التحدي الحضاري، كما بات نظام الابتكار العلمي والتكنولوجي والتجديد العلمي والتكنولوجي في كل مجتمع هو الركيزة الأساسية لبناء المستقبل والشرط الأساسي **لصناعة الحضارة**.

فمنذ تسعينات القرن الماضي يشهد العالم مناقشات خصبة وجادة حول الطريقة الأمثل للتعامل مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة وأنّ التطورات الجارية تبشّر بمستقبل جديد على مستوى الإنجاز المادي والتقدم التكنولوجي، ومراكز البث الإلكتروني، وبرامج التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي. وكان من نتيجة تلك التطورات أن انتشرت

مصطلحات جديدة: " هي "مجتمع المعلومات" ومجتمع المعرفة " ومجتمع " ما بعد الحداثة " ومجتمع " ما بعد المجتمع الصناعي" .

إنّ ثورة المعلومات، التي أصبحت هي الميزة الرئيسية للقرن الحادي والعشرين، تأثرت أو تداخلت مع ثورة أخرى وهي ثورة وسائل الاتصال الحديثة، وكل هذا أدى إلى انفجار معلوماتي كبير جدا بحيث أصبح من العسير على الإنسان استيعاب كل المعلومات المتوفرة ودراستها واستغلالها كما ينبغي. وهذه الصعوبة تحتم على الأفراد والمجتمعات تطوير تقنيات وأساليب تجميع وتخزين ومعالجة المعلومات بطريقة رشيدة وذكية وعقلانية .

وفي العالم العربي نشر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U N D P) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 " نحو إقامة مجتمع المعرفة " الذي يتركز حول سبل تجاوز المعوق الرئيسي الثالث الذي يعترض طريق التنمية الإنسانية العربية وهو نقص المعرفة. ولأنّ مجتمع المعرفة مرتبط أشد الارتباط بـ " اقتصاديات المعرفة " كمصدر هام لثروات الأمم اليوم، فإنّ **تنمية الرأسمال البشري يعتبر مطمح الأمم الحية**.

لذلك تعد رعاية الإبداع وترقيته من بين المتطلبات الحالية للمجتمعات المتطورة، نظرا لما لهذا الأمر من أثر إيجابي على المستويين الاقتصادي – الاجتماعي والثقافي – الحضاري .

فالتنمية البديلة تتمحور حول الناس، وحول مشاركتهم في **التنمية** واستفادتهم منها، لتحسين نوعية حياتهم.وقد ركز هذا التغيير على مفهوم **التنمية** وأهدافها، ضمن تاريخ **التنمية الحديث**، على إعطاء اهتمام أكبر **للإنسان** الفاعل الذي يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها لصالحه، والارتفاع بمستوى معشيته.فالتخلف من وجهة نظر هذا المنهج لا يعتبر افتقارًا للدخل ولكنه افتقارٌ **للقدرات البشرية**.

وهذا ما أبرزته **نظريات التنمية** بأن الاستثمار في مجال التعليم والتدريب والتحفيز والبرمجة اللغوية العصبية والصحة يؤدي إلى زيادة **القدرات البشرية** وارتفاع مستويات الإنتاجية وزيادة الحياة الإنتاجية للأفراد مما يؤدي إلى تحقيق النمو من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

وبهذا نجد أن هناك ارتباط وثيق بين **أساليب تنمية الموارد أو الطاقة البشرية** (التنمية البشرية) وأساليب التنمية الاقتصادية أي أن الاستثمار لتنمية العقول ركيزة أساسية من ركائز **التنمية الاجتماعية والاقتصادية**.

فمسألة **التنمية اجتماعيا واقتصاديا** لا ترجع إلى الموارد الطبيعية والمادية فحسب بقدر ما تقاس إلى **قدرة العقل المتعلم والنير والمبدع والمخطط واليد العاملة الخلاقة.**

كما أنّ " التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية " الذي أعدته " مؤسسة الفكر العربي " في أواخر سنة (2008) لا يختلف، في نتائجه، كثيرا عن التقرير السابق الذكر، إذ تناول قضية نقص المعرفة في المنطقة العربية، وعالج مواضيع تراوحت بين نوعية التعليم وحرية الرأي والتعبير، وخلص إلى أنه لا يمكن للدول العربية أن تزدهر وتحقق تنمية إنسانية فعلية إلا من خلال الاهتمام بتأسيس مجتمعات المعرفة.**وانطلاقا مما سبق كيف يمكن تأهيل وتنمية الموارد البشرية في المجتمعات العربية والإسلامية من أجل إقامة مجتمع المعرفة؟**

1. تحديد المفاهيم:

لقد اهتمت نظريات النمو الجديدة **بالإنسان** باعتباره القوة المحركة للتقدم وإقامة مجتمع المعرفة، وقدمت تصورات ومفهومات عديدة في هذا الاتجاه، ومن أهمها رأس المال البشري، وتنمية الموارد البشرية فهل يا ترى ما هو مفهوم كلا المصطلحين.

1.1 مفهوم الرأس المال البشري: يعتبر مفهوم **رأس المال البشري** امتدادا فكريا وأيديولوجيا للنظرية الوظيفية بصفة عامة وبصياغتها الحديثة بصفة خاصة "فيما يسمى بالوظيفية التكنولوجية" ويؤكد هذا المفهوم أن العامل يمتلك رأس مال يتمثل في مهاراته ومعارفه كما أن لديه القدرة على الاستثمار التي تتمثل في قدرته على بناء نفسه ومن هنا أُعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا اقتصاديا لأهم عنصر من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية[1].

فرأس المال البشري يساوي إذن (عدد السكان × متوسط الدخل الفردي) ، مخصوما منه أربعة بالمائة سنويا، وتزداد قيمة هذا الرأس المال البشري بزيادة معارفه ومؤهلاته وخبراته[2].

كما يؤكد أنصار مفهوم **رأس المال البشري** أن الإصلاح الاقتصادي السريع الذي وصل إلى حد المعجزة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا والتي كانت قد عانت من تدمير رأس مالها الطبيعي في الحرب العالمية الثانية إنما يرجع إلى المحافظة على رأس المال البشري الذي تبقى بعد الحرب[3].

بمعنى أن تلك الأمم التي قطعت على نفسها إلتزامات هامة تجاه تجميع **رأس المال البشري** وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، كان

---

[1] علي عبد الرازق، **علم الاجتماع الصناعي،** الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص418.

[2] مجيد مسعود، **دليل المصطلحات التنموية، سوريا دمشق،** دار المدى للثقافة، 2001، ص27 .

[3] علي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص.421.

مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم.وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصادات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدما حتى أطلق عليها النمور الآسيوية.وأصبحت مثالا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم وإقامة مجتمع المعرفة.

وحتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الماضية استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى "الثروة البشرية" التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية.

ومن ثم كان ينبغي في رأي أصحاب هذا المفهوم **رأس المال البشري** تزويد الدول السائرة في طريق النمو بمساعدات تخصص لتحسين نوعية **رأس المال البشري** في هذه الدول، لأنها لاتمتلك المعارف والمهارات اللازمة لتستخدم التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج.

وبناء على ذلك فقد قدم **مفهوم رأس المال البشري** تبريرا للإهتمام بموضوع الاستثمار في **الموارد البشرية** وخاصة في **صورة التعليم** في جزء كبير من العالم في الآونة الأخيرة وذلك كنتيجة لما أبرزته دراسات التنمية هذه عن أهمية **الاستثمار في الموارد أو الطاقات البشرية** لعمليات الإنماء[4].

2.1 مفهوم تنمية الموارد البشرية: تمثل عمليات تنمية الموارد البشرية محورا رئيسيا من محاور استرتيجية التنمية الشاملة التي تستهدف كرامة المواطن من خلال تجديد حضاري مبدع، ينبثق من الاعتماد على النفس ويتم على أساس مخطط للتكامل الإنمائي الشامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية[5].ولهذا تُعد الموارد البشرية من إحدى مقومات التنمية الستة، على حد تعبير"جون ويلي **(Jan Willy)** " والتي تنحصر في الموارد البشرية، والموارد الطبيعية، ووسائل الإنتاج، والمنتجات والاتصالات، والتنظيم[6].

---

[4] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية" مفهومها، نظرياتها، سياستها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص144.

[5] حامد عمار، **في بناء الإنسان العربي** (دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص69.

[6] علي عبد الرازق ، مرجع سبق ذكره، ص421.

فالموارد أو الطاقات البشرية ليست موارد فحسب، إنها تشكل أيضا الطرف المنتفع بمختلف أشكال الجهود بوصفها المستهلكة للسلع والخدمات المادية والثقافية والروحية[7].

بينما يقصد **الموارد البشرية** « جميع سكان الدولة المدنيين منهم والعسكريين باعتبارهم مواطنين تظلهم رعاية الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعلمية والتربوية ويدخل في حكم ذلك أولئك الذين يعملون لقاء أجر والمرأة غير العاملة، والمحالون إلى التقاعد وذوي العاهات والمتعطلين، والأطفال وجميع من تضمهم مراحل التعليم المختلفة »[8].

وبهذا يقصد **بتنمية الموارد البشرية** « زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات، والتي يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما أجري **من** اختبارات مختلفة بغية رفع مستوى كفأتهم الإنتاجية لأقصى حد ممكن »[9].

ويتضح مما سبق بأن عملية تنمية الموارد البشرية تنطوي على أبعاد أربعة[10]:

أ- أنها وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو نظريات أو مبادئ أو قيم أو فلسفات تزيد من طاقته على العمل والانتاج.وبالتالي فهي عملية تساهم في صقل شخصية الفرد وتزويده بالأسس العلمية المطلوبة.

ب- أنها وسيلة تدريبية تعطيه الطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة والمسالك المتابينة في الأداء الأمثل في العمل والإنتاج، فبواسطتها يتم من خلالها تأسيس نشاط الفرد على مجموعة قدرات عملية متخصصة يساهمون بها في الإنتاج مساهمة مباشرة.

ج- إنها وسيلة فنية تأهل الأفراد لإدارة وتنفيذ النشاط التنموي، أي تمنح الإنسان خبرات مضافة ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته ومهاراته العقلية أو اليدوية.

د- وهي أخيرا وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية، وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه في العمل وتصرفاته في الوظيفة وعلاقاته مع زملائه ورؤسائه ومرؤوسيه.

---

[7] ليوغولدستون، الموارد البشرية في البلدان النامية، **تعليم الكبار والتنمية**، مختارات من مستقبل التنمية، فرنسا، اليونسكو، 1982، ص60.

[8] منصور أحمد منصور: **تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق،** الكويت، وكالة المطبوعات، 1975، ص31.

[9] : //www.islammemo.cc http.

[10] منصور أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص195.

وهي بهذا فهي تهدف إلى التأثير في السلوك الاجتماعي للأفراد وتنمية القيم المطلوبة.ويتضح مما سبق أن منهج تنمية الطاقات أو الموارد البشرية يُعد من أهم المناهج التنموية التي قد استخدمت حديثا في مجال العمل التنموي، غير أنه يقوم على العناصر الرئيسية التالية[11]:

1- أنه يهتم أساسا بالتنمية الفردية.

2- أنه يركز على الناس وعلى قدراتهم وعلى توظيف تلك القدرات في خدمة المواقف الجماعية.

3- أنه يعطي أهمية خاصة لمبدأ المساعدة الذاتية.

وقد لوحظ أن هناك تقاربا واضحا بين مفهومات رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية.

3.1 تعريف مجتمع المعرفة: لقد وقع خلط كبير عند بعض الناس، بين مصطلحين حديثين هما مجتمع المعلومات(Information Society) ، ومجتمع المعرفة (Knowledge Society)، وفي بعض الأحيان يعتبرونهما وجهين لعملة واحدة، ولكن الواقع خلاف ذلك، بل إن هنالك فرقا شاسعاً بينهما؛ فمن أجل أن يتحرر مفهوم مجتمع المعرفة دعونا نلقي نظرة سريعة على مصطلح مجتمع المعلومات .

إن مجتمع المعلومات مبني على التعاملات الإلكترونية، وأن هذه التعاملات "تعد من أحد أهم الأدوات التي تشارك في بناء مجتمع المعلومات، فيمكن وصفها بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم كافة أنشطة الأعمال، التي تمس جميع شرائح المجتمع"، إذن يركز هذا المجتمع أكثر على ترابط شبكات الاتصالات والوصول بينها (Connectivity)، ويتيح للمعلومات سرعة التداول بسهولة تامة[12].

أو بعبارة أخرى، يمكن أن نشبه المعلومات هنا بأنها سلعة أو بضاعة، أي مقتنيات، وأن التعاملات الإلكترونية تقنيات تقوم على إدارة هذه المقتنيات، بذلك يتكون لدينا المجتمع التقني "مجتمع المعلومات" ولا يتجاوز ذلك الترابط والاتصال إلى التركيز على محتوى شبكات الاتصال. لأن المحتوى هو ما يقوم عليه مجتمع المعرفة .

---

[11] محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003، ص18.

[12] http: //www.mohyssin.com

هذا هو ما طوره اليونسكو مع استقبال قرن جديد وألفية جديدة، **مفهوم مجتمع المعرفة** مقابل مفهوم مجتمع المعلومات. ومن حيث التاريخ ظهر مجتمع المعرفة خلال الثمانينيات في القرن الماضي، ويوسم بأنه منظومة وحركة دينامية في الفكر والإبداع والعمل، من أجل تحقيق التنمية، يتفق ذلك مع توجيهات البنك الدولي في تقريره عن التنمية الدولية سنة 1998، والذي كان عنوانه "**المعرفة من أجل التنمية**" .فإذا ما أردنا بناء مجتمع المعرفة "مجتمع التعلم "Learning society"ينبغي اعتبار أربعة مبادئ رئيسة في عملية البناء وهي[13]:

1.المساواة في الأحقية في الحصول على التعليم وتيسيره.

2.حرية التعبير.

3.توفر المحتوى ووجود قطاع للمعلومات قومي ووطني .

4.المحافظة على التعدد الثقافي واللغوي، وتنميتهما .

وبحسب ما ذكر نعتقد بأن مفهوم مجتمع المعرفة بات واضحا، وحتى لا نطيل نود أن نبين بان المعرفة في مجتمع المعرفة تعد قيمة مضافة للفرد والمجتمع، وأن هذه القيمة هي المسؤولة عن تحسين نوعية الحياة، والعيش في تقدم مستمر ورفاهية.

2. بدايات الاهتمام بتنمية الموارد البشرية:

لقد بدأ الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في الغرب منذ قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر وعقود الزمن الستة التي تلتها، فلم يكن انذاك في المؤسسات الصناعية شيء يدعى **بإدارة الموارد البشرية**، لكن كانت هناك صيحات تظهر بين الحين والآخر في البلدان الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، تنادى بضرورة الاهتمام بشؤون العمال في المصانع وتحسين أمورهم المعيشية والصحية، فهم أولا وأخير بشرا.

ففي بريطانيا مثلا بسبب الضغط الحكومي وانتشار مفهوم إنسانية العمل في المجتمع وضرورة الاهتمام بالعمال من قبل أصحاب الأعمال، قبل قلة منهم بتحمل مسؤولية تحسين أوضاع العاملين في مصانعهم، تماشيا مع إلحاح المجتمع البريطاني أنذاك على ضرورة مراعاة الجانب الإنساني في العمل[14].

---

[13] المرجع السابق.

[14] عمرو صفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي**، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص42.

وفي سنة (1890) ظهر في الدول الصناعية الغربية وخاصة أمريكا، مفهوم يدعى"تحقيق الرفاهية الصناعية(Industrial Welfar)" وهي عبارة عن برامج صممتها المؤسسات الصناعية أنذاك، من أجل تحسين ظروف ومناخ العمل المادي الصحي داخل المصانع، وتصميم الأبنية التي يتوفر فيها الشروط الصحية لممارسة الأعمال.وبهذا فكان أول ظهور لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات الصناعية كان في شركة"فورد(Ford)" لصناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان ذلك سنة (1914) باسم **إدارة الاستخدام**[15].

كما أضافت ظروف الحرب العالمية الأولى(1914-1918) مدخلات جديدة على أهمية العنصر البشري في العمل وانتشار وجود إدارة الاستخدام(المسمى القديم لإدارة الموارد البشرية) في المؤسسات الصناعية، حيث اقتنع أصحاب الأعمال والحكومات أنذاك بأن القوى العاملة هي الأداة الفاعلة التي يمكن من خلالها تغطية احتياجات الحرب الكبيرة من السلع والخدمات المختلفة والمتنوعة، فقد سبب نقص العمال في المصانع الذي سده استخدام النساء) بسبب توجه الشبان إلى جبهات القتال، إلى تزايد الاهتمام ببرامج تحسين ظروف العمل في المصانع، لتوفير مكان عمل صحي ومناسب ومريح وأجور جيدة تساعد على رفع إنتاجية القوى العاملة.فقد افترضت ظروف الحرب مايلي[16]:

- زيادة ساعات العمل.
- بذل جهود بشرية إضافية أثناء العمل.
- تسريع وتيرة العمل.
- آلات وتجهيزات أفضل.
- إدارة أفضل.

فهذه الأمور تتطلب من أصحاب الأعمال التأكيد على برامج رعاية العمال وتحسين ظروفهم وحياتهم المعيشية.

وبهذا نستخلص بأن مرحلة **الثورة الصناعية والحرب العالمية الأولى** قد تميزت بالعديد من التحولات في مجال الاعتناء بالموارد البشرية.وذلك من خلال ما جاء به "تايلور(F.Taylor)"

---

[15] المرجع السابق، ص 42- 43.

[16] المرجع السابق، ص 43- 44.

صاحب حركة الإدارة العلمية.وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول الآن: بأن بدايات الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في الغرب كانت متأخرة جدا بالمقارنة بالحضارات السابقة.

فلقد عرفت وظيفة الموارد البشرية منذ العصور القديمة، إذ ظهرت مع وجود الإنسان على هذا الكون.فعن طريق هذه الأخيرة مُرست وظيفة تنمية الموارد البشرية والتي وجدت منذ الأزمنة الغابرة في التاريخ البشري، فالأديان السابقة ومنها اليهودية والمسيحية تبين لنا كيف كان سيدنا نوح وسيدنا إبراهيم عليهما السلام يجيدون فن تسيير وتنمية الموارد البشرية[17].

وهذا ما قام به النبي محمد ﷺ منذ بدء الوحي، حيث بدأ أولا بتنمية الطاقات البشرية وذلك بتعليمها وتدريبها ورعايتها في دار الأرقم بن أبي الأرقم.وذلك من خلال قواعد وعمليات إدارية، حيث لم تقتصر تعليماتها على مجرد تقديم أفكار ومبادئ نظرية فحسب، بل تضمن الفكر الإسلامي صورا للتطبيق.

فتعليم الموارد البشرية بدأ أول مرة مع نزول أول سورة من كتاب الله تعالى وهي إشارة للرسول بأن **عصر التخطيط والعلم** والصبر والتضحية بدأ.فقد تولت الدولة الإسلامية في جميع عهودها إشباع هذه الحاجة الأساسية للجماعة.فكان "عبادة بن الصامت" يتولى **تعليم القرآن الكريم بالمدينة** في زمن رسول الله ﷺ [18]، وقد أرسلت الدولة الإسلامية الأولى المعلمين لتفقيه الناس أمور دينهم.

فذهب "مصعب بن عمر" إلى المدينة وذهب "معاذ بن جبل" إلى اليمن و"عمرو بن حزام "إلى نجران، وقد أمر رسول الله ﷺ "عبد الله بن سعد بن العاص" تولي أمر **تعليم الناس الكتابة بالمدينة**.حتى بلغ من شأن الدولة أن تتخلى عن جزء كبير من الواردات المالية **لتمويل محو الأمية لدى الصبيان**، حين كان أسارى بدر ممن يحسنون الكتابة فيتولون تعليم الصبيان القراءة والكتابة مقابل إطلاق سراحهم.وقد بلغ فداء الأسير من أهل بدر أربعة آلاف درهم[19].

وتاريخ اهتمام الدولة الإسلامية بتوفير المعلمين ودور العلم أمر طبقت شهرته الآفاق، إذ كانت أول دولة في التاريخ البشري **تفهم معنى التفرغ العلمي ودعم الأبحاث العلمية ونشر الاكتشافات والاختراعات، وتأمين أسباب التقدم التكنولوجي للمجتمع**، حتى كانت

---

[17] زكي محمود هشام، **إدارة الموارد البشرية**، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1979، ص30.

[18] محمود الخالدي، **سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي**، الجزائر، شركة الشهاب مكتبة الرسالة، 1983، ص28.

[19] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، الجزء الثاني، بيروت، دار المعارف للطباعة والنشر، 1976، ص480.

المدارس النظامية أيام نظام الملك تمول بستمائة ألف دينار ذهبا[20] .وأسست المكتبات العامة كمكتبة بيت الحكمة في زمن لم تكن فكرة المكتبات قد عرفت بعد.

وهذا ما اكتشفه الغرب قبل. من المجتمعات النامية، فاليابان مثلا دولة بدون أي موارد طبيعية لكن من أهم طاقاتها البشرية العقل الياباني، فالبلد كلها دمرت في الحرب العالمية الثانية كبيوت ومصانع ولكن العقل الياباني لم **يدمر**.

فقد اكتشف علماء الغرب أن خلايا العقل (140) مليار خلية عصبية كل واحدة ينشأ حولها زوائد تساعد على المزيد من التفكير ولكنها تزيد لو فكرت، وتموت إن لم تفكر، والعجيب أن الإسلام أكثر دين تكلم عن استخدام العقل ولكن الغرب ينكر هذا حيث يقول النبي ﷺ **﴿ ما خلق الله خلقا أكرم عليه من العقل ﴾** فكلما رأى النبي الصحابة يمدحوا ميت لهم من أجل عبادته فسألهم كيف عقل صاحبكم؟ قالوا يا رسول الله نحدثك عن عبادته وتسألنا عن عقله قال**﴿ إنما يتعارض الناس يوم القيامة عند الله على قدر عقولهم﴾**.

وعن السيدة عائشة قالت يا رسول الله ما الذي يرفع الناس في الدنيا قال"العقل" قالت وما الذي يرفعهم في الآخرة قال"العقل" قالت يا رسول الله فأين المجازاة بالأعمال قال **﴿ إنما يعملون على قدر عقلوهم ﴾**، وقال النبي ﷺ **﴿خلق الله العقل وقال وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا أكرم علي منك، بك أعطي وبك أخذ وبك أثيب وبك أعاقب﴾** ويقول النبي ﷺ يا "أبا الدرداء"**﴿ إذا ازداد الناس قربا إلى الله بحسناتهم وأعمالهم فزد قربا إلى الله بعقلك ﴾** وها هو "ماوتيسي تونغ" يعلن أنه ليس هناك مناطق غير منتجة بل عقلية غير منتجة [21]، فالمجتمعات الإسلامية إذن هي مناطق غير منتجة لأن عقولها معطلة.

أما **التدريب** والذي يختلف عن **التعليم** في أن الثاني يبدأ بالفرد ليلقنه قيما ومعلومات وثقافات عامة تؤهله ليكون مواطنا صالحا ومنتجا، بينما **التدريب** يبدأ بالعمل لا بالفرد حيث يهتم بإكساب الفرد المهارات والمعلومات اللازمة لقيامه بعمله.

ونظرا لأهمية **التدريب** بالنسبة للفرد وللمؤسسة نجده أصبح وظيفة رئيسية من وظائف الإدارة ويدخل ضمن سياستها وإستراتيجيتها العامة.أما الاهتمام به كعملية ضرورية في تنمية الطاقة البشرية ليس وليد العصر الحديث وبظهور التكنولوجيا المتطورة.

---

[20] محمد الحسيني عبد العزيز، **الحياة العلمية في الدولة الإسلامية**، مصر، وكالة المطبوعات، 1973، ص63-64.

محمد عاصم عيشونة، **تعليم الكبار والتنمية الاقتصادية**، المعلم العربي، العدد الثاني، وزارة التربية في الجمهورية السورية، 2003، ص ص72- 80.

3.دور الموارد البشرية في إقامة مجتمع المعرفة (تجربة ماليزية أنموذجا):

إن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصا أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها المجتمعات العربية والإسلامية كي تنهض من كبوت التخلف والتبعية للغرب وإقامة مجتمع المعرفة، فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية وخلال نحو عشرين عاما تغيرت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والألآت الكهربائية والإلكترونيات، فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام (2001) رصد أهم ثلاثون دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام(1997)، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية.

هذا بالإضافة إلى اهتمامها بشكل أساسي بمؤسسات التعليم العالي، لأن هذه المؤسسات تقوم بتنفيذ نشاطات تتضمن توليد المعرفة ونشرها. كما تُسهم أيضاً في نشاطات توظيف المعرفة، من خلال إمداد هذه النشاطات التي تُؤديها المؤسسات الأخرى بالأفكار الجديدة والكوادر المؤهلة، وتحفيز أعمالها وقدراتها، عبر اتفاقيات تسعى إلى تفعيل دور المعرفة في المجتمع.

فلقد استطاعت أن توفّر لمواردها البشرية نظام تعليمي يحقق الجودة، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الإنسانية الشاملة. فقد توصلت إلى أن التعليم يعتمد على نقل الخبرة من المعلمين إلى الأجيال القادمة، لأنّ المستقبل يحمل الكثير من التحديات، واستطاعت أن تسلّح أبناءها بالقدرات التي تمكّنهم من التعامل مع مشاكل وسيناريوهات لم تعاصرها ولم تتعامل معها ولم تتخيل إمكانية حدوثها.وأصبح التعليم هو المحرك الأساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة، وهو الوسيلة الفاعلة لتمكين الإنسان من الخبرات والقدرات ولإيجاد فرص العمل المتاحة في الإنتاج.

وإن كان هذا يعني شيئا فإنه يعني أنّ مجتمع المعرفة لدى دولة ماليزيا يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصا للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعمل، ويتعلم ليعيش مع الآخرين، ويتعلم لتحقيق ذاته. وهذا ما أدى إلى وجود شريحة عريضة من المجتمع الماليزي على مستوى تعليمي عالٍ ومتطور قادر على الإبداع والابتكار.

وبالتالي يمكن أن نستخلص بأن هناك عدة عوامل ساعدت في نجاح إقامة مجتمع المعرفة بماليزيا وهي كالآتي:

✓أنها اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية.

✓وبهذا فقد اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل **الإنسان** محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من المالاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلا عن زيادة ملكيتهم لها.كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانات تحصيل **التعليم** في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين و**التدريب** ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر.

✓فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كما ونوعا، وخاصة مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

✓كذلك انتهجت ماليزيا إستراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد الطاقة البشرية واستغلالها لخدمة التنمية.وذلك من خلال تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين.

✓وبهذا التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عمليا في تحقيق الأهداف القومية واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليهم.

بعد هذا السرد يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس يمكن لبلدان العالم العربي والإسلامي الاستفادة منها وهي:

1.الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حث عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.

2.الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية وإقامة مجتمع المعرفة.

3.الاهتمام بالتنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري **فالإنسان هو عماد التنمية** تقوم به وتجني ثمارها.وذلك من خلال تشجيع التعليم، والتدريب، والبرمجة اللغوية العصبية والتحفيز والرعاية الصحية.

خاتمة:

مما تقدم يتوجب على الدول العربية والإسلامية أن تفكر بعمق في الإشكاليات التي يطرحها مجتمع المعرفة، وما هي المستلزمات الضرورية التي يجب أن تسهر على توفيرها حتى تشارك في هذا المجتمع وتصبح فاعلة فيه، وليست متفرجة تتلقى ولا تحرك ساكنا:

ومن أولى الأولويات، التي تنتظر العالم العربي، ضرورة وضع التعليم كهدف ومنهاج ووسائل، **باعتباره الأساس في تنمية الرأسمال البشري للأمة**. فليس من شك في أنّ مستقبل العالم العربي سيكون أكثر إشراقا وأبعث على الأمل كلما ارتقى مستوى التعليم، وكلما زاد تدريب وإعداد الموارد البشرية علميا وتربويا. ويندرج هذا الجهد ضمن إطار محاولة توسيع خيارات الإنسان العربي، خاصة الحصول على المعرفة وضمان مستوى معيشي لائق، إذ ارتكز مفهوم التنمية الإنسانية على ثلاثة أبعاد:

✓تكوين القدرات البشرية، من خلال تحسين المستوى الصحي والمستوى المعرفي وتجويد المهارات الفردية والجماعية.

✓استخدام البشر لهذه القدرات للمساهمة في الأنشطة الإنتاجية والإبداعية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

✓استخدام مستوى الرفاه الإنساني الذي وقع بلوغه لإثراء القدرات البشرية والقدرات المعرفية.

وعليه، لا يمكن للدول العربية أن تزدهر وتحقق تنمية إنسانية فعلية إلا من خلال الاهتمام بتأسيس مجتمعات المعرفة.لأنّ مجتمع المعرفة لا يقتصر على إنتاج المعلومة وتداولها، وإنما يحتاج إلى ثقافة تقيّم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط ثقافي واجتماعي وسياسي يؤمن بالمعرفة ودورها في الحياة اليومية للمجتمع.

كما إنّ مجتمع المعرفة لا يقوم بدوره إلا على أساس منظومة وإستراتيجية للعلم والمعرفة من خلال التعلم مدى الحياة، أي الاستثمار في الموارد البشرية. إذ تظل مقولة التعليم والتدريب هما الحل، في مواجهة التحديات الكونية، صحيحة. لأنه هو **الذي يتمكن من الإسهام في تنمية بشرية كفيلة ببعث الحيوية والتجدد في مجتمعاتنا.**

عرض وتقييم
لأهم الدراسات الوطنية حول الفقر

أ/ زبوج سامية
أستاذة محاضرة بجامعة سعد دحلب، البليدة

ملخص المقال:

تدور الفكرة الرئيسية للمقال حول ظاهرة الفقر في الجزائر، إذ سوف نعرض أهم الدراسات الوطنية المتعلقة بهده الظاهرة ومنه تحاليلها وإبراز لأهم نقاط القوة والضعف، فلظاهرة الفقر عدة أبعاد ومؤشرات متداخلة مما صعب حصرها من خلال الدراسات الوطنية وصعب تعيين حد فقر واضح يبين الفقير من غيره وهدا بغية الوصول لسياسة إجتماعية دقيقة في مكافحة هده الظاهرة وإقامة برامج فعالة ومتعددة لخلق توازن إجتماعي.

كلمات المفاتيح:

الفقر- حد الفقر – مؤشرات الفقر – الإستهلاك – نمط العيش – المستوى المعيشي – المداخيل – القدرة الشرائية .

عرض وتقييم لأهم الدراسات الوطنية حول الفقر:

تمثلت أهم الدراسات التي أقيمت في الجزائر حول موضوع الفقر في كل من دراسة الديوان الوطني للإحصاء حول "مصاريف العائلات" لسنة 1988 والتي زكّيت بدراسة أخرى حول "مستوى المعيشة" سنة 1995، وكذلك دراسة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية الخاصة "بالخريطة الإجتماعية" سنة 2000 والتي زكيّت بدورها بدراسة أكثر تعمقا في سنة 2004 وأخيرا دراسة خلايا الجوار التضامنية الحالية بخصوص إستحداث الخريطة الإجتماعية بكل ولاية.

1- دراسة " مصاريف إستهلاك العائلات":

أ- عرض للدراسة وللنتائج [1]: لقد قام الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بدراسة حول مصاريف إستهلاك العائلات الجزائرية لسنة 1988 حيث إنطلق البحث في جانفي 1988 وإنتهى في جانفي 1989، على عينة تقدر بـ 10.386 عائلة.

إن منطلق هذا البحث كان على إعتبار أن «إستهلاك العائلات» مقياس هام للإنتاج الوطني كونه مرتبط من جهة بالنمو الديمغرافي، ومن جهة أخرى بتقدير الإستهلاك لكل فرد، ومنه أقيمت هذه الدراسة لكشف الإحتياجات الخاصة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ قام البحث على ملاحظة ميدانية أساسية قائمة على التحولات الإقتصادية في الجزائر وتطبيق قوانين إقتصاد تسييرية جديدة ومنتجات جديدة وتحرير في الأسعار، فكلها مؤشرات أوحت بتحول في إمكانيات الإستهلاك.

فالتساؤل الرئيسي لهذا البحث يدور حول مستوى الإستهلاك، وبنيته وتحولاته إذ أن هناك عوامل متعددة أدت إلى تغيير نمط المستهلكين بفعل: النزوح الريفي وإرتفاع أسعار السلع وظهور منتوجات جديدة .....إلخ، ومنه فإن البحث يهدف إلى كشف المصاريف المتعلقة بإستهلاك العائلات الجزائرية وتحديدها جغرافيا.

إذ أخذت في هذا البحث كل المصاريف المالية لعائلات العينة، أما التقنية المستعملة لجمع المعلومات فكانت بتسليم دفتر شخصي في خدمة كل فرد من العائلة من أجل تسجيل مصاريفه اليومية.

كشف هذا البحث أن المصاريف العامة للعائلات سنة 1988 شكلت 60% من المنتوج الداخلي الخام (PIB)، وكما أبرزت تخصيص العائلات لـ 108.951.6 مليون دينار جزائري للغذاء وهذا ما يشكل نصف ميزانيتهم، وبهذا توصل البحث إلى أن متوسط الجزائريين لم يستطيعوا إرضاء حاجياتهم الغذائية مما أدى إلى تخصيص أكثر من نصف دخلهم للغذاء بسبب إرتفاع أسعار المنتوجات الغذائية مقارنة مع أسعار المنتوجات الأخرى وهذا ما يفسر إرتفاع مصاريف الغذاء عالية.

كما ظهر الإختلاف بينا بين مصاريف إستهلاك العائلات الحضرية والريفية بظهورها عالية في المناطق الحضرية ومنخفضة في المناطق الريفية.

إلا أن هذا البحث لم يمكن من إعطاء تعريف محدد للفقر في الجزائر ولا لإعطاء حدود له، لذا فقد تلي هذا البحث ببحث أخر حول «قياس مستوى معيشة العائلات» الجزائرية سنة 1995، على عينة من 5910 عائلة.

فقد أثارت نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة لسنة 1995، تناقضات عدة حيث أن الفقير وغير الفقير كانوا يشغلون مجالات مشتركة، في مجال الصحة، التعليم، السكن مما أدى لإعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تميز بين الفقراء وغير الفقراء وحول السلوكات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر، إذ من أهم التناقضات التي أشير إليها [2]:

- في مجال الصحة كان ما يقارب نصف عدد الفقراء يلجؤون إلى الطب الخاص

- و لا يعتبر دائما نوع السكن مؤشرا لترتيب المداخيل، إذ 9.4 ٪ من الفقراء كانوا يشغلون "فيلات" مقابل 12٪ من غير الفقراء، بحيث أن 69.5٪ من الفقراء كانوا يملكون سكنهم مقابل 62.7٪ من غير الفقراء .

كما كشف هذا التحقيق عن إنخفاض القدرة الشرائية لمداخيل العمال الأجراء في الفترة الممتدة بين 1986 و1994 بالقيمة الحقيقية لأكثر من 45٪ ، إذ أن إفقار الأجراء أصبح واضحا جدا حيث يصنف 13٪ من الأجراء أرباب الأسر في فئة العائلات «الفقيرة جدا» كما أن ظهور فقراء جدد مع بداية التسعينات في الطبقة المتوسطة سوف يضفي على الفقراء ميزات جديدة.

فقد توصل هذا البحث إلى معيار قياس حد الفقر الغذائي في مستوى من الإحتياج الغذائي الأدنى المحدد بمقدار 2100 حريرة يوميا ولكل نسمة، مع التفريق بين حد الفقر الأدنى وحد الفقر الأعلى وبطبيعة الحال فإن الحدود التي عينتها هذه الطريقة تتصل بسنة 1995 وهو تاريخ إجراء البحث وهي تقدر بـ حوالي 10.940 دينار لكل شخص في السنة بالنسبة لحد الفقر الغذائي، وب 14.820 دينار جزائري بالنسبة لحد الفقر الأدنى، أما بالنسبة لحد الفقر الأعلى فهي تقدر بـ 18.190 دينار [3] .

ب- **<u>تحليل ونقد:</u>** تعتبر دراسة «مصاريف إستهلاك العائلات» من أولى الدراسات التي أقيمت في الجزائر من أجل التعرف على الفقر وحدوده، إلاّ أن هذه الدراسة تميزّت بالقصور نظرا لعدة أسباب مما أدى لتزكيتها بدراسة «لمستوى المعيشة» إلا أن هاتين الدراستين لم تصلا للأهداف المنشودة إذ يمكن إعطاء العناصر التحليلية التالية:

أولا: يعتبر التركيز على مؤشر مصاريف إستهلاك العائلات عنصرا جدّ مهما في قضية الفقر، إلا أن تحليل معطيات هذا المؤشر لوحده يشكل قصورا في الدراسة وعجزا في الإلمام بالمؤشرات العلمية الدالة على ظاهرة الفقر، خاصة وأن هذه الظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد «فإرتكاز البحث على الإستهلاك أو مستوى المداخيل يعد بحثا جدّ ضيق» [4].

ثانيا: إن الدخل والمصاريف المصرّح بها من طرف العائلات ليس بالشيء المطلق والذي يمكن حصره، وكما أن العمل غير الرسمي قد يشوّه نتائج أيّ دراسة تقوم على «المداخيل» إذ قدرت مناصب الشغل غير الرسمية سنة 1987 بـ 32 ٪ وهذه النسبة ليست بالهينة .

ثالثا: تعتبر قضية الإستهلاك الغذائي قضية نسبية مرتبطة بنمط معيشي معين وبمجال جغرافي محدّد وبزمن معين كذلك، فعلى سبيل المثال نمط معيشة سكان الصحراء يختلف عن نمط معيشة سكان الشمال وكما أن النمط المعيشي يختلف من مدينة لأخرى ويختلف

كذلك بين المجال الريفي والمجال الحضري فهناك منتوجات نجدها في المدن الحضرية ولا نجدها في الأرياف مما يؤدي لوجود تباين في نوع الإستهلاك، ليس هذا فحسب، بل ولربما في الأرياف تنقص مصاريفهم الغذائية مقارنة بسكان المدن نظرا لإمتلاكهم أراض زراعية، أغنام، دواجن، بيض .....إلخ، مما يساعد على تلبية حاجياتهم الغذائية بدون مصاريف إضافية، وبهذا تبقى قضية مصاريف الإستهلاك نسبية ومحدودة .

رابعا: إن النتائج المتوصل إليها في دراسة «مستوى المعيشة» والتضارب في ملامح الفقير وغير الفقير لدليل على تعقد ظاهرة الفقر في الجزائر وضرورة البحث على مؤشرات علمية أخرى تفصل الفقير من غيره.

و كما يجب الأخذ بعين الإعتبار إفقار عائلات كانت بعيدة عن حد الفقر، إذ تزايد الفقر بين فترة 1988 (سنة إجراء البحث الأوّل) وسنة 1995 (سنة إجراء البحث الثاني)، وكما تميّزت الفترة ما بين (1987- 1995) بما يلي [5]:

- تدهور شروط الحياة.
- نقص كبير في القدرات الشرائية.
- نقص في مداخيل العائلات.
- نقص الإنتاج الزراعي.
- زيادة معدل البطالة.
- عدم فعالية برنامج الشبكة الإجتماعية.

فكل هده العناصر تدلي بتدهور المستوى المعيشي للفرد مما يوحي بضرورة إقامة دراسة معمقة حول ظاهرة الفقر.

خامسا: قامت دراسة «مستوى المعيشة» سنة 1995 في فترة زمنية قصيرة أقل من 6 أشهر، ولدا فهي لم تأخذ بعين الإعتبار جميع الإستهلاكات الفصلية والسنوية، وهذا ما يبرز قصورها

سادسا: يختلف كل من بحث 1988 و1995 من حيث المنهج وأسلوب الدراسة، وكما يكمن الإختلاف أيضا في العينة ممّا لا يسمح من إقامة مقارنة للنتائج.

ومنه فإن البحثين الخاصين بكل من دراسة مصاريف« إستهلاك العائلات» 1988 ودراسة «مستوى المعيشة » 1995، قد أقيما في خضم ظروف إقتصادية وإجتماعية مختلفة ولذا يستحيل

إعطاء تحديد موضوعي للفقر ومقياسه، وبهذا تبقي نتائج الدراستين نسبية ومحدودة نظرا لإعتمادهما على البعض من المؤشرات فقط والتي لا يمكن أن تعطي قراءة واضحة للفقر.

2-دراسة "الخريطة الإجتماعية":

أ- **عرض للدراسة وللنتائج**[6]: أقيمت الدراسة الخاصة بالخريطة الإجتماعية من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) سنة 2000 فهذه الدراسة تعتبر جامعة لكافة القطر الجزائري، وهذا ما يضفي عليها سمة الشمولية، ففيما سبق كانت تحمل الدراسة إسم «خريطة الفقر» إلا أنها فيما بعد عدلت إلى إسم «الخريطة الإجتماعية».

لقد أقيمت هذه الدراسة لتطوير مختلف الإقترابات من الفقر بالجزائر عن طريق بعد مساحي من أجل توجيه الإستراتيجيات والسياسات المكافحة للفقر ومن أجل تحديد أحسن للفئات الفقيرة وكذا البلديات الأكثر فقرا، فمنطلق هذه الدراسة كان بإعتبار ظاهرة الفقر في الجزائر لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال إطارها الجغرافي لغرض توجيه خطط التدخلات وتحديد الفئات والمناطق الجغرافية ذات الأولوية للتدخل لتسهيل تطبيق برامج مكافحة الفقر.

فالهدف من الخريطة الإجتماعية هو تحديد دقيق لمظاهر الفقر في كل البلديات الجزائرية وبالتالي كشف خصائص وحدة الفقر في كل واحدة منها وعلى هذا الأساس يتم تحديد البلديات ذات الأولوية من أجل الإستراتجيات المستقبلية لمكافحة الفقر.

لقد إستعملت هذه الدراسة منهجية خاصة بتحديد المناطق الجغرافية لكي تكون نتيجة البحث عبارة عن خريطة جغرافية يتم التمييز فيها بين البلديات التي يعيش أفرادها في وضعية فقر والبلديات التي يعيش أفرادها في وضعية متوسطة وأخرى التي يعيش أفرادها في وضعية حسنة، وهذا إنطلاقا من عدة مؤشرات هي كالتالي:

- نسبة الأجراء.
- نسبة التمدرس العام.
- نسبة تمدرس البنات.
- نسبة وفيات الأطفال.
- المؤشر العام للخصوبة .
- نسبة الأفراد المقيمين في غرفة واحدة.

-نسبة الربط بالماء الصالح للشرب.

-نسبة الربط بقنوات صرف المياه .

-نسبة الربط بالكهرباء.

-نسبة الأمية.

-نسبة أمية رب الأسرة.

- بعد التلاميذ عن المدرسة.

-حجم الأسر.

-نسبة السكان التابعين للمصالح الصحية .

-نسبة السكن الهش.

-نسبة ثروات البلدية .

-نسبة التزايد السنوية متوسط 1977- 1997.

-نسبة التزايد السنوية متوسط 1987- 1998.

وبهذا فقد جمعت هذه المؤشرات لتكون 4 مؤشرات محورية، وهي كل من:

1- مؤشر حوصلة "التعليم".

2- مؤشر حوصلة "الصحة".

3- مؤشر حوصلة "السكن".

4- مؤشر حوصلة "الثروة".

ومن خلال جمع هذه المؤشرات المحورية الأربعة فقد تم تصنيف البلديات على حسب مؤشر الفقر العام ومنه فقد إستنبطت 177 بلدية فقيرة والتي أبرزت حالة سيئة على الأقل في ثلاثة من المؤشرات الأربعة المذكورة سابقا .

فالجدول التالي يبرز تصنيف البلديات حسب المناطق من خلال مؤشر الفقر العام والذي تم من خلال تفيئة البلديات إلى فئات:

الفئة (1): تخص البلديات ذات وضعية سيّئة.

الفئة (2): تخص البلديات ذات وضعية متوسطة.

الفئة (3): تخص البلديات ذات وضعية حسنة.

جدول: تصنيف البلديات حسب المناطق من خلال مؤشر الفقر العام:

المنطقة	عدد بلديات الفئة (1)	عدد بلديات الفئة (2)	عدد البلديات الفئة (3)	مجموع البلديات
شمال وسط	39	47	355	441
شمال غرب	22	34	220	176
شمال شرق	13	39	154	206
هضاب عليا وسط	35	28	44	107
هضاب عليا غرب	21	24	69	114
هضاب عليا شرق	29	37	166	233
جنوب غرب	7	8	36	51
جنوب شرق	11	27	75	133
المجموع	177	244	1119	1541

ب- **تحليل ونقد:** تعتبر دراسة الخريطة الإجتماعية من بين أهم الدراسات المقامة في الجزائر نظرا لأخذها بعين الإعتبار المجال الجغرافي في تحديد الفقر ونظرا كذلك لشمولية هذه الدراسة على الساحة الوطنية، إذ يمكن تحليل معطيات هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولا: إن إتخاذ المجال الجغرافي كمعيار لتحديد الفقر لمن المقاييس المهمة في دراسة الفقر على أساس أن لهذه الظاهرة ملامح مختلفة وأشكال متعددة تتباين من منطقة لأخرى وهو ما يضفي على هده الدراسة صفة الدقة والشمولية.

ثانيا: يعتبر تحديد البلديات الأكثر فقرا أمرا مهما لتوجيه السياسات و الإستراتجيات على حسب خصوصيات كل بلدية على حدا، على أساس أن لكل واحدة منها نقائص معينة ومؤشرات فقر خاصة بها مما يسمح للسلطات العليا برسم سياسات إجتماعية لمكافحة الفقر

أخذا بعين الإعتبار المجال الجغرافي وخصوصيته، وكما تمكن من تكثيف البرامج الإجتماعية لمحاربة الفقر بهذه المناطق.

ثالثا: بالرغم من محاولة إلمام هذه الدراسة بأكثر المؤشرات الدالة على الفقر إلا أنها لم تسمح بإعطاء رؤية واضحة عن الفقير من غيره ولا لإعطاء حدود له، إلا أنها قد مكنت من لفت الإنتباه لمناطق هامشية وبلديات جد فقيرة والتي يستوجب تكثيف التدخلات بها، فهذه الدراسة مكّنت بالدرجة الأولى من إعطاء أكثر التموقعات فقرا وبالتالي محاولة القضاء على المؤشرات الدالة على الفقر.

3 – دراسة خاصة ب«تحسين الخريطة الإجتماعية»:

أ. عرض للدراسة وللنتائج[7]: تعتبر هذه الدراسة تكملة وتحسين لدراسة «الخريطة الإجتماعية» لسنة 2000 وهذا بدراسة معمقة للبلديات الفقيرة في الجزائر، إذ تهدف هذه الدراسة للتعرف على الفئات القاطنة بهذه البلديات من خلال تموقعهم بالنسبة لبرامج الدولة لمكافحة الفقر، وبهذا فإن الدراسة تعمل على الجواب على ثلاثة 03 أسئلة رئيسية:

1- من هم هؤلاء السكان؟

يهدف هذا السؤال لإبراز الصورة السوسيو إقتصادية للسكان المقيمين بالبلديات المعنية.

2- أين هم هؤلاء السكان؟

وهذا من خلال دراسة للمجال الجغرافي الذي يقطنون فيه من أجل توجيه أحسن للسياسات الإجتماعية

3- بأي طريقة يساعد هؤلاء السكان؟

وهذا بتحليل السيرورة المحلية للبرامج الخاصة بمكافحة الفقر ومدى فعاليتها بالنسبة لهذه الفئات.

ومن أجل الجواب على هذه الأسئلة، فقد أقيمت الدراسة من خلال شقين:

- **المجال**: وهذا بتحليل الأسباب المحلية للفقر أخذا بعين الإعتبار المحيط سواء كان من الجانب الطبيعي الجغرافي أو الإقتصادي وتأثيراتهم على ظروف العيش.

- **الفئات السكانية**: وهذا بتحديد خصائص الفئات السكانية القاطنة بالبلديات وخاصة منهم الأكثر فقرا وكذلك تقييم للبرامج المساعداتية الموجهة لهم.

لقد قدرت عينة البحث ب77 بلدية فقيرة إلا أنه ولظروف أمنية لم يتم التحقيق إلا على 71 بلدية فقيرة فيما يخص الموارد المالية للبلدية، و69 بلدية فيما يخص برامج المساعدة و67 بلدية فيما يخص التحقيقات الأسرية، إذ خصت 7477 أسرة.

وبهذا فقد أقيم البحث الميداني على مستويين:

- الأسر القاطنة بالبلديات الفقيرة
- المصالح الإدارية البلدية (حول المصادر المالية والوسائل المتوفرة .....الخ)

فمن بين المؤشرات المعمول بها فيما يخص التحقيق الأسري مايلي:

- المداخيل.
- الإستهلاك الغذائي.
- التعليم والتكوين.
- الصحة.
- ظروف السكن والأثاث.

إذ من خلال التحقيق الأسري ثم التوصل لحدين للفقر هما كل من حد الفقر الغذائي وحد الفقر العام، إذ حددت مرتبة الأسرة الفقيرة من خلال المقاييس التالية:

- نسبة التعليم.
- نسبة تعليم البنات.
- نسبة الأمية.
- مستوى التأهيل.
- نسبة البطالة.
- المداخيل.
- مستوى الإستهلاك الغذائي.

أما فيما يخص مؤشرات تقييم حالة الفقر في البلدية فكانت كالتالي:

- حالة التوازن العام لميزانية البلدية.

- مكانة التمويل المحلي مقارنة بالتمويل الخارجي.
- تصنيف المصاريف الخاصة بالإستثمار والمعدات وكذلك بمصاريف التسيير .
- حالة الموارد البشرية والتأطير البلدي.
- الوسائل المادية المتوفرة.

وبهدا فقد خلصت النتائج الإحصائية المتحصل عليها إلى ما يلي:

- 26.5% من الأسر تقطن في المناطق المبعثرة و4% من فئة الرحالة.
- 42 % من الفئات المدروسة تخص الفئة الأقل من 16 سنة
- 48.4 % من الأسر تتكون من 5 إلى 8 أفراد
- نسبة الأمية في البلديات المدروسة تقدر بـ 52.5% وهي نسبة مرتفعة بقيمة مرتين بالنسبة للمعدل الوطني المقدر بـ26.5% سنة 2002 وهي مرتفعة بنسبة 76.4% بالنسبة للرحالة.
- 5/2% من أرباب الأسر يشتغلون في الزراعة.
- 52.2 % من أرباب الأسر يقدر مدخولهم الشهري ما بين 5000- 10000 دج و41 % يقدر أجرهم بأقل من 5000 دج .
- 57.4 % نسبة البطالة.
- 20 % من الأسر تملك أغنام و18 % مالكة لأراضي.
- أكثر من 46 % من الفقراء يقطنون منازل تقليدية وأكثر من 46% يسكنون أكواخ ومنازل قزديرية.
- 78.6% مالكي لمنازلهم.

- تراكم الديون لأكثر من 38 بلدية إذ تميزت البلديات في معظمها بنقص التأطير ويتضح هذا من خلال الجدولين التاليين:

جدول: تصنيف البلديات حسب درجة الفقر:

البلديات	العدد	%
جد فقيرة	26	37
فقيرة نسبيا	38	53
غنية	07	20

جدول: فئة التأطير حسب البلديات:

فئة التأطير	عدد البلديات
1←6 اطارات	56
7←14 اطار	13
المجموع	69

- 79 % من المشتغلين هم من الأجراء و منهم 57.6 % من الأجراء الموسميين.
- 84 % لهم الكهرباء.
- إنعدام الإستفادة من الغاز.
- 21.5 % مرتبطين بقنوات صرف المياه و30% مرتبطين بقنوات المياه الصالحة للشرب
- 12 % من المساعدات خصت برنامجي (AFS/IAIG) للشبكة الإجتماعية.

وبهدا فقد تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

-قدّر مؤشر الفقر في البلديات المدروسة بـ 20.4 % مقارنة بحد الفقر الدولي (1$PPA/JOUR/PERSONNE) وب37.4 % لحد الفقر الغذائي و52.9 % لحد الفقر العام وعلى هذا الأساس تحتوي البلديات المدروسة على:

- 102 000 فردا يعيش في حالة فقر مطلق.

- 000 187 فردا يعيش في حالة فقر.

وهم الأشخاص الذين أجرهم لا يسمح بإتخاذ 2100 حريره لليوم الواحد.

- 430 275 فردا يعيشون في حد الفقر العام .

ومنه فقد قدر حد الفقر الغذائي بـ 840 15 دج/ سنة/ للفرد، وبـ 180 22 دج / سنة/ للفرد بالنسبة لحد الفقر العام، وبهذا يعتبر الأشخاص تحت هذين الحدين بفقراء .

جدول: نسبة السكان الفقراء حسب التموقع:

القياس	البلديات المركزية		المدن الثانوية		المناطق المبعثرة		الرحالة		مجموع السكان	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فقر مطلق	31 680	6.35	9310	1.86	58 800	11.78	2 030	0.4	101 820	20.4
فقر غذائي	54 480	10.9	18 250	3.65	108 190	21.65	5910	1.18	186 830	37.4
فقر عام	73 280	14.07	26 610	5.11	156 470	30.05	19070	3.66	275430	52.9
مؤشر GINI	44.20									

ب. تحليل ونقد: يمكن إعطاء قراءة تقييمية لدراسة تحسين الخريطة الإجتماعية لسنة 2000 في النقاط التالية:

أولا: يعتبر التدقيق في الخريطة الإجتماعية لسنة 2000، خطوة إستراتيجية جديدة وإنتهاج مسار أدق في التعرف على الفقر من خلال محتويات البلديات الأكثر فقرا من الجانب الكمي والكيفي بغية الإصلاح وتلبية الرغبات المحلية.

ثانيا: فيما يخص قياس مستوى الحد الغذائي للأسر الفقيرة والذي أقيم على أساس مصاريف الإستهلاك فقد تكون النتيجة جد نسبية نظرا لملكية بعض الأسر لأراضي زراعية وأغنام وهذا ما يساهم في إرضاء حاجياتهم الغذائية بصرف النظر عن المصاريف الأخرى.

ثالثا: يجدر الإشارة إلى نسبية معدل البطالة المستنبط من هذه الدراسة على أساس إنتشار العمل الغير رسمي في البلديات الغير متوفر بها على مؤسسات صناعية ولا على مناصب شغل رسمية، وكما أن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الإعتبار وضعية الأجراء الموسمين وهل هم في موسم الشغل أم بطالة؟ .

رابعا: بالنسبة للفئات المدروسة والتي من بينها الرحالة (LES NOMADES) فهذه الفئة تعتبر فئة خاصة ولا يمكن مزجها مع الفئات الأخرى كون الرحالة لهم نمط معيشي خاص من الجانب الإستهلاكي والجانب البيئي والمعيشي بصفة عامة ولايمكن أن تكون معيار لقياس الفقر والتعرف على خصائصه حتى وإن كانت نسبتهم صغيرة في مجتمع البحث.

خامسا: عدم الأخذ بعين الإعتبار التضامن العائلي والإجتماعي بصفة عامة والمتواجد بصفة خاصة في الأرياف وهو عنصر مساعداتي سواء كان نقدي أو مادي.

4- دراسة " الخريطة الإجتماعية المستحدثة":

أ.عرض للدراسة [8]: لقد شرعت وكالة التنمية الإجتماعية (ADS) بدراسة ميدانية للفقر من خلال خلايا الجوار التضامنية (CPS) المنتشرة في كافة أنحاء المجتمع الجزائري وهذا بتبني إقتراب مجالي لتحديد الفقر وجيوبه على مستوى البلديات والولايات لكي تكون النتيجة النهائية عبارة عن خريطة إجتماعية للفقر خاصة بكل ولاية على حدا.

إذ يكمن الهدف الرئيسي من دراسة الخريطة الإجتماعية المستحدثة في تحديد إتجاه تدخلات خلايا الجوار التضامنية وتحسين مستوى عيش الفئات الفقيرة.

فقد إنتهجت الدراسة ثلاثة مراحل هي كالتالي:

المرحلة الأولى: جمع المعطيات الإحصائية وخاصة منها المتعلقة بالديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

المرحلة الثانية: تحليل المعطيات الإحصائية وتحديد المؤشرات التقيمية التالية:

+ مؤشرات خاصة بالسكن:

- نسبة السكن الهش.
- نسبة القاطنين في السكن الواحد.
- نسبة الربط بالماء الصالح للشرب.
- نسبة الربط بمجاري التطهير.

- نسبة الربط بالكهرباء.
- نسبة الربط بالغاز.

+ مؤشرات خاصة بالصحة:

- نسبة المؤسسات الإستشفائية.
- نسبة قاعات العلاج.
- نسبة الأطباء.
- نسبة الصيدليات.

+ مؤشرات خاصة بالتعليم:

- نسبة المؤسسات التعليمية.
- نسبة التمدرس.
- نسبة الأمية.
- نسبة التأطير.

+ مؤشرات خاصة بالعمل:

- نسبة البطالة.

+ مؤشرات الثروة.

المرحلة الثانية: إنتهاج طريقة النقاط المؤشرة (les points indiciaires) وتطبيقها على كل حي ومن ثم ترتيب الوضعية من الأسوء للأحسن، فبترتيب النقاط المؤشرة يتم تحديد الأحياء الأكثر فقرا في البلدية.

وبهذا فإن ترتيب الأحياء حسب درجة الفقر يكون حسب ثلاثة مستويات هي كالتالي:

- المستوى الأول: حالة سيئة.
- المستوى الثاني: حالة متوسطة.
- المستوى الثالث: حالة حسنة.

وبالتالي فإن تدخلات خلايا الجوار التضامنية ستنصب على الأحياء الفقيرة من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية

ب- تحليل ونقد: يعتبر إستحداث الخريطة الإجتماعية أمرا مهما نظرا للتغيرات الإجتماعية السريعة التي تحدث بالمجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة مما يتطلب مواكبة لهذه التغيرات من خلال معلومات مستحدثة حول البلديات والولايات من الجانب الإجتماعي، وهذا بغية إعطاء ترتيب جغرافي للفقر .

إلا أن من خلال قراءة لعدة نماذج من دراسات الخريطة الإجتماعية المستحدثة البلدية والولائية ثم إستنباط الملاحظات التالية:

أولا: إختلاف مصادر المعلومات والإحصائيات المعمول بها من بلدية لأخرى ومن ولاية لأخرى مما لا يسمح بعملية المقارنة.

ثانيا: إختلاف الإحصائيات من حيث السنة فهناك من إستعمل إحصائيات التعداد السكاني لسنة 1998 وهناك من إستعمل إحصائيات التعداد السكاني لسنة 2008، وكلتا الإحصائيات تجاوزها الزمن، وبهذا تكون المرجعية الإحصائية المستعملة في الخريطة الإجتماعية المستحدثة غير حديثة، خاصة وأن الدراسة تخص الفقر وهو ظاهرة متعددة الأبعاد والأشكال.

ثالثا: نقص المؤشرات المعمول بها وإختلافها من دراسة لأخرى مما يؤدي لإختلاف النتائج وعدم إمكانية مقارنتها.

رابعا: عدم وجود معيار علمي لتحديد عدد النقاط المؤشرة لكل فئة من الثلاثة (وضعية سيئة- متوسطة- حسنة)

وبهذا تعتبر نتائج دراسة الخريطة الإجتماعية المستحدثة جد نسبية نظرا لعدم وجود مرجعية علمية موحدة ومنهجية متقنة.

خاتمة:

بالرغم من إقامة بعض الدراسات الوطنية حول الفقر إلا أن هذه الأبحاث تبقى نسبية وتتميز بضعف المؤشرات العلمية مما أدى لعدم إمكانية كشف مقاييس بارزة مهيكلة للفقر، فالإعتماد على المصاريف الإستهلاكية ومجمل المداخيل لم يمكن في الحقيقة من تعرية وكشف هذه الظاهرة.

إذ يعد الفقر ظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد مما أدى لصعوبة تعريفها وإعطاء حدود لها ومنه عدم التحكم فيها، إذ أن إستقرار الفقر يرجع للإجراءات الميدانية المتخذة.

فمن بين مخلفات الفقر ظهور فئات إجتماعية مهمشة وفئات أخرى مقصية، وزيادة على الفئات الفقيرة هناك حالة إفقار لفئات عديدة كانت فيما سبق بعيدة عن حد الفقر، مما أدى لظهور عدة مؤشرات جديدة كزيادة نسبة العمل غير الرسمي وظهور الآفات الإجتماعية....الخ، وهدا ما يصعب التحكم في ظاهرة الفقر ومنه صعوبة تحديد السياسات الإجتماعية والإستراتيجيات.

قائمة المراجع:

(1): Résultats globaux de l'enquête sur les dépenses de consommation des ménages 1988، Office National des statistiques، n°45 Décembre 1992، pp3-40

(2) : مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر2001، ص 146.

(3): Bulletin D'information du centre National d'études et D'analyses pour la planification, la lettre du CENEP (1998-2000), 2000, p3

(4): Rodrick Dani, « Croisance ou lutte contre la pauvreté: un débat Futile », in Finances et développement, N° 4, décembre, 2000, p9

(5): Makboul El Hadi, « les effets du plan D'ajustement structurel sur le niveau de vie des ménages en Algérie », in revue CENEAP, N°17, 2000, p p 6-7 .

(6): carte de la pauvreté en Algérie, Agence Nationale d'Aménagement de Territoire programme des Nations unies pour le développement, Mai 2001, pp 15-21.

(7): L'affinement de la carte de pauvreté de 2000, Agence Nationale d'Aménagement de Territoire, programme des Nations Unis, mars 2006, pp 15-34

(8): Actualisation de la carte de pauvreté, Agence de développement social, 2010 , pp 3-6.

شمولية التربية الأسرية
ودورها في تنمية روح المواطنة لدى الشباب

د/ صباح عيّاشي
أستاذة محاضرة أ - قسم علم الاجتماع
جامعة الجزائر 2

ملخص:

تعتبر هذه المداخلة نقلة نوعية علمية في مجال الدراسات حول علاقة الأسرة- الشباب بالمواطنة، فهي تهتم بأهمية الأسرة كأول مؤسسة اجتماعية يتفاعل معها الطفل ويتحول من خلالها من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، فهي من جهة تقوم بتنمية قيمه ومفاهيمه، ومن جهة أخرى تقوم بتأصيل مفهوم الوطنية والمواطنة كمطلب اجتماعي لمواجهة تحديات تواجه المجتمع والدولة فرضتها تغيرات العصر والعولمة، وبالتالي تظهر أهمية هذا الموضوع الجديد في تقديم خبرات سوسيولوجية للوقاية من الأمراض الاجتماعية وتعزيز روح المواطنة بالتعاون مع مختلف الوزارات والقطاعات لوضع استراتيجيات فعالة تخدم السياسات الاجتماعية والتنموية. يظهر ذلك من خلال تشخيص مفهوم شمولية التربية الأسرية التي تختلف من أسرة إلى أخرى، ومن ثمّ التعرف على كيفية تأثيرها على غرس وتنمية روح المواطنة لدى الأبناء، يتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مختلف الأسر على المستوى الوطني، شملت 14 منطقة (من: الشمال– الجنوب- الشرق – الغرب)؛ انطلقنا فيها من التساؤلات التالية: - هل يمكن الاستغناء عن دور الأسرة لإنجاح مواطنة الشباب؟ وهل شمولية التربية الأسرية أو انعدامها تؤثر على المواطنة؟ ما هي أهم الأطر المرجعية الأساسية التي تسعى الأسرة إلى غرسها وتنمية روح المواطنة عند الأبناء؟ كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها **بطريقة منهجية ودقيقة** من خلال **أربعة محاور أساسية تتخللها محاور فرعية تحوي تحاليل سوسيولوجية مستنجدة بجداول إحصائية ثم استنتاج عام، ثمّ ختمنا ذلك بتوصيات مهمة.**

Le rôle de l'éducation familiale globale dans le développement de l'esprit de citoyenneté chez les jeunes.

Dr Sabah Ayachi
Maitre de Conférence A - département de Sociologie
Université d'Alger 2

Résumé.

Cette communication représente une contribution qualitative scientifique dans le domaine des études concernant le rapport famille-enfance et la citoyenneté, établissant l'importance de la famille comme institution sociale primaire dans laquelle l'enfant interagit et qui le transforme d'une entité biologique en un être social . D'un côté elle développe ses valeurs, de l'autre elle inculque la notion de nationalisme comme exigence sociale pour affronter les défis rencontrés par la société et l'état induits par les changements et la mondialisation. L'importance que revêt ce nouveau sujet se situe au niveau de l'apport d'expertises sociologiques dans la prévention des maladies sociales et le renforcement de l'esprit de citoyenneté en coopération avec l'ensemble des Ministères et secteurs afin de mettre en place les stratégies efficaces au service des politiques de développement. Ceci apparait à travers l'identification du concept « d'éducation familiale globale » qui diffère d'une famille à l'autre et de là connaitre son influence dans l'inculcation et le développement de l'esprit de citoyenneté chez ses membres. Ceci est abordé dans l'enquête sur le terrain que nous avons menée sur des familles réparties sur l'ensemble du territoire national incluant 14 régions (nord-sud-est-ouest) entamée par les questions suivantes: pouvons-nous ignorer le rôle de la famille dans l'épanouissement de la citoyenneté chez les jeunes ? Est-ce que l'éducation familiale globale (ou son absence) influence sur la citoyenneté ? Quels sont les principaux cadres référentiels en rapport avec la citoyenneté que la famille tend à inculquer chez les enfants ? Nous tenterons de répondre à ces questions de manière méthodique et précise selon quatre axes fondamentaux comprenant des sous-axes incluant des analyses sociologiques s'appuyant sur des tableaux statistiques suivi d'une synthèse générale et d'importantes recommandations.

تمهيد:

إن إعداد المورد البشري الشبابى لخوض معترك الحياة الاجتماعية بوجه عام والحياة المهنية بوجه خاص، وتحضيره لممارسة واجباته ومسؤولياته تجاه محيطه ووطنه، وتلقينه المبادئ الأساسية للمواطنة، يتطلب اشتراك عدة مؤسسات أولها الأسرة ثم المدرسة ثم المؤسسات الرسمية الأخرى، فهو يعكس مدى إدراك المواطن بالأخص الشاب (أو الفتاة) لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة؛ وهنا« يؤكد "ميلان" (Mullins: 1990) أن

التربية على المواطنة لا يمكن تقييمها إلا في إطار علاقتها بسلوك ثلاثة "E" التى تتمثل في: الذات (التي تبنيها الأسرة)، المدرسة، الدولة».[1]

« L'éducation à la citoyenneté ne peut s'évaluer qu'on rapport avec le comportement des trois E: L'Egos – l'Ecole et l'Etat ».

أما « "باجى" و"كاقنو" (Pagé et Gagnon: 1999)، فيوضحان بأن المواطنة تتكون في إطار مفاهيمى له أربعة أقطاب: الهوية الوطنية، الانتماءات، وسيادة القانون الفعلية، والمشاركة[2] »

إذن من خلال ما سبق نطرح التساؤلات التالية:

- هل يمكن الاستغناء عن دور الأسرة بأي حال من الأحوال لإنجاح مواطنة الشباب؟ وهل شمولية التربية الأسرية أو انعدامها تؤثر على درجة تلك المواطنة؟ ما هي أهم المرجعيات الأساسية التي تسعى الأسرة إلى غرسها لتنمية روح المواطنة عند الأبناء؟ كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال المحاور التالية.

مفهوم شمولية التربية الأسرية ودورها في تنمية المواطنة:

تعدّ التربية من ألزم الواجبات وأخطرها في فعل المربي لأنها عملية شاقة، وعليها تبنى الأسرة وتؤسس هياكل المجتمع، ويخطط لمستقبله، فأي تهاون أو سوء توجيه في التربية قد يعرض مؤسسة الأسرة بأكملها إلى نكسات، والمجتمع لأخطار متفاوتة الآثار.

فنجاح الأداء التربوي وتحقيق المواطنة يحتاج في رأينا إلى مفهوم الشمولية في التربية التي تهتم بكل الجوانب وليس بجانب معين على حساب آخر، كما أن أي خلل في أحد الجوانب قد يعرض الأبناء إلى أخطار، وبالتالي تتحدّد هذه الشمولية في:

- **تهيئة الظروف** المادّية الضرورية **(من أكل، لباس، سكن، علاج، ترفيه)، تبادل** العواطف، **تلقين** القواعد الجمالية **التي تنمي** الذوق السليم، **وضع الخطوط العريضة** للضوابط الأخلاقية **والدينية والتنبيهات- ترسيخ التربية وتنمية** الروح الوطنية والمواطنة **في المشاعر والسلوك والأفعال**... كل ذلك ينبغي أن يعيه كل من يمارس عملية التربية أو التنشئة الاجتماعية خصوصا مع التغيرات السريعة التي تعرفها المجتمعات وبالأخص مجتمعنا الجزائري.

---

(1) OUELLET, FERNAND (2004). **Quelle formation pour l'éducation à la citoyenneté ?,** Québec: Canada, les Presses de l'Université Laval, P 216

(2) Idem, P 217

ذلك أن مختلف التغيرات المعاصرة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على طبيعة التربية على المواطنة في أي مجتمع، وبالتالي تطرح الآن عدة إشكاليات سوسيولوجية خاصة في مجتمعنا الجزائري لارتباطها الشديد بتغيرات مختلفة سواء: سوسيو- اقتصادية (غلاء المعيشة، وظروف السكن...) أم أمنية (انتشار تعاطي المخدرات، الانحراف، الإجرام...)، أم سياسية، **أم** تكنولوجية أم إعلامية، أم ثقافية بمعناها الواسع، الأمر الذي انعكس على مختلف مظاهر الحياة الأسرية كالأكل غير المتوازن، اللباس، العلاج، التعليم، الترفيه، العطل... إلخ. وبالتالي على طبيعة مواطنة أفرادها.

إن ذلك يستدعي الاستنجاد بأخصائيين في "**علم الاجتماع العائلي والطفولة والعمل الاجتماعي**" يعملون بالتنسيق بينهم وبين بعض الوزارات والهيئات الرسمية على ضرورة مساعدة بعض الأسر على حل مشاكلها، وترسيخ مواطنة أفرادها والحفاظ على وطنيتهم؛ لأن أي أسرة بطبيعة الحال يقع على عاتقها تحمل أهم المسؤوليات وهو ما وجدناه في عينتنا من مختلف المناطق الجزائرية: كإعداد الفرد نفسيا وجسميا وعاطفيا واجتماعيا بواسطة تزويده بالأسس السليمة للحياة، وبالمهارات والمواقف الأساسية التي يحتاجها للتفاعل مع متطلبات ومحددات الثقافة المجتمعية، حتى يستطيع أن يتعايش الفرد مع مجتمعه ويحقق احترامه الاجتماعي وإنجاح مواطنته، وبالتالي يكون كل من الأب والأم عاملين مهمين ورئيسيين في مسألة التنشئة وغرس القيم والسلوكيات الإيجابية في حياة الطفل، وتعتمد التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة على عدة عوامل منها: المستوى التعليمي للأبوين، المستوى الاقتصادي، والمستوى الاجتماعي، جميع هذه العوامل تؤثر تأثيرا فاعلا في فاعلية التنشئة الاجتماعية إيجابا أو سلبا؛ وحتى نرفع أي مغالطة عند التمييز بين الوطنية والمواطنة نجد ما يلي:

الفرق بين الوطنية والمواطنة:

الوطنية	المواطنة
شعور	ممارسة
حب ووفاء	قبول (برضا أو تبرم)
انفعال وجداني	سلوك وتصرفات
حس قلبي ضميري داخلي	سلوك فعلي ظاهري
أداء يحدث في المناسبات العامة	الأداء الفردي للواجبات اليومية
ارتباط عاطفي بالأرض والمجتمع	المواطنة ارتباط عملي
لا تعدد فيها ولا تبدل	تكيف ومرونة بما تعنيه من تغير وتبدل
فالوطنية ذات علاقة بالتاريخ والهوية	المواطنة يمكن أن تتم دون وطنية

أ- المواطنة لغويا: مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية.

ب- **المواطنة سياسيا:** هي صفة المواطن الذي **يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات** التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن.

ت- في قاموس علم الاجتماع: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة .

ث- ومن منظور نفسي: المواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر إشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية **وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد.**

ج- المواطنة بصفتها مصطلحا معاصرا: تعني علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون أي بلد أو دولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق - متبادلة - في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات لأن الشاب يتأثر ببيئته وما يدور حوله؛ وتعتبر الأسرة وما توفره له من تربية شاملة أساس تلك المواطنة.

أهمية التواصل التربوي والثقافي بين الأجيال مع إدخال أساليب جديدة في التعامل التربوي لها دور في غرس مختلف القيم بما فيها المواطنة:

إن تنمية الوعي الثقافي للإنسان العربي وخاصة الجزائري تظهر من خلال مساهمة علماء الاجتماع في توجيهه نحو فهم وتغير الواقع في الاتجاه الذي يحقق له الاستقرار والتقدم.

وإذا كنا بصدد البحث عن إعادة تفعيل دور الأسرة في التواصل التربوي والثقافي وتنظيم سلوك الأفراد لاجتناب مختلف الأمراض الاجتماعية التي تعرقل سيرورة تطور المجتمع، فإننا سنتطرق في هذه المحاور إلى جوانب أخرى توصلنا إليها من خلال دراستنا للأسرة وعوامل استقرارها حددناها في المحاور الفرعية التالية:

1- آراء ومواقف الأسر تعكس مدى تشجيعهم وحرصهم على تعلم الأبناء لغة معينة أو عدة لغات كأداة للتواصل والخطاب في المجتمع وتحقيق مواطنتهم.

2- المظاهر التربوية التي يراها الأزواج والزوجات إيجابية أثناء طفولتهم وبالتالي اعتمدوها الآن في تربية أبنائهم.

3- المظاهر الجديدة التي لم يتربوا عليها ويحاولون تربية أبنائهم عليها اليوم.

1-إن اللّغــة التي يتعلمها الأبناء ويحرص الزوجان على ترسيخها في خطاباتهم لها علاقة بتكافؤ الزوجين في الأهداف والاستراتيجيات المستقبلية لأبنائهم وبالتالي نجاح مواطنتهم:

إذا كانت الهوية الوطنية تتفرع إلى الثقافة المدنية، الثقافة المجتمعية (التي تحوي معايير مؤسساتية، اللغات الرسمية ووسائل الإعلام)، وتراثية (تشمل الطبيعة، التاريخ برموزه، الثقافات واللغات التراثية)، الانتماءات الاجتماعية، الثقافية وما يتجاوز الوطنية يسعى إلى توضيح أهمية التنوع . سيادة القانون الفعلية تشير إلى أنواع مختلفة من الحقوق (القاعدية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية)، وكذافضلا عن البرامج والتدابير التي وضعت لتنفيذ هذه الحقوق[3]». فإن عامل اللغة يكتسي أهمية كبيرة من الناحية السوسيولوجية لأنه يظهر جانبا من الثقافة الفرعية والاستراتيجية التربوية المعتمدة من طرف الأسر والمتمثلة في مدى حرص وتشجيع الزوجين على تعلم الأبناء لغة معينة أو عدة لغات كأداة للتواصل والخطاب في مجتمعنا وخارجه؛ إنّ هذا المحور مرتبط أساسا بمسألة حساسة وهي اللّغة أو اللّغات المفضلة التي يرونها ضرورية دون أخرى في تعلم أبنائهم، كما أنّ هذه المواقف والآراء توجه بطريقة غير مباشرة المعنيين من أصحاب القرار إلى تصور عام عن أهمية لغة معينة أو عدّة لغات للمحافظة على الهوية الوطنية والمواطنة من جهة، وما إذا كانت تتسم لغة ما أو عدّة لغات بالتفتح والوزن العلمي والثقافي على الإنسانية من جهة أخرى.

إن الدلالة الإحصائية التي أثبتها توظيف معامل **كار** تعكس اختلاف الرؤى التي يحملها الأزواج النابعة من الاختلاف اللغوي أثناء تنشئتهم من جهة وحرصهم على محاولة التوفيق بين الحفاظ على اللغة الأصلية (إن أمكن) والانفتاح على اللغات العالمية مثل: الفرنسية والانجليزية بما فيها العربية بحكم انتشارها واحتضانها لمعالم حضارية أدبية وعلمية من جهة أخرى.

من النتائج الهامة التي توصلنا إليها أن هناك ثلاثة أصناف تحتل الصدارة، يستحوذ كل واحد منها على أكثر من **20%**من الإجابات.

- ظهر أول صنف بأعلى نسبة **24.2%من المجالكلي،** فهو يعتمد على الثنائي "**لغةعربية وفرنسية**" ويتواجد في كل الولايات التي تمثل ثقافات فرعية بنسب تتراوح من **46.7**٪إلى **10**٪ على رأسها وهران ثم قسنطينة، بينما تنعدم النسبة **0**٪ في كل من **غرداية وتيزي وزو**.

إن تفحص هذا الصنف يظهر أن هذه الولايات لا يوجد فيها رصيد من **اللغة الأمازيغية** باستثناء **باتنة** و**تمنراست** المعروفتين بتشبثهما باللغة العربية. إن السعي نحو التكامل

(3) Audigier. F (1999). L'Education à la citoyenneté. Synthèse et mise en débat ،Paris: Institut national de recherche pédagogique ،P 57

الازدواجي (عربية فرنسية) نابع من قناعة راسخة لديهم وثقافات فرعية أخرى ولكن بشكل آخر - كما سنرى لاحقا- بضرورة الحفاظ على الجذور خاصة وأن اللغة العربية تحتوي على القيم الوطنية والدينية مع حث أبنائهم بالتمسك بلغة تسمح لهم "**بالتفتح على العالم**" وضمان مستقبلهم لأنها عالمية ولغة حضارة - مع العلم أن اللغة الانجليزية المنتشرة الآن بقوة على المستوى العالمي قد استمدت أغلب أصول كلماتها من اللغة العربية مثلما ذكرت بحوث كثيرة معاصرة، وهذا دليل على ثراء اللغة العربية التي لم نعرف توظيفها الآن فأهملناها وأجحفنا في حقها، وأغفلنا عن دورها الريادي تاريخيا في مجال تطور العلوم المختلفة في أوروبا.

نأتي الآن لإثبات مواقف وآراء أفراد العينة من خلال ما ورد من أهم تصريحات الأزواج والزوجات كما وردت - على اختلاف مستوياتهم و(ت) - بخصوص جمعهم بين اللغة العربية والفرنسية لتي كانت تحمل في مجملها مضامين متنوعة وفي نفس الوقت متقاربة تتمثل فيما يلي: " **اللغة العربية لأنها لغة الوطن لأنها لغتنا ولا نحتاج أن نتعلمها**"، " **لأنها لغة القرآن بها نصلي، توصل إلى دار الآخرة** "، "**العربية لغة رسمية فصيحة وغير معقدة** "، " **العربية لغة حضارة**".

أما بالنسبة **للغة الفرنسية** فلأنها لغة عالمية أيضا وبالأخص لأنها لغة الإدارة والشغل في الجزائر كما قالوابعض المبحوثين: "**باش يسلّك رأسه**" وبما أنها منتشرة عندنا في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والتربوية فالأسر تحرص على تعليمها لأبنائها، وهذا دليل أيضا على وعيهم بلغة التعامل السائدة في مجتمعنا التي أصبحت كضرورة لاكتسابها كسلاح.

يلي الصنف الثاني بنسبة **21.3%** من المجموع الكلي. حيث يمثل التركيز والحرص على تعلم **اللغة العربية الفصحى** فقط دون ذكر لغة أخرى معها، ومهما كانت الأسباب التي قدموها (لغة حضارة، عالمية، مهنية، لغة علم ودين ...) لما يكتسي من أهمية بالغة بالنسبة إلى مختلف المبحوثين في مختلف المناطق (الولايات) على رأسها ولاية **الوادي** بنسبة **60%** ثم تليها قسنطينة بنسبة **46.7٪** ثم باقي الولايات الأخرى **عدا** ولاية **تيزي وزو** التي لم يختر ممثلوها هذا الصنف.

ظهر بعد ذلك صنف **ثالث** يجمع بين اللغات العالمية المعروفة: "**عربية، فرنسية، إنجليزية**" بنسبة **20.1%**. تعلو نسبة ولاية البليدة نسب الولايات الأخرى من حيث اختيار هذا الصنف بنسبة **46.7%**ثم بسكرة بـ **37%**، ثم الجلفة بـ **36.4%** ثم مستغانم بـ **33.3%** والجزائر بـ **32.4%** مع ضعف النسبة خاصة في باتنة وتمنراست وغرداية وتيزي وزو.

تظهر تلك النتائج رسوخ اللغة العربية عموما في أذهانهم ولكن إلى جانب ذلك فقد صرح المبحوثون أن التفتح على لغة ثانية (مفروضة علينا من طرف الاستعمار) لا يكفي بل لا بد من لغة ثالثة هي الإنجليزية لأنها أصبحت الآن لغة عالمية تهيمن على مختلف المجالات أكثر من

اللغات الأخرى في: (الإعلام الآلي، الاقتصاد، الاكتشافات، السفر...) فيحثون أبناءهم على تعلمها كما عبر عن ذلك أحد المستجوبين: " **اللغة الإنجليزية هي لغة التكنولوجيا وinternet الإنترنت** ". نلاحظ قلة الإجابات في بعض المناطق المعروفة بثقافاتها الفرعية ذات الخلفية اللغوية الأمازيغية مثل منطقتي باتنة وتمنراست (الهقار) وقد يرجع ذلك إلى انشغالهم بتكريس اللغة المحلية عندهم إلى جانب العربية وكما سنرى في بعد في أحد الأصناف الموالية عند الأسر تفضيل "**اللغة الأمازيغية، العربية، الفرنسية** مثل: منطقة **تيزي وزو** التي تكرس أيضا لغتها المحلية بالدرجة الأولى ونسبيا اللغة العربية و(أو) الفرنسية عند مجموعات أسرية واسعة.

أما بالنسبة إلى الصنف **الرابع** وهو "**أمازيغية، عربية**" فنجد أنه لا يمثل سوى **9.9**٪ من طرف العائلات من الإجابات بينما الثنائي: "عربية ولغات عالمية" يبقى المهيمن عند أغلبية أفراد العينة سيتضح لنا لاحقا.

تحتل ولاية تمنراست المرتبة الأولى في ذلك الصنف أي (الرابع) بنسبة **43.3%** ثم غرداية بـ **33.3%** ثم تيزي وزو بـ **28.1%** ثم باتنة بـ **25%** وهي الولاية ذات الإرث الثقافي الأمازيغي إذ تعتبر الأمازيغية بالنسبة إليهم "**لغة الجذور والأصل**"... "اللغة الأصلية التي يتكلم بها المحيط" ثم تنخفض النسبة كثيرا في ثلاث ولايات هي (العاصمة، البليدة، بسكرة)، وتنعدم النسبة **0**٪ في سبع ولايات (الوادي، الجلفة، قسنطينة، عنابة، وهران، مستغانم، تلمسان) لغياب الأصول الأمازيغية عند أغلبيتها.

يلي الصنف **الخامس** الذي يمثل "**كل اللغات**" بـ **9%** وهو دليل على حرص بعض المجموعات الأسرية أيضا ذات الأصول الثقافية الفرعية على تعليم أبنائها كل اللغات لكننا نرى أن هذا الصنف عام وغير واقعي نسبيا من المناطق التي تمثله نجد خاصة تمنراست وغرداية ثم تيزي وزو.

بعد ذلك نجد صنف " **أمازيغية، عربية، فرنسية**" وهو ذو دلالة سوسيولوجية رغم ضعف نسبته **7%** من المجموع الكلي. والمواظبة على هذا الاتجاه ارتفاع النسبة في تيزي وزو بنسبة **28.1%** ثم غرداية وباتنة بنفس النسبة **20**٪، ثم تنخفض النسبة في المناطق الأخرى من **6.1**٪ إلى **3.3**٪ في مختلف الولايات، ممّا يدل على تفضيل ثلاث لغات في المسيرة التكوينية للأبناء: لغة محلية ووطنية (الأمازيغية)، ولغة وطنية ورسمية هي العربية، وأخيرا لغة ثالثة هي الفرنسية التي حسبهم تسمح بالتفتح على العالم. بينما تنعدم النسبة**0**٪ عند باقي المجموعات الأسرية في الولايات (قسنطينة، وهران، مستغانم) التي أظهرت قناعاتها ومواقفها في خيارات أخرى غير هذا الصنف.

أخيرا نجد صنف " **أمازيغية وفرنسية** " بنسبة ضعيفة جدا **0.7**٪ **من المجموع الكلي**. مع وجود نسبة وحيدة فقط **9.4**٪ تمثلها بعض المجموعات الأسرية في ولاية تيزي وزو، بينما **لم نجد ولا** أي ولاية من الولايات تحت الدراسة عبرت عن هذا الصنف بدليل انعدام كل نسبها **0**٪ وهذا يرجع إلى بعد نظرها الذي يخدم مستقبل الأبناء على اختلاف ثقافاتهم الفرعية ويحافظ على الرباط الاجتماعي ووحدة الوطن.

2- المظاهر التربوية التي يراها الأزواج والزوجات إيجابية أثناء طفولتهم وبالتالي اعتمدوها الآن في تربية أبنائهم ومواطنتهم:

عند حساب **كاي** وجدنا متغير المنطقة أو الولاية له تأثير ودلالة إحصائية وسوسيولوجية على "متغير المظاهر التربوية الإيجابية " عند الأزواج، ثم عند الزوجات.

وللتطرق إلى حيثيات هذه المعطيات، سنقدم تحليلا شاملا لهذا المحور في النقاط الثلاث التالية:

أ- أن كل ولاية من ولايات الجزائر تحت الدراسة تعتمد في الماضي على أساليب تربوية متنوعة ولم يكن لها أسلوب واحد مهيمن كالشدة والصرامة والضغط والحرية عكس ما كان يرى البعض من المحللين الاجتماعيين وغيرهم.

ب- كل مبحوث انطلق من وضعية معينة أثناء طفولته، كانت سببا لسلوك إيجابي أفرز شخصية متوازنة وناجحة في المجتمع (غير منحرف) يسعى إلى غرسها في أبنائه ومواطنتهم وفقا للمرجعية التي تبناها والداه.

ج - هناك من المبحوثين من عاشوا طفولة تعسة ومعاناة لأن والديهم لم يقوموا بواجبهم التربوي، وهذا ما انعكس عليهم عند كبرهم للبحث عن بدائل أخرى مرجعية **وبالتالي على مواطنتهم**.

لقد وجدنا عدة مظاهر إيجابية في أساليب تربية الأزواج في طفولتهم حيث اتسمت بالتنوع مثلا أعلى نسبة **18.1%** في "**صنف الصرامة مع حرية اتخاذ القرار+الحوار والاعتماد على النفس**" وقد كانت المواظبة في غرداية بأعلى نسبة **36.7%**ثم تنخفض النسبة نسبيا في باقي الولايات، وهذا يدل على أن أسلوب الوالدين في الماضي يجمع بين الصرامة وعدم الاستهتار أو اللامبالاة ببعض السلوكيات السلبية فهي حازمة وغير متساهلة مع الأبناء وفي نفس الوقت تمنح قسطا من الحرية وإعطاء فرصة للحوار والاستماع إلى الآخر قبل اتخاذ القرار، لكي يبني شخصيته وثقته بنفسه وهو أسلوب مرن ذو بعد سوسيولوجي عند الآباء والأمهات في الماضي رغم ضعف مستواهم التعليمي أحيانا، وما لفت انتباهنا أيضا هو تصريح أحد المبحوثين من قسنطينة "**عدم تخويف البنت**" وهذا دليل على أن أسلوب التخويف لوحده لا يكفي للتربية خاصة عند البنات بل ينبغي أيضا إعطاء نوع

من الحرية لبناء ثقتها بنفسها، وذكر لنا آخر "تربينا على المناقشة والحوار والصرامة في التعامل مع ترك هامش من الحرية" وهنا تجدر الإشارة أن هذا التصريح قد تكرر أكثر عند المبحوثين في منطقتي الجلفة والوادي...

يأتي الصنف الثاني "**التربية على الصلاح والدين مع الاعتدال والتفتح +الحنان** بنسبة **16.6** من المجموع الكلي، والمواظبة نجدها بأعلى نسبة **30%** في غرداية، ثم بتقارب النسبة **26.5%** و**25%** في تمنراست وقسنطينة وبسكرة، ثم تنخفض النسبة في الولايات الأخرى نسبيا.

إن هذا الصنف تمركز أكثر في غرداية نظرا لخصوصية هذه المنطقة وتشبثها أكثر من غيرها بالتعاليم الدينية التي تمثل عاملا أساسيا للتماسك الأسري والاجتماعي، فتظهر تنشئة الأبناء منذ الصغر على أسس دينية عالية الدقة، مستمدة من مبادئ الإسلام الذي يتضمن قيما إنسانية من عمل الخير في الناس، الطاعة، الاحترام، الصدق وكل الآداب العامة بالإضافة إلى قاعدة المحافظة على الصلاة التي تنهى الإنسان عن الفحشاء والمنكر؛ وعلى غرار التكلم عن مدينة غرداية فإننا لاحظنا أيضا التركيز على هذا الصنف في كل من تمنراست وقسنطينة وبسكرة وباقي المناطق الأخرى، من خلال ما تكرر من مضمون تصريحات المبحوثين "**الحفاظ على تقاليد الإسلام والعادات والتربية**"، "**العيش على الحلال، التربية على مكارم الأخلاق واجتناب الآفات وكل ما هو حرام**"، " **الكلام الطيب، الحياء، المحافظة على الصلاة**"، "**توضيح الخطوط العريضة والحدود التي لا تتعدى الحرمة، احترام المواعيد، تعلم الصلاة**" إلى غير ذلك من التصريحات المهمة التي أدلى بها المبحوثون والتي نفهم منها أن الدين الإسلامي يمثل مرجعية قوية يستندون إليها في سلوكهم التنظيمي والاجتماعي وتوجيه أبنائهم وبناتهم.

إن «حس الانتماء إلى الدين والوطن يضفي على نفس الفرد الاطمئنان والاستقرار، وفقدان هذا الحس يؤثر على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في الوطن. وبالتالي فإن التربية والتنشئة على الانتماء إلى الدين والوطن والبدء في ذلك من الأسرة يعد من أهم عوامل التنمية في المجتمعات[4]».

- يلي الصنف الثالث "**عدم إكثار الأصدقاء وانتقاؤهم وتجنب ترك الأولادللشارع** " بنسبة **15.6%** من المجموع الكلي، ويعد أيضا صنفا مهما جدا خاصة في وقتنا لأن نوعية الأصدقاء تؤثر سلبا أو إيجابيا في تغير سلوك الابن أو البنت وهي أحد العوامل الأساسية خاصة في سن المراهقة التي ينبغي أن يركز عليها الأولياء أو الوالدان، وقد ظهر هذا الصنف في مختلف

[4] شعلة، شكيب. في مؤتمر حول التربية للمواطنة، أبريل2002، في: http: //www. ghzali. com/vb/showthread. php?7620-%CF%E6%D1-%C7

الولايات عدا غرداية وعنابة وباتنة لأن ذلك يمثل بالنسبة إليهم تحصيل حاصل إذا تربى الأبناء على الدين (الذي يجمع بين المراقبة والصرامة والحرية في اتخاذ القرار والحوار).

بينما نلاحظ تركيز ولايات أخرى على هذا الصنف خاصة في تلمسان التي حظيت بأعلى نسبة تقدر بـ **46.7%** ويرجع ذلك في رأينا إلى أعراف هذه المنطقة التي وجدنا فيها تقوقع علاقات أفرادها فيما بينهم وعدم الاختلاط مع الآخرين قصد المحافظة على تماسكهم وعدم تسرب سلوكات غريبة إلى عاداتهم والتي تبدأ من تربية الأبناء على تعليمهم كيفية انتقاء الأصدقاء وحصر عددهم لما لذلك من انعكاس على سلوكهم فكل أسرة تتميز بهذا الحذر، وعدم التهور وترك الأبناء يصاحبون أيا كان. ثم تنخفض النسبة إلى **3.3%** في تمنراست وهذا يمثل خصوصية تلك الولاية حيث لاحظنا عند ذهابنا إلى الميدان تماسكا قويا بين الأفراد وتنظيما محكما للعلاقات الأسرية والاجتماعية يضبطها أعيان المنطقة (الرجال المسنون المعروفون بوقارهم وعلمهم...) وهم ينتمون إلى قبائل متعددة حيث تحدثنا مع البعض منهم خاصة في بلدية أمسل، أتاكور... فأكدوا لنا أن تنشئة الأبناء ترتكز على عدم إدخال رواسب أخرى غريبة حتى ولو كانت آتية من نفس المنطقة بدءا من عامل الصحبة نظرا لإدراكهم لنتائجها وتأثيرها على مواطنة الأبناء.

بينما تنخفض النسبة نسبيا بين **26.7%** و**17.6%** في وهران، الجلفة البليدة ويظهر ذلك أيضا مدى إدراك الأولياء لأهمية الصحبة الصالحة. أما في الجزائر وبسكرة فتظهر بنسب ضعيفة **5%**و**4%**و يرجع ذلك إلى توزيع إجابة المبحوثين بين الصنفين السابقين من جهة، ومن جهة أخرى إلى إهمال بعض الأسر هذا الصنف وعدم أخذه بعين الاعتبار خاصة في الجزائر نظرا لكثرة سكانها وتعدد مشاربهم الثقافية الناتج عن النزوح الريفي من المناطق الداخلية في اتجاه العاصمة باعتبارها قطبا كبيرا للمرافق والمؤسسات الكبرى.

وهكذا فإن الابن أو (البنت) يلتقي يوميا بأصناف مختلفة من الأصدقاء وحسب بعض الأولياء لا يستطيعون ضبط ومراقبة علاقات أبنائهم في: المدرسة، الشارع، الملعب، السينما... أدت هذه المظاهر شيئا فشيئا إلى بعض الانحرافات في السلوك خاصة في المدن الكبرى لعدم إدراك هؤلاء "الآباء" أن الاهتمام بالأبناء اليوم لا يقتصر على الصنفين السابقين إنما يسع أيضا عامل الصحبة.

- يلي الصنف الرابع " **المتابعة المستمرة للأبناء والعقاب عند الخطإ، الصراحة والاعتذار عند الخطإ، المشاورة والعدالة بين الأبناء**" بنسبة **41.9% من المجموع الكلي** وهو أيضا صنف مهم جدا ظهرت فيه ولاية **عنابة** بأعلى نسبة 37.5%، ثم تنخفض النسبة قليلا في تيزي وزو وباتنة بينما تتميز باقي الولايات بانخفاض معتبر إلى أن يصل إلى الجزائر بـ 7.5% .

نلاحظ تركيز المبحوثين في عنابة، تمنراست، الجلفة، وغرداية خاصة في تربية أبنائهم على مثل هذا الصنف لأنه حسبهم التوجيه والتربية لا يكفيان في سن معينة، وهنا ندرك مدى وعي الأولياء سواء في الحاضر أم في الماضي بضرورة استمرارية التربية في جميع مراحل حياة الأبناء منذ الولادة حتى تترسخ لديهم أهم القيم إلى أن يصبحوا أزواجا صالحين ومخلصين لوطنهم.

هذا بالإضافة إلى استعمال العقاب الموضوعي عند الخطإ والاعتذار عند الخطإ، وهذا يدل على فطنة الأولياء ومراقبتهم لأولادهم عند وقوع الأخطاء وتصحيحها مباشرة وعدم التهاون أو التغاضي عنها.

ندرك أيضا أن تكافؤ الزوجين في الماضي في نفس القواعد التنظيمية للسلوك الاجتماعي التي تمثل أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعي (المتابعة المستمرة في التربية والعقاب عند الخطإ).

- يلي الصنف الخامس " **تربيتهم على طاعة الوالدين واحترام الكبير، التسامح، الأنفة، الكرم...** " بنفس النسبة تقريبا مع الصنف السابق، حيث نجده أيضا في كل ولايات الوطن وهو يمثل مدى أهمية تشبث الأولياء بقيم أخلاقية مستمدة من التوارث الثقافي أب عن جدّ. وهذا في الحقيقة يمثل أيضا تميز الوطن العربي بما فيه الجزائر بقيمة طاعة الوالدين (الجزاء لمن أحسن إليهما والعقاب في الدنيا والآخرة لمن أساء إليهما، حتى ولو كانا غير مسلمين) لما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية من خلال الآيات والأحاديث لا يسعنا حجم المقال لعرضها، وهذا يمثل قمة مكانة الوالدين في حياة الشخص ودورهما خاصة الأم.

لقد وجدنا أعلى نسبة في هذا الصنف في **باتنة** بـ **28.6%** ثم **تيزي وزو** وباقي الولايات ثم تنخفض النسبة في غرداية **6.7%**. إن هذا الانخفاض لا يعني عدم اهتمام هذه الولايات بهذا الصنف وإنما كان مضمون هذا الصنف مدمجا مع الصنف الثاني " التربية على الصلاح والدين" ففيه ضمنيا طاعة الوالدين.

كما كان التركيز أيضا على قيم أخرى مهمة عند تربيتهم في العلاقات الاجتماعية سواء داخل النسق القرابي أم خارجه في المحيط المفتوح كقولهم: " **التربية على طاعة الوالدين والإيثار بدل الأنانية" ، " طاعة الأكبر سنا احترامه مهما يكن وعدم التلفظ بالألفاظ الدنيئة" طاعة الوالدين، الشهامة وحب الوطن، الكرامة، مع احترام الكبير مهما كان مستواه" ، "تربينا على النيف والاحترام وطاعة الوالدين" واحترام الآخرين، " الكرم، التقوى، الطهارة، طاعة الوالدين والخوف من دعوة الشر"**.

- يلي الصنف السادس " **تقليص حجم الخلافات بين الزوجين وعدمإظهارها للأبناء + الصرامة والخوف**" ، وهو صنف نلمس منه قدرة إدراك بعض الأولياء في الماضي لدورهم، من

خبراتهم وتجاربهم اليومية رغم ضعف مستواهم التعليمي وأحيانا رغم عدم تعلمهم إطلاقا للمحافظة على الجانب السيكولوجي المتوازن غير المضطرب للأبناء، الذي يساعدهم على الدراسة واستقرارهم النفسي والاجتماعي داخل الأسرة.

وقد كانت أعلى نسبة في هذا الصنف **بالبليدة28.6%**، ثم **بسكرة فالجلفة** فتيزي وزو، ثم تنخفض النسبة إلى أن تصل 5% في الجزائر.

- أخيرا يلي صنف "**لم أتـرب على سوى المآسي**" يكشف لنا هذا الصنف معاناة بعض الأزواج في طفولتهم ونفيهم أي موقف إيجابي حصل من والديهم. وقد كانت أعلى نسبة في **باتنة35.7%** ثم **مستغانم**، ثم تنخفض النسبة في الولايات الأخرى بينما تنعدم في غرداية، الجلفة، قسنطينة وتيزي وزو أي أننا لم نجد حالات من المبحوثين في هذا الصنف.

إن المعاناة التي يذكرها الأزواج في طفولتهم لها أسباب متعددة تختلف من ظروف أسرية إلى أخرى، فهناك مثلا ما ترجع إلى ظروف الفقر المدقع كقول بعض المبحوثين: " **تربيت عند الجيران، كانت أسرتي شديدة الفقر ولم أحسّ بحنان وتوجيه والدي**"، بينما تكررت لنا إجابات متقاربة المضمون تظهر تسلط الأب وديكتاتوريته وعدم تفهمه لسلوك أبنائه وتوجيههم كما جاء في تصريحات بعض المبحوثين: " **كان أبي يضربني لأتفه الأسباب حتى إنني كنت أخافه وأتحاشاه ولا أحكي له ما يجول بخاطري**"، وهناك من عاش عند زوجة أبيه التي ذوقته أنواعا من المرارة: " **عشت المرارة مع زوجة أبي**" أو لقضاء وقدر ما توفي والداه وهو صغير كما قال لنا البعض: " **لم أحس أبدا بطعم الوالدين تربيت يتيما**" .- إذا كان الأزواج قد ركزوا على مظاهر إيجابية متنوعة تربوا عليها في طفولتهم، تختلف من محيط ثقافي إلى آخر ومن مجموعات أسرية إلى أخرى فإن هؤلاء الأزواج قاموا بدورهم على إيصال وغرس كل مظهر إيجابي في سلوك ابنه خصوصا وأننا لاحظنا أن هذه المظاهر التي تتجسد في أساليب معينة تستند مراجعها إلى القيم الدينية والأخلاقية وهذا بالإضافة إلى عادات وأعراف كل منطقة والخبرات والتجارب اليومية التي اكتسبها الآباء في الماضي (كما يقول المثل الشعبي "**هات لي فاهم الله لا قرا**").

وللتعمق أكثر في فهم دور متغير الجنس واستنتاج مدى التكافؤ أو التكامل بين الأزواج والزوجات في عملية تربية أبنائهم أم أن هناك تناقضا وتصادما بين ما تربى عليه الأزواج والزوجات في طفولتهم التي تصب كلها في عامل التواصل التربوي أو القطيعة. قمنا بطرح نفس السؤال على عينة الزوجات. ومن النتائج التي تحصلنا عليها أيضا:

- أن طبيعة الأساليب التي تربى عليها الأزواج وزوجاتهم في طفولتهم ساعدت على تكافئهم مع بعض في مقاييس معينة كحملهم نفس ثقافة المحيط والأفكار والأهداف، نفس التصور لتحمل مسؤولية الأولاد وفقا لقيم ومعان أخلاقية واجتماعية مستمدة من المرجعية الدينية وكذا من أعراف وعادات المنطقة التي ينتمي إليها الزوجان وبالتالي إنجاح مواطنتهم لأنهم عرفوا واجباتهم تجاه أسرهم ووطنهم انطلاقا من أسرهم.

- إن انتماء الزوجين إلى نفس المنطقة يقوي درجة التكافؤ بينهما الذي ينعكس على توحيد الرؤى والمعايير التي تتجسد في السلوك الاجتماعي للأبناء، فنجد شبه تماثل واتفاق على ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأبناء (أو بصفة عامة الأفراد) أو ما هو مرفوض وما لا يبغي أن يكون، وفقا للأعراف وأصول المجموعات الأسرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدنا أنه رغم اختلاف انتماء الزوجين إلى نفس المنطقة فإنهما يستندان في كل مظاهر حياتهما اليومية على مرجعية واحدة تعاليم الإسلام وقيمه الإنسانية.

- إن المظاهر الإيجابية التي تربت عليها الزوجات في صغرهن هي نفسها مع جنس الأزواج عكس ما كنا نتوقع. نجد صنفي: " الترويض على الصدق في كل شيء، تحمل الأخطاء والحوار..." و" احترام الكبير حتى لو كان ظالما، الاستقامة وعدم التعصب في الدين، العفة والشرف"، إلا أنه يظهر اختلاف طفيف في التربية هو تأكيدهن في كل المناطق على الاحتشام في لباس البنات والمحافظة على الشرف، خاصة منطقة تمنراست، تلمسان، غرداية، قسنطينة، تيزي وزو، الجلفة...

- ظهر صنف مميز تربت عليه الزوجات لم نجده في تصنيفات الأزواج، يتمثل في " **تحمل المسؤولية والتفاني في خدمة الآخرين، الصبر، التسامح وعدم الاتكال**"، بأعلى نسبة **28%** من المجموع الكلي مقارنة بالأصناف الأخرى نجده يجمع بين القيم الدينية والثقافية والتقليدية التي تلقن المرأة دورها في بيتها تجاه زوجها وأولادها وأقارب زوجها من طاعة الزوج والتفاني في خدمة الأسرة وحسن المعاملة، وتحمل الصعاب والتسامح... فإذا قارناها اليوم مع النساء المعاصرات اللواتي لم يتربين على هذه القيم لوجدنا بنية أسرهن تتميز بالهشاشة التي لا تصمد طويلا ويكون مآلها اللاستقرار والتفكك لأنها تبنّت قيم العصرنة السلبية كالفردانية، والاستقلالية والترفع وعدم التفاني في خدمة الآخرين، بينما إذا كان العكس خدمة الآخرين وطاعة والدي الزوج وعدم الترفع عنهما فإن ذلك قاعدة الاستقرار الأسري وقد أجمعت مختلف المبحوثات من مختلف المناطق بقولهن: " **التفاني في خدمة أفراد الأسرة وتحمل الصعاب، وطاعةالزوج**"، "**التسامح وعدم الأنانية والآداب العامة مع أفراد الأسرة القريبة أو البعيدة**"، "**حب الآخرين، النية، (اللي جاز على كلمة جاز على روح)**".

- نجد صنفا ثانيا مميزا أيضا لم يظهر عند الأزواج تربت عليه الزوجات "**الحب، توفير كل الحاجات الضرورية التي يحتاجها الأبناء+القناعة+الصرامة والشدة**" بنسبة **10 ٪** وهو أسلوب ناجح أيضا في تربية الأطفال كقول إحداهن: "**تربينا في العز والأنفة، "الحنان وعدم العنف** وهذا الصنف يمثل تكامل الزوجين في التوجيه التربوي الذي يجمع بين حب الأم لأبنائها وحثها الأب بعدم حرمان أبنائهما من توفير الحاجيات المادية لأن الحرمان ينعكس سلبا على سلوكهم وفي نفس الوقت حسب ما قيل لنا عدم تعويد الطفل على إعطائه الدراهم بل تشتري له بنفسها كل ما يلزمه لأنه إذا حدث العكس سينقلب الابن على والديه ويلجأ إلى السرقة.

- أما الصنف الآخر وهو أيضا أسلوب مميز في التربية: **مصاحبة الأم ابنتها+حب العلم رغم المخاطر** بنسبة **9٪** أي جعل الأم كصديقة تحكي لها البنت كل شيء مع توجيهها في كل مرة خاصة في المراهقة وفي نفس الوقت تلقنها التدابير المنزلية وعلى حدّ قولهن "**جعل الأم كالأخت أو الصديقة، إعطاؤنا الحرية مع التوجيه لم نحس أبدا بالنقص**"، كما أبدت مبحوثات أخريات أسلوبا آخر يضاف إلى مصاحبة الأم وهو التحفيز على طلب العلم رغم المخاطر خاصة في وقتنا هذا "**أريد أن يواصلن الدراسة، لا كما حصل لي بسبب الإرهاب أوقفوني لأنهم يخطفون البنات**"، وتضيف أخرى: "**من أبي العلم والتشجيع على الثقافة، ومن أمي التنظيم والصحبة وسلوكات أخرى داخل وخارج البيت**" معنى ذلك التكامل الموجود بين والديها.

صنف آخر يظهر الجانب السلبي في طفولة بعض الزوجات "**لم آخذ شيئا من والدي إلاّ الحسرة**" وهو ما وجدناه أيضا عند بعض الأزواج وقد تعددت الأسباب حسب المحيط الأسري لكل منهن. فمنهن من ترى أنه لم يكن هناك استقرار لأسرتها بسبب الخلافات الأسرية المستمرة بين والديها لعدم تكافئهما، وأخرى لم تجد الحنان، وأخرى لم تجد الحنان بسبب الطلاق...

أخيرا وجدنا صنفا: "**لم أستطع تربية أبنائي لأنهم غلبوني**" وهذا عند فئة قليلة من الزوجات أعلنت صراحة فشلها في الأداء التربوي ومواطنتهم.

3-المظاهر الجديدة في أساليب تربية الأبناء حسب الأزواج (الآباء) وعلاقتها بطبيعةالولاية:

جدول رقم: (01) يمثل المظاهر الجديدة في أساليب تربية الأبناء حسب الأزواج (الآباء) وعلاقتها بطبيعة الولاية:

المظاهر الجديدة / الولاية	تمنراست	غرداية	الوادي	بسكرة	الجلفة	شنطيفة	عنابة	باتنة	وهران	مستغانم	تلمسان	تيزي وزو	البليدة	الجزائر	المجموع
المراقبة، الصرامة و معالجة الأمور في حينها..	/	2 %6.7	4 %13.3	/	2 %5.9	4 %13.3	/	/	/	/	/	8 %26.7	6 %21.4	8 %20	26 %6.4
الصراحة و الحوار الدائم و المناقشة	2 %6.7	14 %46.7	8 %26.7	10 %41.7	14 %41.2	12 %40	/	/	/	/	/	4 %13.3	8 %28.6	8 %20	80 %19.8
الحنان التعامل باللين	4 %13.3	8 %26.7	6 %20	6 %25	/	2 %6.7	/	/	/	/	/	/ /	6 %21.4	4 %10	36 %8.9
توفير الإمكانيات و الحرص على تعليم الجنسين..	16 %53.3	/ /	6 %20	/ /	12 %35.3	2 %6.7	/	/	8 %26.7	12 %40	26 %86.7	4 %13.3	/ /	/ /	86 %21.3
طرق علمية حديثة لحاولة الالتزام بالدين..	6 %20	2 %6.7	2 %6.7	/ /	6 %17.6	2 %6.7	16 %66.7	4 %28.6	10 %33.3	/ /	/ /	4 %13.3	/ /	6 %15	58 %14.4
التبلور مع معطيات العصرنة	/ /	4 %13.3	4 %13.3	/ /	/ /	8 %26.7	/ /	4 %28.6	6 %20	/ /	/ /	8 %26.7	6 %21.4	8 %20	48 %11.9
مصاحبة الأبناء كأصدقاء	2 %6.7	/ /	/ /	8 %33.3	/ /	/ /	8 %33.3	6 %42.9	6 %20	18 %60	4 %13.3	/ /	2 %7.1	8 %20	62 %15.3
أخرى	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	2 %6.7	/ /	2 %5	4 %1
بدون اجابة	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	4 %10	4 %1
المجموع	30 %100	30 %100	30 %100	24 %100	34 %100	30 %100	24 %100	14 %100	30 %100	30 %100	30 %100	30 %100	28 %100	40 %100	404 %100

من الأهداف المتعددة التي توخيناها في بحثنا بالإضافة إلى ما سبق ذكره، معرفة**الأساليب الأسرية الجديدة** المعتمدة اليوم من خلال سؤال كلا الزوجين لمعرفة مواطن التكافؤ والاتفاق بينهما ومدى تحقيق مقاصد التربية وتنمية المواطنة لدى الأبناء في ضوء الصعوبات وتغير العقليات...

إن الجدول يبين المظاهر الجديدة في أساليب التربية حسب الأزواج الموزعة حسب الولايات؛ يمثل صنف "**توفير الإمكانات والحرص على تعليم الجنسين**" بنسبة **21.3**٪ وإنه بالتأكيد نمط جديد للتربية، الأمر الذي قد نؤكده لاحقا من خلال تحليل الجداول التي تتناول وتقيم مختلف جوانب العلاقة بين الآباء والأبناء في الماضي بالمقارنة مع الحاضر.

لقد واظب على الاتجاه العام في الجدول أعلاه ولاية تلمسان بنسبة **86.7**٪، تليها تمنراست بـ **53.3**٪ ثم مستغانم بـ **40**٪ والجلفة **35.3**٪ ثم وهران بـ **26.7**٪ وما يلفت الانتباه أيضا هو عدم الإجابة لصالح هذا الصنف في بعض الولايات كالجزائر العاصمة وغرداية وعنابة وباتنة والبليدة. عند رجوعنا إلى الشروح التوضيحية المقدمة من طرف المبحوثين لهذا السؤال المفتوح، يتبين أن **توفير الإمكانات يعد شرطا أساسيا لتحقيق تربية ناجحة خاصة في هذا العصر الذي تكثر فيه المطالب** كما عبر عن ذلك أحدهم يقول: "**أوفر لهم كل الإمكانات: لكل غرفته، أدواته... حتى يساعدني في إنجاح تربيتهم وهم بدورهم يعرفون واجباتهم تجاه الأسرة والمجتمع**" وآخر يقول: "**نوفر لهم كل ما يلزمهم وما يطلبونه من أجل دراستهم وتربيتهم**" أو "**توفير الإمكانات أكثر للأبناء: كتب، مجلات، ألعاب إلكترونية**".

بعض الآباء يظهرون اعتناءهم بميولات أبنائهم حتى ينموا مواطنتهم من خلال الحوار، وقد نستشف أيضا نوعا من التعويض النفسي عند البعض نظرا للظروف القاسية التي عاشوها في الماضي مثل الذي صرّح لنا: "**ألبي كل مطالب أولادي حتى لا يتحسروا ويعانوا مما عانيت منه في صغري**".

نسجل كذلك أنه الصنف الوحيد الذي يركز على تعليم الجنسين ونسجل بالنسبة لولاية تلمسان أن إجاباتهم قاربت **90**٪، بعد ذلك تأتي ولاية تمنراست أما الولايات الكثيرة التي لم تختر هذا الصنف مثل الجزائر العاصمة فسنجد تفسيرا لذلك في الأصناف القادمة.

أما الصنف **الثاني** فهو "**الصراحة والحوار الدائم والمناقشة**" **بنسبة 19.8**٪ مع الإشارة إلى وجود أربع ولايات تفوق فيها نسبة الإجابات عن **40**٪ وعلى رأسها غرداية بـ **46.7**٪ ثم بسكرة بـ **41.7**٪ فالجلفة **41.2**٪ وأخيرا قسنطينة بـ **40**٪ ثم تتحدر النسب مع البليدة بـ **28.6**٪ ثم الوادي بـ **6.7**٪ والجزائر بـ **20**٪ ثم تنخفض النسب أكثر في الولايات المتبقية، علما أن خمس ولايات لم تختر بتاتا ذلك الصنف وهي: عنابة، باتنة، وهران، مستغانم وتلمسان.

يبدو أن اللجوء إلى الحوار لدى هذه الفئات نابع من اقتناعهم بجدية هذا المسعى في ضوء التغيرات التي طرأت على المحيط بل الصعوبات التي يستعصى حلها عن طريق العنف الذي قد يعمق الهوة بين الآباء والأبناء ويحول دون استفادة الأبناء من تجربة الآباء التي أخذوها أثناء حياتهم، كما يرى الآباء أن الحوار حق شرعي للأبناء حرموا منه أنفسهم أثناء طفولتهم لارتكاز التربية آنذاك على الطاعة المطلقة وتنفيذ أوامر الآباء دون مناقشة.

ومن التصريحات الدالة على ذلك ما يلي: "**الحوار والصراحة لأن والدتي كانت تكبتني ولا تتركني أعبر عن رأيي**" - "**الحوار مهم ومحاولة إقناعهم بدل تخويفهم**"- "**محاورتهم مصادقتهم وجعلهم يصارحونني بمشاكلهم وقضاياهم**" -" **النقاش والحوار والمزاح معهم ومراقبتهم بدقة لصعوبة المحيط**" - "**أجتمع معهم وأمشي معهم هذا ما كان محظورا مع والدي**" - "**فتح باب الحوار مع الأبناء كمحور جديد لم نستخدمه في القديم**"، نلاحظ كذلك من بعض التصريحات أن **الحوار** ممزوج بقيم "**التفهم**" و"**الحنان**".

يمكن أن نتساءل: هل أن الولايات الأربعة التي فاقت فيها الإجابة **40**٪ لصالح هذا الصنف تعرضت أكثر للتغيرات أو عانى أهلها أكثر من الكبت في الماضي من جراء التربية التقليدية؟

أما الصنف **الثالث** فيتمثل في "**مصاحبة الأبناء كأصدقاء**" بنسبة **15.3**٪ ونجد نسبا عالية خاصة في الولايات التي امتنعت عن الإجابة في الصنف الثاني مع أعلى نسبة مستغانم بـ**60**٪ ثم باتنة بـ **42.9**٪ ثم بالتساوي في النسب بين بسكرة وعنابة بـ **33**٪ ثم وهران والجزائر بـ **20**٪. وما تجدر إليه الإشارة هنا أن مصاحبة الأبناء كأصدقاء يرجع في مخيلتنا للحديث النبوي الشريف الذي ينصح فيه الآباء بمصاحبة الأبناء بعد مرحلتي اللعب (معهم) وتأديبهم. ويعد هذا الصنف مكملا للصنف السابق: "الصراحة والحوار الدائم والمناقشة" مع لمسة حنان إضافية إذ إن المصاحبة تتطلب بالضرورة المناقشة والحوار وموازنة الأمور ويبعث الاطمئنان في نفوس الأطفال كي تنمو فيهم شخصية متوازنة.

أما الصنف **الرابع** فعنوانه الكامل (لا يبرز إلا جزئيا في الجدول نظرا لضيق مساحة الخانة المخصصة له) "**اتباع طرق علمية حديثة لمحاولة الالتزام بالدين ومواكبة العصر**" وتحصل على نسبة **14.4**٪ من الإجابات ونسجل هنا ارتفاع نسبة ولاية عنابة **66.7**٪ثمّ وهران **33.3**٪ ، باتنة **28.6**٪ ثم تمنراست **20**٪ لتنخفض النسبة أكثر في الولايات الأخرى.

يتجلى من خلال محتوى إجابات المبحوثين الشعور بضرورة التمسك بالتعاليم الدينية لما تحمله من قيم إيجابية ومناسبة لهم، ولكن ينبغي تغيير شكل وطرق العملية التربوية لتحقيق الأهداف المرجوة منها فعليا لمواكبة التغيرات التي طرأت؛ وإذا ما ربطنا المواضيع مع بعضها

البعض لإيجاد صورة شاملة عن مواقف المبحوثين سنجد نفس الاهتمام بخصوص التمسك بالقيم الأصلية (عن وعي) لأنها تمثل **رأسمال تربويا وثقافيا واجتماعيا** مع ضرورة تنمية المواطنة والتفتح قصد تحقيق عصرنة تناسب كوامن ذواتنا.

أما بالنسبة إ**لى الصنف الرابع**: ووفق تصريحات المبحوثين " **إيجاد طرق علمية تربوية حديثة في التربية الإسلامية** "- " **التمسك بنفس المبادئ أكثر بنظرة مغايرة ومواتية للعصر** " _ " **الحوار والمناقشة بين الأبوين خاصة الأب مع بناته وأبنائه** ".

لا يزال يطبع رأي بعض المبحوثين هاجس تداعيات العصرنة كالذي قال: "**العصرنة لا على حساب المبادئ** ".

إن التوفيق بين المطلبين أمر ضروري وإن كان تحقيقه أمرا صعبا نسبيا يمثل هاجسا لدى بعض الأسر خاصة في ولايات مثل عنابة ووهران.

أما الصنف **الخامس** فيتمثل في " **التبلور مع معطيات العصرنة**" التي تحصل على **11.9**٪ من نسبة الإجابات مع وجود ست ولايات تتراوح نسبتها بين حدّي **30**٪ و**20**٪ وهي على التوالي: باتنة **28.6**٪ فـ: قسنطينة وتيزي وزو بنسبة متساوية أي **26.7**٪ ثم البليدة بـ **21.4**٪ والجزائر ووهران بـ **20**٪ وهي من بين المدن التي تعرضت أكثر لعمليات التحديث.

تظهر المقارنة مع الصنف السابق أن الصنف الحالي يضع الأولوية على الأساليب الحديثة في التربية مع وضع حدود حمراء ينبغي أن لا يتم تجاوزها وهي: المساس بالقيم والمبادئ، ومما يدل على تلك المعاني التصريحات التالية:

- "**عدم الخجل في أمور الاستقلالية، الاعتماد على النفس** "- " **مواكبة التطورات الإيجابية** "- " **أساليب جديدة معتمدة على مفاهيم جديدة حديثة** "- " **التعلم كيف نعيش** Le savoir) **(vivre**"- " **الأكل على الطاولة، الاعتماد على النفس للبنات عكس ما كانت عليه أخواتي**"...

والتحفظ يبقى ماثلا أيضا لدى البعض: تجديد كيفية التبلور مع معطيات العصرنة لا على حساب المبادئ.

أما الصنف **السادس** فهو "**الحنان، التعامل باللين وعدم استعمال العنف**". وقد فضله **8.3**٪ من المبحوثين ويرجعنا إلى زاوية إضافية من مناقشتنا لنتائج الصنف الثاني "**الصرامة والحوار الدائم والمناقشة**"، إذا رأى الآباء أن العملية التربوية تقتضي وجوب الصراحة والحوار كحق شرعي للأبناء خلافا للقوالب التربوية التقليدية وأن المناقشة تتطلب الإصغاء والحنان. فهذا الأخير أعطيت له الأولوية قبل الصراحة والحوار إلا أن الهدف المبتغى من وراء ذلك هو تحقيق

فعالية تربوية من خلال نسج علاقات محبة وثقة مناسبة للحوار مع الأطراف الأخرى داخل وخارج الأسرة. (وهذا المعنى قد نجده أيضا مع صنف "مصاحبة الأبناء كأصدقاء") ونجد ثلاث ولايات صحراوية تفوق نسبة الإجابات فيها وهي غرداية **26.7**٪ ثم بسكرة بـ **25**٪ ثم الوادي بـ **20**٪ مع ولاية واحدة من الشمال هي البليدة بـ **21.4**٪. قد يكون تركيز خاصة الولايات الصحراوية على هذا الصنف لعلمهم أن الأسلوب العنيف قد يلغي المكاسب الإيجابية للتربية ويولد خشونة في المعاملة ينجم عنها عواقب وخيمة على مستقبل واستقرار الأسرة ومواطنة الأبناء في ضوء التغيرات الجارفة والمتطلبات المتناقضة أحيانا.

ومن بين تصريحات الآباء التي تمزج بين الحنان وشيء من الاستقلالية: منحهم نوعا من الحرية وأسلوبا لينا وتطوير المعاملة.

" أمنحهم هامشا من الحرية "ـ " الحرية المحدودة "ـ"أضم أولادي وأدعو لهم، أسمع شكواهم وأحاول حل مشاكلهم بدل الضرب والتهديد".

صنف **أخير**بقي، جدير بالإشارة إليه وهو "**المراقبة، الصرامة ومعالجة الأمور في حينها، محاسبة الأبناء والترفيه**" الذي حصل على **6.4**٪ **من المج الكلي** وقد لقي استحساناً من المستجوبين خاصة في تيزي وزو بنسبة **26.7**٪ والبليدة بـ **21.4**٪ ثم الوادي وقسنطينة بنفس النسبة **13.3**٪ ثم غرداية والجلفة بينما تنعدم النسبة في الولايات الأخرى؛ يبدو أن هذا الصنف هو أكثر الأصناف تشددًا وأقربها إلى النمط التقليدي إلا أن نسبته تدل على أنه في تراجع. يدل ذلك على صعوبة مهمة الآباء الحائرين عند بحثهم واختيارهم لأمثل الطرق للتربوية. لا يزال يعتقد البعض أن المراقبة والصرامة تمثل أنجع الطرق مع العلم أن القليل جدا من المبحوثين من يستعمل "**الضرب**" (الموازي للعنف) مثل ما ندركه من خلال عينة من الإجابات:

"الصرامة ومعالجة الأمور في حينها". "مراقبتهم بدقة لصعوبة المحيط، الحوار والنقاش معهم والمزج بين الحرية والصرامة "، مصاحبتهم ومحاسبتهم" .

4- المظاهر الجديدة في أساليب تربية الأبناء حسب الزوجات (الأمهات) وعلاقتها بطبيعة الولاية:

جدول رقم: (02) يمثل المظاهر الجديدة في أساليب تربية الأبناء حسب الزوجات (الأمهات) وعلاقتها بطبيعة الولاية:

المظاهر الجديدة / الولاية	تندوست	غرداية	الوادي	بسكرة	الجلفة	قسنطينة	عنابة	باتنة	وهران	مستغانم	تلمسان	تيزي وزو	البليدة	الجزائر	المجموع
الحنان، عدم استعمال العنف	2 %6.7	/ /	6 %20	2 %6.7	/ /	/ /	4 %13.3	14 %53.8	4 %13.3	/ /	12 %40	/ /	2 %6.3	/ /	46 %10.9
عدم الشجار أمام الأبناء و زرع الحب بينهم	2 %6.7	/ /	/ /	2 %6.7	/ /	/ /	/ /	/ /	2 %6.7	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	6 %1.4
توفير الماديات التي حرم منها الكبار في طفولتهم	/ /	2 %6.7	14 %46.7	/ /	/ /	8 %26.7	2 %6.7	10 %38.5	4 %13.3	/ /	6 %20	/ /	/ /	/ /	46 %10.9
الصراحة مع الولدين و ترسيخ الخوف من الله في السلوك، التفتح..	/ /	/ /	4 %13.3	/ /	10 %31.3	4 %13.3	2 %6.7	/ /	10 %33.3	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	30 %7.1
الانضباط و الصرامة و نوع من الحرية	2 %6.7	10 %33.3	2 %6.7	2 %6.7	16 %50	4 %13.3	/ /	/ /	2 %6.7	/ /	/ /	6 %17.6	16 %50	4 %14.3	64 %15.2
حرية التعبير و اتخاذ القرار	/ /	4 %13.3	/ /	16 %53.3	2 %6.3	/ /	/ /	/ /	2 %6.7	/ /	2 %6.7	10 %29.4	6 %18.8	/ /	42 %10
مواصلة الدراسة..	20 %66.7	4 %13.3	/ /	/ /	2 %6.3	12 %40	18 %60	/ /	/ /	12 %40	4 %13.3	6 %17.6	2 %6.3	6 %21.4	86 %20.4
التوعية بكل مستجدات العصر	4 %13.3	10 %33.3	2 %6.7	/ /	/ /	2 %6.7	2 %6.7	/ /	2 %6.7	4 %13.3	4 %13.3	4 %11.8	2 %6.3	2 %7.1	36 %8.5
ليس هناك مظاهر جديدة	/ /	/ /	/ /	6 %20	2 %6.3	2 %6.7	2 %6.7	2 %7.7	4 %13.3	/ /	2 %6.7	8 %23.5	4 %12.5	8 %28.6	40 %9.5
لم أستطع تربيتهم غلبوني	/ /	/ /	2 %6.7	2 %6.7	/ /	/ /	/ /	/ /	/ /	14 %46.7	/ /	/ /	/ /	8 %28.6	26 %6.2
المجموع	30 %100	30 %100	30 %100	30 %100	32 %100	30 %100	30 %100	26 %100	30 %100	30 %100	30 %100	34 %100	32 %100	28 %100	422 %100

إن الملاحظة الأولى التي تتجلى من مضامين الأصناف التي **تمخضت** عن السؤال حول مواقف الزوجات من المظاهر الجديدة في أساليب تربية الأبناء يظهر اهتماما مماثلا للرهانات الجديدة التي تفرضها تربية الأبناء اليوم في ضوء التغيرات الطارئة مثل استعمال اللين والحوار بدلا من الصرامة والعنف، ضرورة توفير الإمكانات، مواكبة التطورات... الخ، إلا أننا نسجل وعيا إضافيا للمرأة **لبعض القضايا** نظرا لأدوارها كزوجة ومكانتها كأنثى ولذا لا غرابة أن نجد أن الاتجاه العام يتمثل في **صنف** لا نجده عند الرجال وهو «**مواصلة الدراسة إلى أعلى المستويات وتعلم مهارات أخرى والمواطنة**_» بنسبة **20.4**٪ من المجموع الكلي وتواظب ولاية تمنراست على الاتجاه العام بنسبة **66.7**٪، تليها عنابة بـ **60**٪، ثم قسنطينة ومستغانم بـ **40**٪، ثم الجزائر بـ **21.4**٪، فـ تيزي وزو بـ **17.6**٪ ثم تلمسان وغرداية، والجلفة...

تصب إجابات الزوجات نحو اتجاه المعرفة عامة والتعليم خاصة لتحقيق مستقبل الأبناء ورفع شأن البنات خاصة، **أما المهارات المختلفة فتقليدية وحديثة**. نفهم منه كون الثقافة والأساليب القديمة لم توليا أهمية لتمدرس المرأة، ذلك أن أدوارها لم تكن تتطلب ذلك، وبسبب ذلك عانت المرأة التهميش، **ولا غرابة** أن تكون المرأة في تمنراست التي استقرت مؤخرا في المدينة أولى من أن تركز على هذا المطلب.

أما الأخريات في المدن الكبرى فيرجع لإدراكهن بأهمية دور مواصلة الدراسة في ترقية مكانتها في الأسرة والمجتمع وحقها ومساواتها بالرجل. ومن تصريحات الزوجات: "**الوصول إلى أعلى المستويات**"، "**الحث أكثر على مصير أبنائي وبناتي من الناحية العلمية**"، "**مواصلة الدراسة والاعتماد على النفس وعدم احتقار المرأة**"، "**التشجيع على المعرفة وتنظيم البيت وأدواتهم ونظافتهم**"، "**العلم+ ختم القرآن للبنات+ الطهي وصنع الحلويات** ". كما نسجل من باب المقارنة أن الرجال ذكروا أيضا تعليم الجنسين وركزوا عليه ولكن ربطوه بتوفير الإمكانات.

يتمثل الصنف الثاني في «**الانضباط والصرامة ونوع من الحرية» بنسبة 15.2**٪ من المج الكلي؛ مع أعلى نسبة في كل من ولايتي الجلفة والبليدة بنسبة **50**٪ ثم تليهما ولاية غرداية بنسبة**33.3**٪، لتنخفض النسبة إلى **20**٪ ولاية تيزي وزو **17.6**٪ ثم الجزائر**14.3**٪ وقسنطينة بـ **13.3**٪...

وهنا نرجع إلى مسألة الصرامة والانضباط التي **وجدت** لدى الأزواج في مؤخرة أساليبهم ولكن هنا النساء يمزجنها مع الحرية. يبرر اللجوء إلى الصرامة بخطر الصحبة اليوم والمخاطر المحدقة التي تتربص بالطفل في الشارع كالمخدرات مما يتطلب الصرامة في تربية الأبناء مع منحهم هامشا قليلا من الحرية. ومن إجابات **المبحوثات**:

- "**بكري يأكل ويشرب ويرقد، الآن العكس عدم الخروج إلى الشارع ومراقبته**".

- **"الصرامة وتوجيه صحبتهم لأن الوقت صعب على عكس ما كان عليه من قبل".**

- **"الصرامة والتخويف من أخطار المخدرات"**

- **"الصرامة مع نوع من الحرية".**

أما المرتبة الثالثة بنسبة **10.9**٪ فيتقاسمها صنفان، أولهما «**عدم استعمال العنف إلا أحيانا، الحنان**» وتعلو فيه نسبة الإجابة في ولاية باتنة بـ**53.8**٪ ثم تلمسان بـ **40**٪ ثم الوادي بـ **20**٪ ثم عنابة بـ **13.3**٪ تتقارب نسبة الإجابة مع نسبة إجابات الرجال في الصنف يقاربه هو **"الحنان والتعامل باللين"**. أمّا محتوى الإجابات: **"الحنان لأن الأم كانت صارمة"**، **"معاملة الغير بالإحسان"، "عدم التعصب"، "الضرب عندما لا يسمعون".**

نفس هذا الصنف يوجد عند الأزواج «**توفير الماديات التي حرم منها الكبار في طفولتهم**» ولكن بنسبة **21.3**٪ وأضيف إليه الحرص على تعليم الجنسين بأكبر لدى الزوجات ولاية الوادي بنسبة **46.7**٪ ثم باتنة بـ **38.5**٪ ثم قسنطينة **26.7**٪ وتليها تلمسان بـ **20**٪ فوهران بـ **13.3**٪ ويتجلى هذا الصنف من أم إلى أخرى في أمور متنوعة كتوفير المخيمات الصيفية، لباس البنات (حسب الموضة) لأن الأم حرمت من ذلك في الصغر أو شراء درّاجات أو مسائل رمزية كأخذ صور في المناسبات، أما الرجال فكانوا أكثر تركيزا على الأدوات المدرسية والدعائم التربوية وتوفير الغرفة المناسبة.

أما الصنف الخامس فيتمثل في «**حرية التعبير واتخاذ القرار**» بنسبة 10٪ من المج الكلي مع ارتفاع النسبة في كل من بسكرة بـ **53.3**٪ ثم تنخفض النسبة في تيزي وزو بـ**29.4**٪ فالبليدة بـ**18.8**٪ ثم غرداية بـ **13.3**٪؛ لم يكن لدى الرجال صنف منفصل عن حرية التعبير وكان أقرب صنف يمزج بين «**الصراحة والحوار الدائم والمناقشة**» أو «**مصاحبة الأبناء كأصدقاء**» (كمنحى أبوي توجيهي).

نلمس من خلال إجابات النساء ميلا أكبر من الرجال نحو تبني سياسة حرية التعبير داخل المنزل التي لم تكن مطبقة عندهم في صغرهم:

"لم تكن عندي مشكلة في حرية التعبير"، "اتخاذ القرارات الفردية والعائلية"، "عدم وجود حواجز بين الآباء والأبناء، رأيهم في اتخاذ القرارات مع مشاورتهم"، "حرية التفكير والتعبير"، "لغة الحوار وجعلها كصديقة لأن أمي كانت تخيفني في كل ما أفعله وتضربني عليه"، "الديموقراطية داخل البيت"، "حرية التصرف في حدود معقولة". وما سجلناه من ارتفاع النسبة في بعض المناطق التي تمتاز بالصرامة في التربية مثل بسكرة وتيزي وزو دون أخرى التي لا تقل عنها صرامة لدليل على تصريحاتهم.

أما الصنف السادس فيتمثل في صنف «**ليس هناك مظاهر جديدة**» بنسبة 9.5٪ **من المج الكلي** مع ارتفاع نسبي للنسبة في الجزائر بـ 28.6٪ ثم تيزي وزو بـ23.5٪ ثم بسكرة بـ 20٪ ثم وهران بـ 13.3٪ ووجدنا أن إجاباتهن تصب في شرح أن التربية التقليدية تغني عن كل شيء، الأمر الذي يفسر حسبهن غياب مظاهر جديدة. علما أننا لم نجد مثل هذا الصنف عند الرجال.

بالنسبة إلى الصنف السابع الذي يمثل «**التوعية بكل مستجدات العصر والمصاحبة**» بنسبة8.5٪ مع ارتفاع في ولاية غرداية بـ 33.3٪ ثم انخفاض شديد يصل إلى 13.3٪ في كل من تمنراست ومستغانم وتلمسان ثم تيزي وزو بـ 11.8٪ ثم نسب ضعيفة أو منعدمة في بقية الولايات.

إن ألفاظ الصنف تحمل دلالات، فمن حيث مستجدات العصر يبدو أنها معان عامة إذ اقتصرت على الأمثلة المذكورة «**الماكياج والتزيين وكذا الخرجات واللباس**» وما يعطي الدلالة المواضيع هو لفظ توعية الأبناء وتشمل التوعية في تلك المجالات المذكورة **آنفا** وكذا تعليم كيفية التفكير والفطنة خاصة في ميدان الزواج كما صرحت بذلك بعضهن: "**أحثهم على التفكير مليا قبل الشروع في مشروع الزواج، ليس كما فعلت أنا بمجرد الحب**"، " **أنا أؤيدهم وهم يختارون لأنفسهم**"، "**يكونون فطنين وليس نية، عدم إفشاء الأسرار لأي كان**"، "**المصاحبة والتقرب، علاقة مبنية على الثقة**".

بالنسبة إلى الأمهات التوعية مهمة وضرورية لإظهار الجوانب المزيفة (الخاطئة) المنسوبة للحداثة؛ في صنف مماثل نذكر أن الرجال يركزون أيضا على الحياة الجديدة (كالأكل على الطاولات) وضرورة الاعتماد على النفس.

هناك صنف آخر يحمل أهمية نسبية هي «**الصراحة مع الوالدين وترسيخ الخوف من الله في السلوك، التفتح والشجاعة » بنسبة 7.1**٪، لقد وجدناه عند الأزواج بنسبة تفوق 20٪ لكن عند الزوجات أضيف إليه «**الخوف من الله**».. ذلك لعلمهن أن تحمل المسؤولية من طرف الأبناء مدعمة بالخوف من الله يعتبر حاجزا أمام الانحرافات المحتملة، خاصة أن الحياة الحديثة تمنح للأطفال فرصا عديدة للقيام بسلوكات غير مرضية أو غير أخلاقية بدون مراقبة الآباء المنشغلين بالتزاماتهم فيجب أن يكون الرادع داخليا.

تحتل المرتبة الأولى في الإجابات ولايتا وهران بـ 33.3٪ والجلفة بـ31.3٪ ثم الوادي وقسنطينة بـ 13.3٪ وعنابة بـ 6.7٪.

آخر صنف ذي نسبة ضعيفة نسبيا (6.2٪) ولكنه ذو أبعاد كثيرة، إذ يوحي بالتطورات السلبية التي قد تطرأ مستقبلا إذا استفحلت تلك الظاهرة هو صنف:

"لم أستطع تربيتهم، غلبوني "مع نسبة مرتفعة في مستغانم **46.7**٪ ثم **28.6**٪ في ولاية الجزائر ثم بنسبة قليلة **6.7**٪ في ولايتي الوادي وبسكرة وانعدمت النسبة في ولايات أخرى. وأجمعن في تصريحاتهن على «**الفشل وعدم القدرة على تربية الأبناء لأنهن غلبن على أمرهن»**. يجب تتبع تلك الظاهرة بجدّ والتعمق في البحث عن أسبابها مستقبلا قصد تطويقها لما تمثله من خطر على استقرار الأسرة.

الخاتمة:

في الختام نقول إن الأسرة هي المحرك الأساسي لأي تنمية اجتماعية أو اقتصادية وكلما كانت تنمية روح المواطنة الصالحة لدى الأفراد من خلال غرس قيم اجتماعية وأخلاقية ودينية والتي تبدأ من الأسرة ليتعمم ذلك على جميع الأسر، ساهم ذلك وبقوة في إنجاح أي سياسة اجتماعية، كما أنه من الضروري أيضا إحداث التكامل بينها وبين مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية من خلال مساعدتها على تجاوز مختلف المشاكل والصعوبات خاصة المادية وكذا الاجتهاد في تقليص حجم التوترات التي تصاحب الأفراد وتعرقل طبيعة مواطنتهم بتوظيف الأخصائي الاجتماعي في مختلف المؤسسات وجعله همزة وصل بين الأسرة والمجتمع المحلي والهيئات الرسمية من: (تمدرس، توفير الشغل –تقليص حجم الآفات الاجتماعية من (مساعدة الشباب على تجاوز مختلف المحن والمشاكل كالمخدرات، صعوبة الزواج... إلخ.

المراجع:

-OUELLET ،FERNAND (2004). **Quelle formation pour l'éducation à la citoyenneté ?** ، Québec: Canada ،les Presses de l'Université Laval.

- Audigier. F (1999). **L'Education à la citoyenneté. Synthèse et mise en débat** ، Paris: Institut national de recherche pédagogique.

شعلة، شكيب. في مؤتمر حول التربية للمواطنة، أبريل2002، في: **http: //www.ghzali.com/vb/showthread.php?7620-%CF**

التوصيات:

-أهمية إنشاء صندوق وطني للاستقرار الأسري ومساعدة الأسر على تجنب مختلف الأزمات والانحرافات، بالإضافة إلى إنشاء صندوق وطني للمطلقات (خاصة اللاتي لهن أطفال).

-تنشئة الأبناء على العادات الإيجابية والسلوك المستقيم للمواطن الصالح المخلص لبلده.

-التمسك بالقيم الدينية والوطنية والتفاني في خدمة الوطن في المجالات العلمية والاجتماعية وغيرها.

-إشراك الأبناء في الزيارات الاجتماعية التي يقوم بها الأهل لأفراد المجتمع بجميع فئاته، لتشجيعهم على مشاركة الآخرين أفراحهم وأتراحهم.

-دور الإعلام في تحفيز الشباب على المشاركة في رفع كل المغالطات من خلال التصدي للحملة الإلكترونية المشبوهة لبث الفتنة والإشاعات للإفساد الاجتماعي والمواطنة.

-تغيير النظرة السوداوية للشباب وتغليب نظرة التفاؤل والعمل والرضا.

-تضافر مجهودات الأولياء والمربين والمثقفين والكتاب وأولياء الأمور وصانعي القرارات لغرس قيم التسامح، التعاون وتحقيق المساواة ومحاربة كل أشكال الفساد (المحسوبية، الرشوة ...) لتمكين الشباب بالالتحاق بالمناصب المختلفة كل حسب كفاءته وشهادته بغض النظر عن جنسه أو شكله.

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

46، تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر.
ها : 00.213.0550.54.83.05 - 00.213.21.28.97.78 فا : 021.28.36.48
البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / الموقع الالكتروني: www. Bassiracenter.com

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز .

- **تصدر الدوريات فصليا، أي أربع أعداد في السنة لكل دورية.**
- **الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1000 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 14 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1200دج و خارج الوطن: 15 دولار.**

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات إستراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية ، الطفولة والأرطفونية.

تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات:

دراسات أدبية ☐	دراسات إستراتيجية ☐
دراسات إسلامية ☐	دراسات قانونية ☐
دراسات اقتصادية ☐	دراسات اجتماعية ☐
دراسات نفسية ☐	دراسات تاريخية ☐
دراسات الطفولة ☐	دراسات أرطفونية ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري : مؤسسة دار الخلدونية
Ccp : 7625589 clé 81

ملاحظة : ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر **والاستلام** المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة